الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

الفرع الأول

العلاقات الروسية – التركية في إطار الأزمة السورية

رسالة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية

إعداد

مهدي حسن كريّم

لجنة المناقشة

الدكتور عقل عقل	**الاستاذ المشرف**	**رئيساً**
الدكتور عصام إسماعيل	**استاذ**	**عضواً**
الدكتور كميل حبيب	**استاذ**	**عضواً**

2018

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط.

الإهداء

إلى طيرنا في الجنة التي لم تفارقنا يوماً، نور

إلى روح خالي سمير الذي ينظر إلي من الأفق البعيد

إلى أبي وأمي الغاليَيْن

أخي وصهري العزيزيْن

أختاي الجميلتين المفعمتين بالحياة

فرح وليليا ومحمد علي الذين أكنّ لهم كل المحبة

أقدم هذا الكتاب ثمرة جهد وحب وأمل بمستقبل أفضل.

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي

الفاضل

الدكتور عقل عقل

الذي تفضّل بالاشراف على هذه الرسالة، فمنحني

من وقته وارشاده وتشجيعه

طوال فترة الاعداد لهذا العمل، فله مني جزيل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم بانجاز هذه الرسالة.

الملخص

تتراوح طبيعة العلاقات الروسية – التركية بين التقارب والتباعد، فقد مرت هذه العلاقات بتاريخ طويل من العداء بين الإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية، ومع بدء الحرب الباردة قررت تركيا الاقتراب من المعسكر الغربي في مواجهة الاتحاد السوفياتي، وفي فترة التسعينيات بقيت الملفات والقضايا الخلافية تحول دون تطور العلاقة بين الدولتين، إلا أن وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم في روسيا عام 2000 ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 أدى إلى إعادة صياغة العلاقة وترتيبها من خلال التركيز على البعد الإقتصادي وإدارة الملفات الخلافية بطريقة إيجابية تمنع حدوث مواجهة ثنائية بين الدولتين، أو على الأقل الحيلولة دون تأثيرها في مجمل تطور العلاقات.

لقد شكّلت هذه الفترة ذروة التقدم في العلاقات الروسية التركية إذ جمع بين الدولتين هدف مشترك يتمثّل بالسعي لأداء دور أكبر في النظام العالمي، وازدادت معها الاتفاقات الثنائية والزيارات الرسمية المتبادلة، كما ارتفع التبادل التجاري بشكل لافت. وترافق ذلك مع شعور الطرفان بعدم الإرتياح في علاقتهما مع الغرب الذي يسعى إلى تطويق روسيا من جهة ويضع العقبات في وجه إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

وفور اندلاع الأزمة السورية قررت كلتا الدولتين الإصطفاف مع طرفين نقيضين باعتبار أن مصالحهما الوطنية تقتضي ذلك، فبدأ التبعاد يظهر تباعاً وبشكل متدرج ليبلغ ذروته مع إسقاط الجيش التركي لطائرة السوخوي الروسية وما تبعها من ردّات فعل، أعاد مستوى العلاقات إلى مربع العداء، وكادت أن تُنذر بوقوع مواجهة بينهما.

تعددت الأسباب الداخلية والخارجية التي دفعت موسكو وأنقرة لتجاوز الخلاف على الساحة السورية، فحاجة الطرفان لبعضهما البعض في العديد من القضايا، والسعي المشترك لاحتلال مكانة متقدمة في النظام الاقليمي والدولي فرضت عليهما ترتيب الخلافات من جديد وتنسيق المواقف وصولاً لعقد التفاهمات التي أدت إلى تحديد مسار الأزمة على المستوى الميداني والسياسي.

ومن ناحية أخرى، أدت عودة التقارب بينهما إلى عقد اتفاقات ثنائية ذات بُعد دولي، سواء فيما يتعلق بمشاريع الطاقة ولاسيما مشروع السيل التركي أو تفعيل اتفاق انشاء محطة أكويو للطاقة النووية أو صفقة بيع روسيا صوروايخ اس – 400 لتركيا أو غيرها من المشاريع المشتركة.

لقد أثرت الأزمة السورية على العلاقات الروسية التركية بشكل كبير سواء من الناحية السلبية أو الإيجابية، وانعكست نتائجها على موقع الدولتين في النظام الاقليمية والدولي، فتركيا خسرت رهانها على سقوط النظام السوري وأصبح شغلها الشغال كيفية حماية حدودها من الخطر الكردي، أمّا روسيا فقد تمكنت من ايصال رسالة للعالم بأنها عادت بقوة إلى المسرح الدولي ولم يعد مقبول تجاهل مصالحها، هذا عدا عن تصوير نفسها بأنها قادرة على حماية حلفائها.

التصميم

الفصل الأول: تطور الأزمة السورية ودور السياسة الخارجية الروسية والتركية فيها

القسم الأول: مسارات الأزمة السورية ومواقف بعض القوى الإقليمية والدولية منها

المبحث الثاني : بداية الأزمة وتطورها وأطرافها وتداعياتها

المبحث الثاني : مواقف بعض القوى الدولية والإقليمية منها

القسم الثاني: محددات السياسة الخارجية الروسية والتركية وتوجهاتها في الأزمة السورية

المبحث الأول : أسس ومرتكزات السياسة الخارجية الروسية وانعكاسها على الأزمة

المبحث الثاني : أسس ومرتكزات السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على الأزمة

الفصل الثاني: التقارب والتباعد الروسي – التركي حول الأزمة ونتائج تدخلهما فيها

القسم الأول: : قضايا ومواقف محل اتفاق واختلاف بين روسيا وتركيا

المبحث الأول : قضايا ومواقف محل اختلاف بينهما

المبحث الثاني : قضايا ومواقف محل اتفاق بينهما

القسم الثاني: نتائج التدخل الروسي– التركي في الأزمة السورية وانعكاسها على مستقبل علاقتهما

المبحث الأول : نتائج التدخل الروسي – التركي في الأزمة

المبحث الثاني : مستقبل العلاقات الروسية – التركية

مقدمة

تشهد العلاقات الروسية التركية، منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين سدة الحكم في روسيا عام 2000 ووصول حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى السلطة عام 2002، ذروة التطور بين الدولتين على أكثر من صعيد، فعلى الرغم من الخلافات التاريخية والحروب التي خاضها الطرفان على مدى عدة قرون، دفعت المتغيرات السياسية الداخلية والطموحات الخارجية إلى إعادة النظر في العلاقات الثنائية بينهما. فباعتبارهما قوتين كبيرتين متجاورتان جغرافياً، تتبنيان إستراتيجية جديدة تسعى لإعادة مكانتهما التاريخية على الساحة الدولية وتفعيل دورهما في النظام الدولي، كان لا بدّى من تعزيز التعاون المشترك الذي شكل البعد الإقتصادي حجر الزاوية فيه.

هكذا، تم إحياء العلاقات بين الدولتين على أساس تحييد المسائل والقضايا الخلافية بينهما، والتركيز على المصالح المشتركة التي تكللت بإنشاء مجلس التعاون التركي– الروسي رفيع المستوى عام 2010، وعقد الإتفاقات الثنائية الإستراتيجية كبناء "محطة أكويو" التي تُعد أول محطة للطاقة النووية في تركيا، وإطلاق مشروع السيل التركي لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر تركيا، والإعلان عن إتفاقية شراء تركيا لمنظومة صواريخ "اس "400 الدفاعية الروسية، وتطوير التبادل التجاري، فضلاً عن إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني الدولتين.

تطمح أنقرة من خلال تمتين علاقتها بموسكو بأن تكون بمثابة جسر عبور بين الشرق والغرب، والحصول على مكاسب متنوعة كأن تصبح مركزاً لتسويق الغاز من روسيا إلى الدول الأوروبية، بما يجعلها دولة محورية في استراتيجية الطاقة الأوروبية، وبالتالي زيادة أهميتها الأطلسية وتعزيز موقعها التفاوضي مع الإتحاد الاوروبي لنيل عضويته. أما روسيا، فتراهن على أن تتمكن سياستها المنفتحة اتجاه تركيا من سلخها عن الغرب، كما أفادنا الباحث في الشأن التركي محمد نور الدين. وكذلك تقديم نفسها كحليف للعالم الإسلامي من خلال التعاون مع تركيا، فضلاً عن إيجاد شركاء إقتصاديين قادرين على مساعدتها في مواجهة العقوبات الإقتصادية الغربية التي فُرضت عليها بسبب الأزمة الأوكرانية، بالإضافة إلى محاولتها

التأثير على السياسة الخارجية التركية تجاه قضايا ذات أهمية إستراتيجية روسية، كما تمكنت علاقة أنقرة مع الغرب في إتخاذ تركيا لمواقف متجانسة معه حيال هذه القضايا.

إلاَ أن هذه العلاقة الجديدة بين الدولتين لم تتمكن من إنهاء حالة التنافس التاريخي بينهما حيال أكثر من قضية دولية، وقد عزز هذه الحالة وقوع الأزمات العربية بدءاً من عام 2010 وطبيعة تحالفاتهما المتناقضة حيالها والأهداف التي سعت الدولتان لتحقيقها. فقد استشعرت روسيا خطر سقوط الأزمة العربية وصعود القوى والأحزاب الإسلامية إلى سدّة الحكم في أكثر من بلد، إذ إن ذلك سيؤدي إلى توسيع النفوذ التركي. في حين أن أنقرة عملت بكافة الوسائل والأساليب لتعزيز وتمكين هذه القوى من إحكام السيطرة على مقاليد الحكم خصوصاً أنها تدور في فلك تنظيم الإخوان المسلمين الذي ينتمي إليه فكريًا حزب العدالة والتنمية.

وتُعد الأزمة السورية النموذج الأمثل لتبيان مسار العلاقات الروسية التركية، إذ إن أحداث هذه الأزمة التي دخلت عامها السادس قد خيّمت على العلاقة الثنائية بينهما وأظهرت التقارب والتباعد بينهما خلال فترات زمنية مختلفة، حيث أن مصالح الدولتين إختلفت حيناً وتقاربت حيناً آخر وفقاً للتطورات الداخلية والدولية.

لقد هدفت موسكو من خلال تدخلها في الأزمة السورية إلى إيصال رسالة للعالم أن روسيا البوتينية لن تسمح بكسر أحد أهم حلفائها في الشرق الأوسط، خصوصاً بعد إسقاط الرئيس الليبي معمر القذافي، وهذا ما أظهرها بمظهر الحليف الذي يمكن الإعتماد عليه وعزز من انفتاح دول عربية أخرى عليها مثل مصر، التي وقّعت معها اتفاقية مشروع "الضبعة" النووي والتفاوض جاري بينهما حول اتفاق لاستخدام المجال الجوي والبُنى التحتية للمطارات. كما أن روسيا تمتلك من المصالح في سوريا ما يجعلها تتعامل مع الأزمة على أنها تهديد مباشر لأمنها القومي، وذلك من خلال مواجهتها للإرهابيين الذين سبق واستهدفوا أراضيها أكثر من مرة، كما أنها تملك قاعدة بحرية في طرطوس تسعى للحافظ عليها باعتبارها بوابتها نحو المياه الدافئة، فضلاً عن أهمية تعزيز تواجدها العسكري في منطقة الشرق الأوسط. في حين أن هذا التدخل أثر سلبًا على مصالح تركيا التي دعمت المعارضة السورية وفصائلها المسلحة، وسعت لإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد. فقد أدى هذا التدخل، وغيره من العوامل، إلى إعادة صياغة الموقف التركي حيال الأزمة وتحديد الأولويات التركية بمنع إقامة أي كيان كردي على حدودها الجنوبية، إذ إن هذا الأمر سيهدد وحدة أراضيها.

وعلى الرغم من هذا التناقض في الرؤية، إلا أن ذلك لم يمنع من عودة التقارب بينهما وإدارة الخلافات والتفاهم على نقاط مشتركة تجسّدت في أكثر من مكان على الأراضي السورية.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية أنه منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة عمل جاهداً على إستعادة المكانة التاريخية لروسيا ونفوذها الدولي، لذا دخلت روسيا – بوتين في مواجهة مفتوحة مع الولايات المتحدة الأميركية والغرب بعد سنوات من التبعية في مرحلة ما بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، كما أصبحت أكثر عزماً على التدخل في قضايا كانت تتجاهلها سابقاً لا سيما في المنطقة العربية. وجاء تدخلها في الأزمة السورية تتويجاً لهذا المسار الذي انتهجته في جورجيا عام 2008 وأوكرانيا عام 2014. وقد تلاقت هذه السياسة مع الدور التركي الصاعد في المنطقة منذ تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم عام 2002، إذ إنعكست سياسة "تصفير المشكلات" التي اتبعها إيجاباً على علاقته بموسكو. إلاّ أن المصالح المتناقضة والأهداف المتباينة حيال الأزمة السورية أعادت فتح الملفات العدائية التاريخية بينهما.

إشكاليات البحث

ما هي طبيعة العلاقات الروسية – التركية؟ وهل ستتمكن الدولتان من تخطي الخلافات التاريخية وبناء تحالف إستراتيجي بعيد المدى؟ كيف أثرت سياستهما الخارجية على مسار الأزمة السورية؟ وما هي الإنعكاسات التي تتركها الأزمة السورية على هذه العلاقة الثنائية بينهما؟ وما هي السيناريوهات المتوقعة لمستقبل هذه العلاقة؟

أهمية البحث

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة بأنها تسلط الضوء على مسار العلاقة الروسية – التركية وطريقة إدارتها وتطورها وإستشراف مستقبلها، وتحليل تقارب وتباعد الدولتين حيال الملفات الدولية المتعددة وصولاً للأزمة السورية. كما أن التركيز على دراسة السياسة الخارجية لكلا الدولتين من خلال تتبع مواقفهما وسولكهما الخارجي سيساهم في تفسير وفهم الدوافع والمنطلقات التي تَفرض عليهما إتخاذ مواقف معينة.

وبما أن موسكو وأنقرة عملتا منذ الأيام الأولى للأزمة على لعب دور بارز وأساسي فيها من خلال تدخلهما المباشر، فإن هذا البحث سيساعدنا على فهم أهدافهما ومصالحهما في سوريا. كما أنه يتناول مسار الازمة السورية التي تعتبر من أهم الأزمات الدولية والتي يرى البعض أنها ستحدد ملامح النظام الدولي الجديد.

إضافة إلى ما تقدم، فإن الدراسة تتميز بتطرقها إلى إحد الأزمات المعاصرة التي ما زالت تتفاعل إلى يومنا هذا، ما يجعلها تنطلق من منظور مواكبة الأحداث اليومية وردات الفعل الروسية – التركية الآنية على هذه الأحداث، لذا تفسح هذه الدراسة أمام الباحثين في المستقبل الإنطلاق من المعطيات التي تقدمها لرسم تحليل موضوعي عن الأزمة السورية.

صعوبات البحث

تتمثل الصعوبات التي واجهت هذا البحث في صعوبة الحصول على مراجع علمية، موثوقة وموضوعية فيما يتعلق بسياسة روسيا وتركيا الخارجية، حيث نجد أن معظم الكتاب الذين كتبوا حول هذه السياسة طغت على كتاباتهم الميول الشخصية الداعمة لأحد الطرفين.

بالإضافة إلى أن الإنقسام الحاد الذي تشهده الأزمة السورية إنعكس إنقساماً في إختيار العبارات، فمثلاً وصف البعض الأحداث السورية بأنها ثورة في حين رأى فيها البعض الاخر مؤامرة، لذا حاولنا إختيار العبارات الموضوعية والحيادية من خلال إختيارنا لعبارة الأزمة السورية.

ومن الصعوبات التي واجهت إعداد هذه الدراسة أيضاً كثرة الأحداث التي تتطلب متابعة يومية لها وتحليل أبعادها، بالإضافة إلى البعد الجغرافي عن مكان وقوعها مما منعنا من إجراء مقابلات شخصية مع أصحاب القرار.

منهج البحث

لقد إستخدمنا في هذا البحث المنهج التحليلي لإظهار خلفيات العلاقة الروسية – التركية وأسباب تقاربها وتباعدها، وكذلك إظهار مكامن القوة والضعف التي تملكها كل منهما.

كما تم الإعتماد على المنهج الوصفي فيما يتعلق بوصف الأطراف الداخلية والخارجية الفاعلة في الازمة السورية، والأحداث والتطورات التي شهدتها.

أما الوسائل التي إستخدمناها لكي يحقق هذا البحث الهدف المرتجى منه، فقد إرتكزت على التالي:

1- المقابلات الشخصية مع الباحث في الشأن التركي محمد نور الدين، والمتحدث الرسمي باسم الكتلة البرلمانية لحزب الشعوب الديمقراطي المعارض في تركيا النائب محمد علي أصلان، والباحث والكاتب التركي حسين علي، والعميد المتقاعد في الجيش اللبناني خليل الحلو.

2- المراجع والكتب والدوريات والصحف والمواقع الإلكترونية، التي عالجت هذا الموضوع.

3- الخطابات الرسمية للرئيس بشار الأسد والرئيس فلاديمير بوتين والرئيس رجب طيب أردوغان.

4- البيانات الصحفية لوزارات الخارجية السورية والروسية والتركية.

تقسيم البحث

في سبيل الإجابة عن الإشكالات المطروحة وإختبار مدى صدقية الفرضية، إرتأينا أنه من المسحتسن تقسيم هذا البحث إلى فصلين بحيث يتضمن الفصل الأول قسمين، وقد عالجنا في القسم الأول مسارات الأزمة السورية ومواقف بعض القوى الإقليمية والدولية منها، في حين تناولنا في القسم الثاني محددات السياسة الخارجية الروسية والتركية وتوجهاتها في الأزمة السورية. أما الفصل الثاني والذي ينقسم أيضاً إلى قسمين فقد عالجنا في القسم الأول القضايا والمواقف محل الاتفاق والاختلاف بين روسيا وتركيا، أما في القسم الثاني فقد تطرقنا إلى نتائج التدخل الروسي- التركي في الأزمة السورية وإنعكاسها على مستقبل علاقتهما.

الفصل الأول: تطور الأزمة السورية ودور السياسة الخارجية الروسية والتركية فيها

بدأت الأزمة السورية في آذار 2011 على أثر اعتقال فتية كتبوا شعارات على الجدران معادية للنظام في إحدى قرى درعا، وقيام مسؤول الأمن السياسي في المحافظة عاطف نجيب، بمعاملتهم هم وأهاليهم، بمنتهى القسوة. فبدأت الاحتجاجات التي سرعان ما انتقلت لتشمل مدناً وبلدات ساحلية وشمالية، مطالبةً بسقوط النظام. [1]

تطورت هذه الأحداث بشكلٍ متسارعٍ لتحوّل سوريا من لاعب أساسي في الشؤون والقضايا الإقليمية إلى ساحة تنافس وصراع إقليمي ودولي. فقد شهدت هذه الأزمة حالة استقطاب وتنافس إقليمي واصطفاف دولي غير مسبوقة منذ نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي أدى إلى طول أمد الأزمة وتعقيدها سبل تسويتها. ولعبت كل من روسيا وتركيا دوراً أساسياً فيها نظراً إلى الأهمية الاستراتيجية التي تشكلها سوريا لكلا الدولتين.

فتركيا اعتبرت من جانبها أنّ الأزمة ترقى إلى مصاف قضية تركية داخلية، بالنظر إلى امتلاكها حدوداً على طول أكثر من 850 كيلومتراً ووجود الأكراد في المناطق الحدودية، إضافة إلى عوامل التاريخ والجغرافيا والعلاقات الاقتصادية ودور تركيا الإقليمي الصاعد.

أما روسيا، فقد خشيت في حال سقوط الأسد من فقدان آخر حلفائها منذ ستينات القرن الماضي، وخسارة آخر موطئٍ لها في المياه الدافئة التي تؤمنها قاعدة طرطوس. كما رأى الكرملين أن الفرصة سانحة من أجل إحياء طموحاته بالعودة بقوة إلى الساحة الدولية بعد سنوات من الانكفاء.

لذا سنعمد إلى تقسيم هذا الفصل إلى قسمين، الأول يتناول مسارات الأزمة السورية ومواقف بعض القوى الإقليمية والدولية منها، والثاني يتناول السياسة الخارجية الروسية والتركية وتوجهاتها في الأزمة السورية.

[1] جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيو–سياسية لأزمة 2001، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012، ص 204

القسم الأول: مسارات الأزمة السورية ومواقف بعض القوى الإقليمية والدولية منها

لم يظن أسوأ المتشائمين أن المظاهرات التي شهدتها محافظة درعا ستتحول إلى حرب طاحنة دارت رحالها بين الجيش السوري والمعارضة، في معظم المحافظات السورية، والتي تناغمت مع الثورات التي شهدتها دول عربية أخرى.

وبعد أسابيع قليلة على هذه الأحداث، ألقى الرئيس السوري بشار الأسد خطابه الأول بعد الاحتجاجات في 31 آذار 2011، وتحدث فيه عن إصلاحات يعتزم القيام بها، فقامت الحكومة السورية بتجنيس آلاف الأكراد الذين حرموا من الجنسية، ورفعت حالة الطوارئ المعمول بها منذ عام 1963، وأطلقت سراح عدد من المعتقلين السياسيين.

غير أن هذه الإجراءات لم تستطع احتواء الأزمة التي سرعان ما انتقلت إلى المدن السورية الأخرى، وعرفت الأزمة السورية منعرجاً آخر تمثل بتأسيس ما يُعرف بالجيش الحر، بالإضافة إلى ظهور التنظيمات المرتبطة فكرياً بالقاعدة وفي مقدمها تنظيما داعش وجبهة النصرة وجماعات متطرفة أخرى غيّرت وجه الأرض السورية.

لقد طال أمد الأزمة السورية مقارنة بالدول العربية التي شهدت أزمات مماثلة، فازدادت تعقيداً وأفرزت مزيداً من التأزيم، شمل المعارضة السورية التي بدأت في الأشهر الأولى للأزمة بفريقين رئيسيين هما المجلس الوطني وهيئة التنسيق الوطني، وسرعان ما ظهرت أسماء جديدة يصعب حصرها ومعرفة توجهاتها، فضلاً عن تحديد دورها الحقيقي في الأزمة.

ولم تكد تمرّ أشهر قليلة، حتى أصبحت نموذجاً واضحاً لكيفية تحوّل الأزمات من نطاقها المحلي، إلى المستويين الإقليمي والعالمي، إذ اختلطت فيها الأوراق، وتداخلت مصالح الأطراف المشاركين فيها، الأمر الذي أسفر عن تشكيل تحالفات وصراعات أدت بدورها إلى تحديد مسار الأزمة بشكل كبير.

المبحث الأول : بداية الأزمة وتطورها وأطرافها وتداعيتها

منذ تسلّم الرئيس الأسد الحكم، واجه وضعاً اقتصادياً واجتماعياً ومؤسساتياً حرجاً ومشكلات سياسية، فبدأ برسم سياسة إصلاحية خلال القسم الذي ألقاه أمام مجلس الشعب، حيث بيّن من خلاله أن مجال الإصلاح سيكون تدريجياً وشاملاً لكافة الجوانب السياسية والاقتصادية والإدارية التي قد تستغرق أعواماً كي يفسح له المجال للتقدّم بالإصلاح على خطى ثابتة. [1]

ونتيجة لخطاب القسم وتوجّه الرئيس الجديد عاشت سوريا ما عُرف لاحقاً بـ"ربيع دمشق" وهو الاسم الذي أطلق على فترة زمنية من النشاط المعارض والتحرر السياسي، إلاّ أنّ هذه السياسة التي انتهجها الأسد لم تدم طويلاً، فدعوات الجهات المعارضة الى الاستعجال بالتغيير، دفعت الرئيس الى التأني بالتعامل مع عملية الإصلاح "في ظلّ تعرّض سوريا لمخاطر خارجة لاسيما بعد أحداث أيلول 2001"[2]، أضف الى ذلك أن نظرة الدولة السورية الى بعض الإصلاحيين هي نظرة تشاؤمية، فقد رأت أن بعضهم ليسوا وطنيين ويعملون على تهديد الوطن. [3]

هذا سياسياً، أما اقتصادياً فقد ورث الرئيس الأسد وضعاً معقداً اتّسم بالركود، مما يعني العجز عن توفير فرص العمل للأجيال، وارتفاع معدلات البطالة بنسبة 16.9%، وانحدار معدلات النمو. لذا قررت الحكومة اتباع خطط تنموية، منتهجةً سياسة السوق الإجتماعي كطريق للتحوّل الاقتصادي. [4]

وهكذا بدأ الانفتاح التدريجي، إذ سعت الحكومة الى تحرير التجارة من خلال تقليص استثمارات القطاع العام وإدارة العملية الإنتاجية، ورفع الدعم تدريجياً عن السلع الأساسية والعمل على تشجيع الاستثمارات الخاصة، ومعها تأسست الأسواق المالية والمصارف الخاصة.[5]

---

[1] بشار العكيدي، الاصلاح السياسي في سوريا، مجلة دراسات اقليمية، العدد 14، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2009، ص 41.

[2] عزمي بشارة، سوريا درب الآلام نحو الحرية:محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص47.

[3] دمشق: خدّام يحمل على منتقدي الحكم باسم الحرية والديمقراطية، الشرق الاوسط، 18 شباط 2001.

[4] مالك حربا، الثورة السورية(ثورة الكرامة والحرية) الأسباب التطورات التداعيات والأفاق المستقبلية، المؤتمر العلمي الثاني للخريجين، معهد البحوث والدراسات، جامعة الدول العربية، 2001، ص2.

[5] مالك حربا، مرجع سابق، ص 2.

إلاّ أن هذه السياسة أنتجت مفعولاً عكسياً، فتراجع القطاع العام وتضررت الطبقة الوسطى وتزايدت معدلات الفقر التي تركّزت بشكل أساسي في الأرياف، فقُدر عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر عام 2008 بنحو 34.3% أي 7 ملايين شخص. [1]

أمام هذا الوضع، شكّل نجاح الاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر وإطاحة الأنظمة السياسية فيهما دافعاً قوياً لانطلاق احتجاجات مشابهة في سوريا، ففي 2011/2/7 بدأ التحرك في درعا، لينتقل لاحقاً إلى مدن وبلدات ساحلية وشمالية، ما عكس الحالة الإجتماعية والاقتصادية المتردية التي وصل إليها سكان المدن الثانوية والبلدات الريفية. والملاحظ أن الأوضاع بقيت هادئة الى حد بعيد في المدن الرئيسية كدمشق وحلب، ما يعكس رضاها عن السياسات الاقتصادية للنظام. [2]

ومع تسارع الأحداث وتطورها، انقسم السوريون الى قسمين متناقضين تماماً بين مؤيد للاحتجاجات وآخر مؤيد لنظام الحكم، وأصبح كل فريق يسوّق الأسباب التي يعتبرها سبباً لاندلاع الأزمة، فرأى القسم الأول أن الأزمة نتجت عن تفاعل تراكمي لعوامل متعددة، سياسية اقتصادية واجتماعية.

إذ إنّ السلطة الفعلية كانت محصورةً بشخص الرئيس الذي "يمنع التداول السلمي للسلطة" بحسب تعبيرهم، أضف الى ذلك عملية التوريث التي حصلت مع انتقال الحكم من الأسد الأب الى الابن، هذا عدا عن غياب الديمقراطية والحريات العامة والتوغل الأمني في تفاصيل حياة المواطن وغياب قانون أحزاب ينظّم الحياة السياسية والمشاركة الاجتماعية. وكل ذلك كان في ظل سريان قانون الطوارىء الذي حكم سوريا من آذار 1963 الى نيسان 2011.

من ناحية أخرى، يرى مؤيدو النظام أنّ عدداً من الدول خطط لهذه الحرب منذ فترة مستغلين الأخطاء التي ارتكبها النظام لناحية تجاهل المطالب المعيشية، ويؤكدون أنها كانت تظهيراً لتصفية حسابات إقليمية بين هذه الدول وسوريا، والدليل على ذلك هو التدفق الهائل للأموال، والتسهيلات التي قُدّمت لإدخال المقاتلين الأجانب الى الأراضي السورية.

---

[1] منير الحمش، رؤية اقتصادية–اجتماعية لحركة الاحتجاجات السورية، أراء ومناقشات، مجلة المستقبل العربي، العدد 397، بيروت 2012.

[2] جمال واكيم، مرجع سابق، ص 204.

وبدورنا نرى أنّ الازمة السورية ما كانت لتندلع لولا وجود أرضية متقبلة لها وأسباب جوهرية داخلية ساهمت في إذكائها، وذلك دون تجاهل استغلال قوى إقليمية ودولية لهذه الفرصة بهدف تصفية حسابات مع دمشق التي لطالما غرّدت خارج السرب، وقدّمت دعماً معنوياً ومادياً لحركات المقاومة على مختلف انتماءاتها الفكرية.

حاول الأسد احتواء الأزمة في بدايتها، فأعلن في أول خطاب له منذ اندلاع الاحتجاجات أنّ الإصلاح تأخر ولكن سوريا ستبدأ الآن، وأضاف "ليس كل من خرج للمظاهرات متآمر، بل الغالبية خرجت بشكل عفوي وحرّكتها أقلية متآمرة"[1]. وعدّد الأسد ملامح الإصلاح الذي بدأه كرفع حال الطوارئ والسماح بتعدد الأحزاب وإجراء انتخابات الإدارة المحلية، وتعزيز حرية الإعلام ومكافحة الفساد وإجراء تعديلات دستورية. كما أبدى استعداده للحوار مع المعارضة شرط أن لا تكون هنالك قوى تطالب بتدخل خارجي أو انغمست في دعم الإرهاب.

ومعها قدم الأسد ما وصفه بمبادرة من عدة مراحل لوقف الصراع، تبدأ بالتزام الدول المعنية بوقف تمويل المسلحين بما يسهّل إعادة النازحين، إذ قال "بعد ذلك نوقف العمليات من جانب الجيش الذي يحتفظ بحق الرد مع التأكد من ضبط الحدود"[2]، وفي الوقت عينه، أبدى تمسكه بالسلطة. وفي خطاب آخر بيّن الأسد البعد الدولي للأزمة، إذ لفت الى أن" المجتمع الدولي وفي مقدمته روسيا والصين ومعها دول مجموعة البريكس وغيرها الكثير ترفض التدخل في شؤون الدول وزعزعة الاستقرار في المنطقة"[3].

هذا الانفتاح على معالجة الأزمة عدّه البعض تنازلاً من قبل النظام، كما أنّه لم يؤدِّ الى وقف شلال الدم الذي اجتاح الساحة السورية، بل بدأت تظهر خارطة تشكيلات عسكرية وسياسية للمعارضة والقوى الفاعلة، اتسمت معظمها بالافتقار الى بنية متماسكة، إلاّ أنها تتفق على هدف مشترك هو التخلص من النظام

[1] خطاب الرئيس بشار الأسد، الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، 10 كانون الثاني 2012.
https://goo.gl/DWrXs8

[2] نفس المرجع

[3] كلمة الرئيس بشار الأسد في دار الأوبرا في وسط دمشق، الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، 6 كانون الثاني 2013.
https://goo.gl/DWrXs8

وتختلف على كل ما تبقى، وفي المقابل لم يتردد النظام في استجماع قواه ودعوة حلفائه الى مساعدته، فتحولت البلاد الى مركز لـ "حرب عالمية" على حدّ تعبير العديد من المراقبين.

ورغم الحالة التي وصلت إليها سوريا، إلا أنّ الحديث عن المعارضة السورية باعتبارها كياناً واحداً كان شبه مستحيل، إذ إن الخلافات العميقة بين أطرافها جعلت منها معارضات متنوعة، وهذا ما أدى بدوره إلى فقدان جزء من قوتها وحال دون قدرتها على حسم المعركة لصالحها، حتى وصل الأمر إلى خوض المعارك بين الفصائل المعارضة نفسها. وهكذا استطاعت القوى المتطرفة من القاعدة ومشتقاتها من التطور على الساحة السورية والسيطرة على مساحات شاسعة على حساب المعارضة المعتدلة.

لقد تعددت أسباب تراجع إن لم نقل اندثار تلك المعارضة، إذ لم تستطع الاتفاق على نظرة مستقبلية مشتركة لما بعد سقوط النظام، هذا فضلاً عن التشتت الكبير داخل صفوفها، وصولاً إلى التنافس بين فصائلها المتعددة الولاءات والأجندات وفقاً للتمويل الخارجي، ويكفي الاستدلال على ذلك من خلال تبيان "عدد الجماعات المسلحة المعارضة الذي بلغ نحو ألف جماعة"[1].

هذا الضعف البنيوي الذي أصاب المعارضة شكّل رافعةً أساسيةً للقوى المتطرفة، فبدأ حجم ودور تلك القوى بالنمو مدعومةً ببعد إيديولوجي تمكنت من استغلاله لجذب مقاتلين سوريين وأجانب توافدوا من كل حدب وصوب، "وقد قدر عددهم بين 27 و31 ألف مقاتل في كل من العراق وسوريا ينتمون إلى أكثر من 86 دولة"[2]، فشكلوا خصماً شرساً للنظام والمعارضة على حد سواء.

ونظرًا إلى العدد الهائل للمجالس السياسية وفصائل المعارضة، سنكتفي بالتطرق إلى أبرزها وأكثرها فعالية، محاولين تسليط الضوء على طبيعتها وظروف نشأتها وخصوصية كل منها.

المعارضة السياسية:

1- المجلس الوطني السوري:

مع تصاعد وتيرة التظاهرات، بدأ ناشطون بتنظيم أنفسهم لتشكيل إطار سياسي قادر على التحدث باسم المتظاهرين والدفاع عن وجهة نظرهم وتمثيلهم دولياً، وانضمت إليهم شخصيات سورية معارضة كانت

[1] الأزمة السورية: دليل الجماعات المسلحة في سوريا، موقع قناة بي بي سي، 21 كانون الثاني 2014 https://goo.gl/sa1Sp5

[2] إحصاء لأعداد المقاتلين الأجانب بسوريا والعراق، موقع الجزيرة الإلكتروني، 25 اذار 2016 https://goo.gl/2EeMJY

تستقر في الخارج، فشكلوا معاً المجلس الوطني السوري في تشرين الثاني 2011 في تركيا، وهذا ما يبيّن لنا بداية الدور التركي في الأزمة.

تعاقب على رئاسة المجلس المفكر السوري – الفرنسي برهان غليون، ثم تبعه الكردي عبد الباسط سيدا، وخلفه الليبرالي جورج صبرا، وقد وضع المجلس نصب عينيه هدف "توفير الدعم اللازم لتحقيق تطلعات الشعب السوري بإسقاط النظام القائم وإقامة دولة مدنية"[1]، إلا أن فشل المجلس في تحقيق هذا الهدف يعود إلى سيطرة جماعة الإخوان المسلمين عليه، ما دفع بعض النقّاد إلى القول إنّها تمارس نفوذاً مفرطاً على عملية صنع القرار والسياسات فيه، على الرغم من محاولة الجماعة "تقديم التطمينات اللازمة"[2] في هذا الصدد.

أضف إلى ذلك، توتر العلاقة بين أحزاب المعارضة الكردية والناشطين الأكراد من جهة والمجلس الوطني من جهة أخرى بسبب "رفض الأخير المطالب الكردية بالفدرالية التي من شأنها أن تمنح الأكراد حكماً ذاتياً داخل سوريا"[3]. وهذا ما دفعهم إلى اتهام المجلس بالرضوخ إلى ضغوط تركيا، في ظل العلاقة المميزة التي تجمع جماعة الإخوان السورية بحكومة حزب العدالة والتنمية.

كما واجه المجلس مصاعب في التعاون مع الجيش السوري الحر، ثم توالت الاستقالات تدريجياً حيث فقد العديد من المكونات الأساسية المشاركة في تأسيسيه. ووصل الوضع إلى حدّ رفع الغطاء الدولي نسبياً عنه، إذ صرّحت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك هيلاري كلينتون أنّه "لم يعد من الممكن اعتبار المجلس الوطني السوري قائداً للمعارضة"[4]، ودعت إلى تكوين هيكل قيادي للمعارضة بإمكانه مخاطبة كل الفصائل في كل بقاع سوريا.

---

[1] المجلس الوطني السوري، موقع الجزيرة نت، 3 تشرين الأول 2011
https://goo.gl/rnpQoz

[2] أصدرت جماعة الإخوان السورية وثيقة تحت عنوان "عهد وميثاق"، في 25 آذار 2012، تُعلن فيه التزامها بالمشاركة بصياغة دستور مدني يتبنّى الديمقراطية الكاملة، والمساواة بغضّ النظر عن العرق أو الدين أو الجنس، وبحرية الرأي والمعتقد.

[3] وعلى الرغم من رفض المجلس الوطني منح الأكراد حكماً ذاتياً إلا أنه حاول رأب الصدع معهم من خلال نشر "الوثيقة الوطنية حول القضية الكردية في سورية"، والتي تعترف بـ"الحقوق القومية للشعب الكردي". إلا أن هذا الطرح لم يَرْقَ إلى حدّ تلبية المطالب الكردية، بل دفع المجلس الوطني الكردستاني إلى الانفصال عن المجلس الوطني. ويقتصر التمثيل الكردي في المجلس الوطني الآن على عضو اللجنة التنفيذية، عبد الباسط سيدا، وحزب المستقبل.

[4] دليل المعارضة السورية، موقع بي بي سي، 21 كانون الثاني 2014.

2- إئتلاف القوى الثورية المعارضة الوطنية السورية:

بعد التخبط الذي أصاب المجلس الوطني السوري، تم إنشاء ائتلاف القوى الثورية المعارضة الوطنية السورية في 11 تشرين الثاني 2012 في قطر، الذي ضمّ تمثيلاً أكبر للمجموعات الأقلية. وكان الهدف الأوّلي هو نيل اعتراف دولي على نطاق أوسع، والحصول على مزيد من الدعم المالي والمادي. ونتيجة لذلك لقي التشكيل الجديد استحسان الأوساط الدولية التي أشادت به، وسرعان ما اعترفت به الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بصفته الممثل الشرعي للشعب السوري. وتبعتها الجامعة العربية (ماعدا الجزائر والعراق ولبنان)، وكذلك فعلت تركيا، فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة وغيرها من الدول، ثم اعترفت به مئة دولة أخرى في كانون الأول 2012 أثناء انعقاد مؤتمر أصدقاء سوريا في مدينة مراكش المغربية. إلا أنّ التنظيم الحديث لم يستطع تلافي الإخفاقات التي وقع بها سلفه، حيث عانى من الانقسامات الداخلية والتدخل الخارجي، ولعل هذا ما دفع أول رئيس للائتلاف، معاذ الخطيب، إلى الاستقالة بسبب "تزايد الشروط التي تفرضها القوى الأجنبية ومحاولتهم التأثير على الأحداث بما يخدم مصالحها"[1]. أضف إلى ذلك، الإتهامات التي طالت قياداته باعتبارهم مجموعة معارضين قابعين في الفنادق وبعيدين عن أرض المعارك. كما عجز الائتلاف في قيادة القوى المتمردة، خصوصاً الجماعات ذات التوجه الإسلامي.

3- هيئة التنسيق الوطنية:

تشكلت في 30 حزيران 2011 من حوالي خمسة عشر حزباً سياسياً وغلب عليها الطابع اليساري. كما ضم مكتبها التنفيذي شخصيات بارزة كهيثم المناع وفايز سارة وغيرهم. وقد تميّزت الهيئة عن باقي القوى المعارضة أنها "لا تدعو صراحة لإسقاط الأسد وترفض التدخل الخارجي"[2].

ورأت الهيئة أن الخروج من الأزمة يتمثل بـ"عقد مؤتمر وطني شامل وإطلاق حوار جاد ومسؤول يبدأ بتهيئة البيئة والمناخات المناسبة"[3]. وتحظى الهيئة بدرجة من الاعتراف الدولي حيث استقبلت روسيا والصين

---

https://goo.gl/XJZiDu

[1] المرجع نفسه.

[2] هيئة التنسيق الوطنية في سوريا، موقع الجزيرة نت، 13-11-2011.
https://goo.gl/Qn4miD

[3] البيان التأسيسي لهيئة التنسيق الوطنية، الموقع الرسمي لهيئة التنسيق الوطنية.
https://goo.gl/yyVQym

وإيران وفداً منها عام 2012، وأجرت محادثات مع دول عربية عدّة منها مصر وتونس، ومع سفراء من دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا واليابان.

لكن علاقة هيئة التنسيق بدول الخليج عامةً أقل من ودّية، خصوصاً مع السعودية وقطر، بسبب الاختلاف حول الحوار مع الحكومة السورية، وتسليح المعارضة، كما أن علاقتها بتركيا ضعيفة أيضاً بسبب الموقف التركي الداعم للمجلس الوطني السوري دون سواه.

4- الهيئة العليا الكردية السورية:

أسَسها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، المرتبط بعلاقة وطيدة مع حزب العمال الكردستاني في تركيا، والمجلس الوطني الكردي، المكون من تجمع 15 حزباً، عقب اتفاقية تعاون بينهما تم التوقيع عليها في تموز 2012 في أربيل تحت رعاية رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني.

وترافق تشكيل الهيئة وتلقيها للدعم الأميركي مع بداية الحديث عن إنشاء دولة كردستان المستقلة في سوريا والعراق، ولعل هذا ما أثار حفيظة تركيا التي "أعلنت أنها لا تنطبق عليها صفة المعارضة المعتدلة"[1]، وهي التي لديها مخاوف من الحركات الانفصالية الكردية على أراضيها.

القوى العسكرية الليبرالية:

1- الجيش السوري الحر:

بعد تأزم الصراع، أعلن العقيد المنشق رياض الأسعد في تموز 2011 عن تشكيل الجيش السوري الحر بمشاركة ضباط منشقين، رافعين "هدفاً استراتيجياً هو تحرير سوريا من النظام القائم حالياً، وهدفاً مرحلياً يتمثل بالدفاع عن المتظاهرين العزل وحماية المدنيين والممتلكات الخاصة والعامة"[2]. إلا أن هذا التشكيل المسلح عانى من قلة التنظيم ومحدودية الموارد، فرغم الدعم الدولي الذي لاقاه إلا أن المساعدات العسكرية اقتصرت على بعض المعدات غير الكاسرة للتوازن، ويرى بعض المراقبين أنّ مرد ذلك يعود إلى خوف

[1] ميلاد حنا نمور، سياسة الاتحاد الروسي–استعادة دور القوة العظمى من البوابة السورية، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، ص315.

[2] تصريح الناطق الرسمي باسم "الجيش السوري الحر" الرائد المظلي ماهر اسماعيل النعيمي لإذاعة مونت كارلو الدولية، 5- 12-2011.
https://goo.gl/szTtWY

واشنطن من وقوع هذه المعدات بيد الإرهابيين، فضلاً عن "تفضيلها دعم قوات سوريا الديمقراطية (قسد) كحليف وحيد في شمال وشرق سوريا"[1]. كما أنه عانى من ضعف في الترويج لأفكاره بعكس التيارات الإسلامية.

وبقي الجيش الحر عبارة عن مجموعات متفرقة لا تتبع المفهوم الحديث للجيوش مع القيادة الواحدة، وهذا ما أدى به إلى "الفشل في أن يكون القوة العسكرية الرئيسية للمعارضة المسلحة في مواجهة الفصائل الاسلامية وليس النظام السوري فقط"[2].

2- قوات سوريا الديمقراطية (قسد):

تأسست في كانون الثاني 2015، وتُعرّف عن نفسها بأنها تحالف كردي وعربي وسرياني وأرمني وتركماني، يسعى إلى طرد داعش، وإنشاء سوريا ديمقراطية علمانية، ولكنّ مراقبين رأوا أن المكون الكردي طاغٍ بشكل واضح على بقية المكونات المشكِّلة لهذه القوات.

وصل عدد مقاتليها إلى 40 ألف، أما مجال عملياتها فيشمل حلب والحسكة والرقة ودير الزور. ورغم ما تجده هذه القوات من دعم أميركي إلا أن هناك من يتهمها بأنها جزء من قوة الحماية الكردية التي يتم تنسيق نشاطها مع نظام الأسد.

<u>القوى العسكرية ذات التوجه الإسلامي:</u>

1- تنظيم الإخوان المسلمين:

تُعد إحدى القوى الأكثر فعالية ضمن المعارضة في المنفى، والتي يعود تأسيسها في سوريا إلى العام 1946، ولكنّ الخلافات التي ظهرت بينها وبين حزب البعث أدى إلى حظر نشاطها داخل سوريا عام 1980 وإصدار قانون نص على إعدام كل من ينتمي لها، مما أدى إلى انحسار دورها. [3]

---

[1] الولايات المتحدة تتخلى عن فصائل لـ"الجيش السوري الحر" بعد فشلها، وكالة سبوتنيك، 19-11-2017.
https://goo.gl/nZrGzJ

[2] عبد الباري عطوان، انهيار الجيش السوري الحر.. وهروب الجنرال ادريس يرجحان كفة الدور السعودي على حساب قطر وتركيا، صحيفة "رأي اليوم"، 12 كانون الأول 2013 .
https://goo.gl/qsXA2d

[3] رضوان زيادة، السلطة والإستخبارات في سوريا، ط1، رياض الريس للكتب، 2013، ص136.

ومع بروز التحولات السياسية عربياً، استعادت الجماعة نشاطها في المنفى والداخل، وعملت على بناء التحالفات التي لعبت دوراً في تشكيل المجلس الوطني السوري.

كما قامت بتشكيل حزب سياسي عرف بالحزب الوطني للعدالة والدستور لتمثيل التنظيم في أي عملية انتقال تشهدها سوريا. وقد واجه التنظيم العديد من التحديات التي تمثلت بانهيار حكم الإخوان في مصر، وتعثر حركة النهضة التونسية، وانشغال حزب العدالة والتنمية التركي بمشاكله الداخلية، إضافة إلى أن العديد من الدول الخليجية اعتبرت التنظيم جماعة إرهابية.

2- جبهة النصرة:

هي جماعة جهادية عسكرية تشكلت في منتصف عام 2011 برئاسة أبو محمد الجولاني، حيث أوفدها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، برئاسة أبي بكر البغدادي، إلى سوريا، ولكن سرعان ما وقع الخلاف بين البغدادي والجولاني، فأعلن الأخير بيعته لزعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري.

ورغم تضارب المعلومات عن بداية عمل تنظيم القاعدة في سوريا إلا أنه أعلن عن وجوده رسمياً في كانون الثاني 2012، وفي شباط من العام نفسه دعا الظواهري عناصره في أصقاع الأرض إلى أن "ينفروا إلى سوريا"[1]، فبدأت الهجرة الجهادية لينضم إلى النصرة آلاف المقاتلين الأجانب.

ومنذ بداية تشكليها دعت الجبهة إلى مواجهة النظام، وإسقاطه لتشكيل الدولة الإسلامية. وفي 28 تموز 2016، أعلن الجولاني إلغاء العمل باسم جبهة النصرة وتشكيل جبهة فتح الشام. وذلك بالتنسيق مع قادة تنظيم القاعدة الذين شكرهم الجولاني "على تفهمهم ضرورات فك الارتباط"، ولفت إلى أنّ فك الارتباط "جاء تلبية لرغبة أهل الشام في دفع ذرائع المجتمع الدولي"[2] حسب قوله.

3- تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش):

هو تنظيم جهادي مسلح، يتنبى الفكر السلفي الجهادي لإعادة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة. تركز عمله بدايةً في العراق، وبعد مقتل زعيمه أبي مصعب الزرقاوي عام 2004 ومن بعده أبي عمر البغدادي

[1] كمال ديب، الحرب السورية... تاريخ سوريّة المعاصر (1970 – 2015)، ط1، دار النهار للنشر، بيروت، كانون الأول 2015، ص527.

[2] جبهة النصرة تنفصل عن القاعدة وتغير اسمها، موقع الجزيرة نت، 28-7-2016
https://goo.gl/nVgwjZ

عام 2010، تولى أبو بكر البغدادي زعامة التنظيم. وبعد بروز اسم جبهة النصرة، أعلن البغدادي أنّ الجبهة هي امتداد لدولة العراق الإسلامية، وإلغاء اسمي جبهة النصرة ودولة العراق الإسلامية تحت مسمى واحد وهو الدولة الإسلامية في العراق والشام. ولكن الجولاني سرعان ما رفض فكرة الاندماج معلناً من جهته عن مبايعة تنظيم القاعدة في أفغانستان.

وتميز التنظيم عن غيره، باستخدامه للعنف المفرط حتى مع الأسرى والمدنيين، وكذلك استخدام جميع وسائل الاتصال الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي، أضف إلى ذلك قدرته على جذب الأجانب وتجنيدهم، وانتشار مقاتليه في أكثر من دولة.

ومع تزايد الضربات العسكرية ضده وخسارته محافظة الرقة التي تُعتبر أحد أهم معاقله، تراجع نفوذه بشكل كبير في سوريا، وكذلك الأمر عراقياً حيث أعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي في كانون الأول 2017 النصر النهائي على داعش بعد ثلاث سنوات من سيطرته على نحو ثلث أراضي العراق.

إضافة إلى هذه التنظيمات، برز العديد من الائتلافات العسكرية التي ضمت ألوية وكتائب ذات توجه إسلامي، أجمعت على هدف القضاء على نظام الأسد وإقامة الحكم الإسلامي، إلا أنّ الخلافات الداخلية بين زعمائها وقادتها، والانتماءات الخارجية المتعددة سرعان ما أدت إلى تفككها، ليصار إلى تشكيل ائتلافات جديدة، وأبرزها "الجبهة الإسلامية السورية"[1] و"جبهة تحرير سوريا"[2].

انطلاقاً مما تقدم، نرى أن الهدف المشترك بين الائتلافات والكتائب والألوية المسلحة لم يستطع الحد من طبيعة العلاقات المتغيرة بينها، إذ تحكمت بهذه العلاقات العديد من العوامل، وأهمها الرؤية الإيديولوجية لسوريا في مرحلة ما بعد سقوط الأسد، بالإضافة إلى عامل لا يقل أهمية ويتمثل بمصادر التمويل الخارجي الذي أدى إلى سيطرة الدول الإقليمية والدولية على قرار بعض هذه المجموعات.

---

[1] الجبهة الإسلامية السورية: إئتلاف عسكري تأسس بتاريخ 21 كانون الأول 2012 وضمت عدداً كبيراً من الأحزاب والكتائب والجماعات الإسلامية التي يجمعها نسق فكري واحد، ومن بين هذه الجماعات كتائب أحرار الشام (التي تعمل في جميع أنحاء سوريا)، وحركة الفجر الاسلامية (التي تعمل في مدينة حلب وريفها)، وكتائب أنصار الشام (في اللاذقية وريفها)، ولواء الحق (في حمص)، وجيش التوحيد (في دير الزور)، وجماعة الطليعة الإسلامية (في المناطق الريفية من ادلب).

[2] جبهة تحرير سوريا: تأسست في أيلول 2012 وضمت عددا كبير من الألوية والكتائب المقاتلة على الأراضي السورية، وقد أكدت الجبهة على الإلتزام بالإسلام كونه المرجعية الأساسية للتشريع وحماية جميع السوريين، على اختلاف معتقداتهم وقومياتهم ومذاهبهم، وحماية ممتلكاتهم الخاصة والعامة، كما بينت أنها تهدف لإسقاط النظام السوري بجميع أركانه.

إنّ إستعراض مصادر التمويل الخارجي للمعارضة يبيّن لنا الأبعاد الإقليمية والدولية لهذه الأزمة، خصوصاً مع الاختلاف في مصالح الداعمين، الأمر الذي انعكس على ساحة المعركة.

ومن ضمن الممولين لهذه الجماعات هي تركيا التي لعبت دوراً رئيسياً في تقديم التسهيلات للمعارضة، وبذلك أصبح لها تأثير في أوساطها، كما شكلت أهم مركز لتجمعها خصوصاً مع تشكيل المجلس الوطني السوري. بالإضافة إلى أنّ الدبلوماسية التركية نشطت بهدف تأمين الاعتراف الدولي بالمعارضة كممثل شرعي للشعب السوري، وهذا ما حدث في مؤتمر أصدقاء سوريا.

لقد سمحت أنقرة للمعارضة السورية بافتتاح مكاتب لها في العديد من المدن التركية، لاسيما مكتب المجلس الوطني السوري، ومن ثم الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية. واتضح الدور المباشر لتركيا بتشكيل الجيش السوري الحر، إذ تبنت الضباط والعسكريين المنشقين عن الجيش السوري، وتولت تسليحهم وتدريبهم وإعدادهم، وحتّى "الإعلان عن إنشاء التنظيم في 29 تموز 2011 تم من الأراضي التركية"[1].

وتحدثت العديد من التقارير عن "تسهيل الاستخبارات التركية لمئات الآلاف من المقاتلين الدخول عبر حدودها إلى سوريا والسماح لهم بعقد اجتماعاتهم، بالإضافة إلى مدّهم بالأسلحة"[2]، وما يدل على دعم أنقرة للجماعات المسلحة هي التصريحات التي جاءت على لسان مسؤوليها، إذ قال وزير الخارجية التركي مولود شاويش أوغلو في أيار 2015 "إن بلاده اتفقت مع الولايات المتحدة، من حيث المبدأ، على تقديم دعم جوي لبعض قوات المعارضة السورية المسلحة في حلب"[3].

---

[1] Haytham Manna,"Syria's opposition has been led astray by violenc", The Guardian, 22 June 2011

https://www.theguardian.com/commentisfree/2012/jun/22/syria-opposition-led-astray-by-violence

للمزيد حول هذا الموضوع انظر:

http://www.nytimes.com/2011/10/28/world/europe/turkey-is-sheltering-antigovernment-syrianmilitia.

[2] محمد نور الدين، تركيا والربيع العربي: صعود العثمانية الجديدة وسقوطها، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، كانون الأول 2015، ص 363

[3] جاويش أوغلو يتحدّث عن "اتفاق مبدئي" مع أميركا على دعم جوّي، صحيفة النهار اللبنانية، 27 أيار 2015.

ويرى مراقبون أن الدعم التركي للمعارضة بلغ حدّ الإشراف المباشر على معارك داخل سوريا، مثل "معركة كسب عام 2014"[1]، و"معركتي إدلب وجسر الشغور عام 2015"[2].

واتبعت تركيا سياسة الباب المفتوح حيال اللاجئين السوريين، والمعارضين السياسيين والمسلحين، ونتيجة الأوضاع الإنسانية الصعبة ازدادت أعداد اللاجئين بشكل كبير، فوظفت أنقرة تلك القضية سياسياً لتبرير محاولة إتخاذ إجراءات عسكرية ضد سوريا كإقامة منطقة حظر للطيران.

أمّا روسيا التي عملت منذ اليوم الأول للأزمة على دعم الأسد، إتبعت سياسة منفتحة حيال جزء من المعارضة، وحددت في الوقت عينه أولويتها بمحاربة التنظيمات الإرهابية، فأعلنت عبر مسؤوليها نيتها تصفية تلك الجماعات، ولم تكتفِ موسكو بالتراجع الكبير لداعش بل أعلنت نيتها تصفية جبهة النصرة كذلك، وعبّر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن ذلك بقوله إن "الجزء الرئيسي من المعركة ضد داعش في سوريا انتهى وإن المهمة الرئيسية الآن هي تدمير جبهة النصرة"[3].

وانسجاماً مع تلك السياسة ميّزت روسيا بين القوى المعارضة للأسد، ورفضت مشاركة التنظيمات المتشددة وفق التصنيف الروسي، الذي لا يقتصرها في داعش والنصرة، بأية مفاوضات حول مستقبل سوريا، لذا رفض الرئيس بوتين إشراك تنظيمات كجيش الإسلام وأحرار الشام، في أية مفاوضات في فييّنا أو جنيف، معتبراً أنها "غير تمثيلية"[4]، ولكن خلال التحضيرات لمفاوضات جينيف 3 أوضح لافروف أن ممثلي هذين التنظيمين سيشاركون بصفة شخصية، وأن هذا "لا يعني اعترافاً من روسيا بهم كشركاء في المفاوضات"[5].

---

[1] كيف جرت معركة كسب في ريف اللاذقية وما هي تداعياتها؟"، فرانس 24، 25 آذار 2014
https://goo.gl/NAmKyY

[2] Mariam Karouny, “Islamist fighters seize Syria's Jisr al-Shughour, army says redeploys”, Reuters, April 25, 2015.
https://goo.gl/cuafZ8

[3] لافروف: مهمتنا الرئيسية الآن بسوريا هي تدمير "النصرة"، موقع قناة العربية، 27 كانون الأول 2017
https://goo.gl/mcmAuw

[4] ميلاد حنا نمور، مرجع سابق، ص317

[5] نفس المرجع، ص319

من جهة أخرى، سعت موسكو لإبقاء جسور التواصل بينها وبين جزء من المعارضة السياسية، ودعت مراراً إلى إجراء حوار بين ممثلين عن النظام والمعارضة، مشيرةً إلى ضرورة أن تشارك كافة أطياف المعارضة السورية في مؤتمر الحوار الوطني السوري وأن يكون واسع التمثيل لأقصى حد. [1]

لقد شرّعت موسكو أبوابها للمعارضة، فلم تكد تمر أشهر قليلة على اندلاع الأزمة السورية حتى أعلن الناطق بإسم وزارة الخارجية الروسية آنذاك الكسندر لوكاشيفيش أنّ "بلاده ستستقبل وفداً من المجلس الوطني وآخر لمعارضة الداخل في تشرين الأول 2011"[2]. وفي دلالة على محاولة روسيا تقريب وجهات النظر بين طرفي الأزمة، إستقبلت موسكو وزير الخارجية السورية وليد المعلم في 25 شباط 2013 ورئيس الائتلاف السوري المعارض معاذ الخطيب بعد أقل من شهر، واستمرت هذه اللقاءات الروسية مع النظام والمعارضة بصورة متقطعة. وبذلك أرادت روسيا إبراز نفسها كوسيط بين الأطراف السورية وأنها على استعداد لسماع كافة وجهات النظر.

من جهة أخرى، نفت موسكو الإتهامات الأميركية لها بقصف المعارضة المعتدلة، وكشف بوتين عن تقديم الجيش الحر معلومات عن بعض مواقع الإرهابيين لسلاح الجو الروسي، معلناً أن بلاده مستعدة "لوضع أي معلومات موثوق بها بشأن موقع الجماعات الإرهابية في الاعتبار"[3]، هذا إلى جانب تقديم موسكو الدعم للمقاتلين الأكراد الذين يواجهون التنظيمات الإرهابية.

لم تتوقف علاقة موسكو مع المعارضة السورية عند هذا الحد، حيث قامت بدعم جهود السعودية الرامية إلى توحيد المعارضة السورية من أجل إرسال وفد موحد إلى محادثات جنيف. [4]

---

[1] لافروف: مؤتمر الحوار الوطني يجب أن تشارك فيه كافة أطياف المعارضة السورية، وكالة سبوتنيك، 20-11-2017
https://goo.gl/fXxWQ5

[2] روسيا تستقبل وفدين من المعارضة السورية الشهر الجاري، موقع قناة العالم، 5 تشرين الأول 2011
https://goo.gl/LDriVQ

[3] المعارضة السورية تنفي مزاعم بوتين حول تعاون الجيش الحر مع سلاح الجو الروسي، موقع هوف بوست الإخباري، 13-11-2015
https://goo.gl/djd13j

[4] لافروف: ساعدنا السعودية لتوحيد المعارضة السورية، موقع قناة الجزيرة، 24-11-2017
https://goo.gl/3fefPX

يمكن القول، إنّ روسيا وتركيا دخلتا الأزمة السورية منذ يومها الأول، ولم تكتفِ الحكومة التركية بالتصريحات فقط، بل تخطتها إلى إعداد ودعم المعارضة السورية في الداخل والخارج، سواء كان دعماً سياسياً أم عسكرياً أم مالياً، بالإضافة إلى السماح لها بعقد المؤتمرات على أراضيها، ولا بدّ من الإشارة إلى أن أنقرة كانت تسعى لأن يكون للإخوان المسلمين المكانة البارزة في المعارضة، نتيجة للعلاقة الإيديولوجية بين الحزب الحاكم في تركيا وتنظيم الإخوان المسلمين. وبدورها قامت روسيا بتقديم دعم مطلق للنظام، من إسقاط جميع مشاريع القرارات التي كانت تستهدفه في مجلس الأمن وصولاً إلى التدخل العسكري المباشر، إلا أنها تميّزت عن باقي حلفاء النظام بمحاولة تقديم نفسها كراعٍ للمفاوضات على مسافة واحدة من جميع الأطراف.

المبحث الثاني : مواقف القوى الدولية والإقليمية منها

شكلت الأزمة السورية بأبعادها الإقليمية والدولية نقطة التقاء وتباعد بين العديد من القوى، إذ إنها لم تنحصر بالدعم الروسي للنظام مقابل الدعم التركي للمعارضة، بل سعت معظم الدول الفاعلة إلى حجز مكان لها وحرصت على الانخراط بالأزمة محاولةً تطبيق نظرتها التي تضمن مصالحها.

إذاً، بات العالم يتصارع في هذه البقعة، أطراف تعترف بالنظام وأخرى تنزع شرعيته وبين هذا وذاك تشابكت المصالح وتعقدت الحلول وتعددت السيناريوهات، وسرعان ما تحولت الأزمة السورية إلى إقليمية فدولية، وأصحبت كل الدول الفاعلة تسعى إلى إيجاد حلّ يتوافق مع مصالحها ورؤيتها.

لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة تبيان مواقف الولايات المتحدة الامريكية وإيران والسعودية، واختيارنا لهذه الدول يعود إلى كونها الأكثر تأثيراً في مسار الأزمة بين مختلف القوى الإقليمية والدولية، كما سنتطرق إلى انعكاس مواقف هذه الدول على علاقتها مع اللاعبين الأساسيين على الساحة السورية، أي روسيا وتركيا.

وهذا لا يعني بطبيعة الحال أنّ مواقف القوى الدولية كالصين التي لعبت دوراً أساسياً إزاء هذه الأزمة في مجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي الذي يخشى وصول اللاجئين إلى أراضيه أو ما بات يُعرف بـ"هجرة

القوارب"[1]، وكذلك مواقف الدول الإقليمية الأخرى كقطر المتحالفة مع جماعة الإخوان المسلمين، والأردن الذي تجمعه بسوريا حدود مشتركة بطول حوالي 375 كلم، لم تؤثر بشكل أو بآخر على الأزمة، إلا أنه لا إمكانية لبحث هذه الإشكاليات مجتمعة في بحثنا هذا.

أولاً: الولايات المتحدة الأميركية

شكّل "الربيع العربي"[2] مفاجأة مدوية لواشنطن في المنطقة، وأدت الأحداث والتحولات السياسية إلى إرباكها بعد أن شعرت أنّ الأنظمة الموالية لها أصبحت على شفير السقوط، إلا أن العقل الأميركي البراغماتي تعامل مع تلك الأحداث بالكثير من التريث والترقب، وأصبحت الإدارة الأمريكية تتخذ مواقفها من تلك المتغيرات وفقاً لمصالحها وما تقتضيه سياسة التكييف مع الوقائع الجديدة.

على هذا الأساس، اتسم الموقف الأميركي من الأحداث التونسية بالحياد والمراقبة في بداية الأمر، ومع تصاعد الأحداث بدأت واشنطن تتخذ مواقف أكثر وضوحاً،حيث طالبت الرئيس زين العابدين بن علي بالتنحي وصولاً إلى ترحيب الرئيس الأميركي آنذاك باراك أوباما بالانتقال السياسي في تونس، وإعلانه عن "ضمانات جديدة لقروض بقيمة 500 مليون دولار لهذا البلد"[3].

واستكمالاً لهذه السياسة، رأت واشنطن في هذه التحولات فرصة للتخلص من حلفاء موسكو في المنطقة، وفي طليعتهم الرئيسان الليبي معمر القذافي والسوري بشار الأسد، فعملت على إستصدار قرار أممي حمل رقم 1973 يقضي بفرض عقوبات على حكومة القذافي، أهمُّها فرض حظر جوي وتنظيم هجمات ضد قوات القذافي الجوية لإعاقة حركتها. ورغم أن موسكو لم تستعمل حق النقض ضد هذا القرار بل اكتفت إلى جانب الصين بالامتناع عن التصويت، إلا أنها سرعان ما شعرت بخطورته، وعبّر بوتين عن ذلك بقوله إنّ "حكومة القذافي تفتقر الى الديموقراطية، لكن هذا لا يبرر التدخل العسكري"، وأضاف "القرار

[1] مصطلح تم إستخدامه في إمتحان الدخول إلى المعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية، ويدل على الهجرة غير الشرعية عبر البحر.

[2] مصطلح تم إستخدامه والترويج له من قبل الولايات المتحدة الأميركية لتوصيف الأحداث التي عصفت بعدد من الدول العربية بدءاً من عام 2010.

[3] أوباما يدعم الانتقال السياسي في تونس ويقدم القروض، موقع قناة العربية، 5 نيسان 2014.
https://goo.gl/45GnTn

ناقص ومعيب.. إنه يسمح بكل شيء، ويشبه دعوات العصور الوسطى لحملات صليبية"[1]، وخلص بوتين إلى اعتبار أنّ أحداث ليبيا تبرز حاجة روسيا الى تعزيز قدراتها الدفاعية. لذا يرى مراقبون أن هذه الخديعة التي تعرضت لها موسكو كانت إحدى أهم الأسباب التي جعلتها تستعمل الفيتو في مجلس الأمن ضد جميع مشاريع القرارات التي استهدفت نظام الأسد.

هذا في ليبيا، أمّا في سوريا، فقد اتسمت السياسة الأمريكية بالتدرج، فقد بدأت بفرض حزمة من العقوبات الإقتصادية عام 2011 شملت الأسد ومسؤولين سوريين، كما حاولت استصدار قرارت عن مجلس الأمن تدين دمشق إلا أن الفيتو الروسي والصيني كان حاضراً، فقد "استخدمت روسيا 11 مرة حق النقض منذ بداية الأزمة السورية وحتى 18 تشرين الثاني 2017"[2]، وسرعان ما تطور الموقف الأميركي حيث خيّر الرئيس أوباما نظيره السوري بين قيادة العملية الإنتقالية أو الابتعاد من الطريق، وفي تموز 2011 أعلن انه فقد الشرعية وعليه المغادرة.

لقد وجدت الإدارة الأميركية مصلحة كبرى في إسقاط النظام أو إنهاكه، نظراً إلى علاقته الثابتة مع إيران وموقفه من الصراع العربي– الإسرائيلي ولاسيما دعمه لحزب الله واستضافته لمعظم قيادات حماس. إلا أنها واجهت مشكلة في بناء ثقة بالمعارضة نتيجة الإنقسامات وعدم قدرتها على اتخاذ مواقف موحدة لما بعد سقوط الأسد، وعدم وجود شخصية معارضة جامعة قادرة على قيادة المرحلة المستقبلية، وكذلك عدم امتلاكها لهيكلية عسكرية واضحة ومتماسكة، بالإضافة إلى أن معظم المجموعات المسلحة التي تتمتع بثقل ميداني ذات توجه إسلامي.

ولكن يبقى موقف النظام السوري المعادي لسياسات واشنطن وخلفها إسرائيل عاملاً أساسياً في تأييد المعارضة، ولو عن طريق أطراف أخرى سواء كان تركيا أو السعودية بهدف إنهاك دمشق وإضعاف دورها إقليمياً والدفع باتجاه محاصرة إيران وروسيا من خلال إسقاط أهم حليف لهما في المنطقة.

---

[1] بوتين يصف التدخّل بـ«الحملات الصليبيّة»، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 1369، الثلاثاء 22 آذار 2011.

[2] وكالة فرنس 24، روسيا تستخدم الفيتو للمرة الثانية خلال 24 ساعة بشأن سوريا، 18-11-2017
https://goo.gl/bfxRfP

لذا تركزت السياسة الأمريكية في سوريا بإدارة لعبة الإضعاف والتفكيك، من خلال الدفع باتجاه بيئات ترتفع فيها جدران الدم، لتنشأ سايكس بيكو اجتماعية وطائفية وعرقية، بغض النظر إن كان سيتبعها تغيير في الحدود السياسية.

لقد أدت ضبابية المشهد السوري إلى قلق أميركي حيال مستقبل سوريا خصوصاً مع انتشار المنظمات المؤيدة للقاعدة واستحواذها على معظم المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وقد ازدادت هذه المخاوف مع التطور الذي طرأ على الساحة العراقية في حزيران 2014 حيث استطاع داعش شن عملية عسكرية أدت إلى سيطرته على الموصل، التي تعد ثاني أكبر مدينة بعد بغداد، والسيطرة على أسلحة أميركية كان يمتلكها الجيش العراقي والوصل إلى مناطق نفوذ الولايات المتحدة المتمثلة بكردستان العراق، وربما هذا ما دفعها إلى رفض إعطاء المعارضة أسلحة ثقيلة، وعبّر عن ذلك المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني الذي قال "لا نريد وصول أي أسلحة إلى الأيادي الخاطئة"[1].

أضف إلى ذلك، العمليات الإرهابية التي شنها التنظيم في دول أوروبية، كما أن استخدام داعش لأعلى تقنيات الإعلام وإيصال مشاهد الذبح إلى كل منزل في العالم أدى بدوره إلى إيجاد رأي عام دولي يدعو إلى أولوية مواجهة هذه المنظمات.

في ظل هذه المخاوف، عملت واشنطن على استصدار قرار أممي يعلن الحرب على هذه الجماعات، وعمدت إلى اتّباع وسيلتين من أجل تحقيق هذه الغاية، فقد قامت في 7 آب 2014 بإنشاء تحالف دولي بقيادتها يضم أكثر من عشرين دولة، ويهدف لمحاربة داعش ووقف تقدمه في العراق وسوريا. ومن جهة ثانية اتخذت قراراً استراتيجياً ببناء مجموعات مسلحة تتبع مباشرة لها، على رأسها قوات سوريا الديمقراطية، كما قامت "بتزويدها بأسلحة نوعية"[2]، وهذا ما أدى إلى توتر العلاقة بين واشنطن وأنقرة التي تعتبر قوات سوريا الديمقراطية بمثابة مجموعة كردية مسلحة تشكل خطراً مستقبلياً عليها.

فقد رأت تركيا في الدعم الأميركي للأكراد انقلاباً على ثوابت العلاقة الأميركية التركية منذ أن انضمت أنقرة إلى الحلف الأطلسي عام 1952، وإعطاء واشنطن أهمية خاصة لتركيا في استراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال صراعها مع الاتحاد السوفييتي قبل انهياره.

---

[1] فادي شامية، الشعب السوري بين خيارَي الأمن.. والذبح، صحيفة المستقبل اللبنانية، 11 شباط 2013

[2] محمد أمين، سلاح نوعي" أميركي إلى "قسد": تسليم وديعة أوباما، صحيفة العربي الجديد، 2 شباط 2017

ولعل ما زاد من الشكوك والمخاوف التركية هو عدم مبالاة واشنطن بمطالبتها إدراج الوحدات الكردية على قائمة الإرهاب. وهذا ما عمّق من مخاوف تركيا التي قالت مراراً إن جزءاً من الأسلحة التي ترسلها واشنطن إلى القوات الكردية تتسرب إلى حزب العمال الكردستاني، وهو الأمر الذي زاد من شكوك أنقرة بأن واشنطن لديها خطط سرية تهدف إلى إقامة دولة كردية في المنطقة. هكذا تحوّل الدعم الأميركي للأكراد إلى نقطة خلاف في العلاقات التركية – الأميركية وصلت إلى حد مطالبة الرئيس رجب طيب أردوغان الإدارة الأميركية بالإختيار بين تحالفها الإستراتيجي مع تركيا وتحالفها مع كرد سوريا، ورغم هذا التباين الكبير حرصت أنقرة على عدم تفجير الخلاف مع واشنطن.

من الواضح أن مستقبل العلاقة التركية – الأميركية مرتبط بقضيتين هما الدعم الأميركي لكرد سوريا، وقضية استضافة واشنطن لزعيم حركة الخدمة فتح الله غولن الذي تطالب الحكومة التركية بتسليمه، وهذا ما قد يدفع أنقرة إلى الاستثمار بورقة التوجه شرقاً نحو موسكو للتعويض عن الحليف الأميركي.

بمجمل الأحوال، يمكن القول إنّ سياسة أوباما الخارجية هدفت إلى تقليص تدخل بلاده في الحروب الخارجية، فرغم تهديده بتوجيه ضربة محدودة في الزمان والمكان لشل قدرات دمشق على استخدام السلاح الكيميائي الذي قال إنّها استخدمته في آب 2013 ضد المدنيين، إلا أنّه عاد واستجاب للمبادرة الروسية القاضية بوضع ترسانة سوريا الكيميائية تحت إشراف دولي تمهيداً لتدميرها، الأمر الذي رفضه الجيش السوري الحر. وهكذا يتبيّن لنا أنّ الدبلوماسية الدولية استطاعت التوفيق بين المصالح الأميركية والروسية في سوريا، فموسكو ظهرت بعد هذا الاتفاق على أنها قادرة على حماية حلفائها وتجنيبهم ضربة أميركية كانت ستؤدي إلى إضعافهم، في حين أن واشنطن حققت هدفها بنزع سلاح عربي استراتيجي قادر على إقامة توازن ردع مع السلاح النووي الإسرائيلي.

وفي 8 تشرين الثاني 2016 انتُخب رجل الأعمال المثير للجدل دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، ويُذكر أنّ ترامب اتهم خلال حملته الإنتخابية الرئيس أوباما ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون بتأسيس داعش. [1]

[1] ترامب يتهم أوباما وكلينتون بتأسيس تنظيم الدولة، موقع قناة الجزيرة، 11-8-2016
https://goo.gl/9oq3ZC

تميّزت استراتيجية الرئيس الجديد فيما خص الملف السوري "بتوافق مع روسيا حول أولوية محاربة داعش"[1]. وعلى غرار سلفه، أعلن ترامب أنه "لا يخطط للتدخل في سوريا ضد القوات الحكومية"[2]. وفي تشرين الأول 2017 كشف أن واشنطن ستبدأ مرحلة جديدة من سياستها تجاه الأزمة السورية بعد هزيمة داعش في الرقة، ستشمل "دعم قوات الأمن المحلية وخفض مستوى العنف وتهيئة الظروف المناسبة لسلام دائم، ودعم المفاوضات الدبلوماسية التي تنهي العنف وتسمح بعودة اللاجئين إلى منازلهم"[3]، وتنفيذاً لهذه السياسة توصلت أميركا وروسيا والأردن إلى اتفاق ثلاثي في 7 تموز 2017 يقضي بوقف لإطلاق النار جنوب غرب سوريا تمهيداً للوصول إلى خفض دائم للتصعيد مما يعيد الاستقرار، ويسمح بوصول المساعدات الإنسانية إلى هذه المنطقة في سوريا. [4]

وهذا ما يوضح بعض التقارب بين الطروحات الروسية والأميركية حيال الأزمة السورية، وقد تعاقبت الاجتماعات الثنائية بين الرئيسين الروسي والأميركي، فأعلنا في بيان مشترك على هامش قمة آبيك في فيتنام أن الدولتين اتفقتا على "ألا يكون هناك حلّ عسكري للأزمة في سوريا"[5].

نخلص مما تقدم إلى استنتاج الاستراتيجية الأمريكية في سوريا على الشكل التالي:

1- بقاء الصراع لأطول فترة ممكنة، بما يضرب النسيج الاجتماعي السوري ويرفع جدران الدم بين مكوناته، فتتشكل قوى طائفية وعرقية تسيطر على مناطق محددة، مع وجود سلطة ضعيفة.
2- عدم الإقدام على أي مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة والدولة السورية، باستثناء بعض الضربات الجوية المحدودة، مع الحفاظ على مناطق نفوذ في شرق الفرات وجنوب البلاد من خلال تقديم كافة أنواع الدعم إلى قوات سوريا الديمقراطية.

---

[1] بيان اتفاق بين بوتين وترامب بشأن سوريا، وكالة سبوتنيك، 11-11-2017
https://goo.gl/vGbkY8

[2] ترامب: نحن لن نذهب إلى سوريا، وكالة سبوتنيك، 12-4-2017
https://goo.gl/uqSdMu

[3] ترامب يشيد بدوره في تحرير الرقة... ويعلن عن "مرحلة جديدة" في سوريا، موقع قناة سي أن أن، 21 تشرين الأول 2017
https://goo.gl/14y4gh

[4] اتفاق ثلاثي لمساندة وقف إطلاق النار جنوبي سوريا، موقع قناة الجزيرة، 7-7-2017
https://goo.gl/v4h7Ne

[5]، بيان اتفاق بين بوتين وترامب بشأن سوريا، مرجع سابق، وكالة سبوتنيك.

3- عقد اتفاقات مع روسيا بما يمنع أي مواجهة مباشرة بين الطرفين، ويخفف حدّة الصراع في بعض المناطق السورية.

4- ضمان أمن إسرائيل في أي قرار مستقبلي في المنطقة، وغضّ النظر عن الضربات الإسرائيلية المتكررة للأراضي السورية.

ولذلك، عملت أميركا على إدارة اللعبة بما يضمن المسارات التي تخدم سياساتها، وهو أمر يتوافق مع عقلية الإدارة الديموقراطية لأوباما التي تركز على الوسائل الناعمة، ومن بعده، خلفية ترامب التجارية التي تقيس الأحداث من منظار الربح والخسارة بأقل قدر من التنازلات.

ثانياً: الجمهورية الإسلامية الإيرانية

يمثّل التحالف بين طهران ودمشق شراكة إستراتيجية، أكثر منه تعاون متبادل بين دولتين. ورغم التناقض الإيديولوجي بين النظام البعثي العلماني في سوريا وجمهورية إيران الإسلامية، إلا أن رؤية الدولتين تقاطعت حيال كافة الملفات الإقليمية والدولية، وشكّل الموقف المشترك من إسرائيل حجرَ الزاوية في العلاقة، كما وقفت سوريا إلى جانب إيران في الحرب العراقية – الإيرانية، وهي إحدى البلدان العربية النادرة التي اتخذت هذا الموقف، وكذلك الأمر فيما خصّ الملف النووي الإيراني.

اتسم الموقف الإيراني الرسمي حيال الأزمة السورية بالانحياز الكامل للنظام، حيث تبنى الساسة الإيرانيون خطاباً داعماً للأسد في نهجه وسياساته، ونظروا إلى الأزمة بوصفها نتاج مؤامرة خارجية هدفها النيل من مواقف الدولة السورية المعادية للمشاريع الأميركية والصهيونية، ولم يخفوا دعمهم بكل إمكاناتهم الدبلوماسية والسياسية واللوجستية.

نظرت طهران للأزمة السورية على أنها تهديد لمحور المقاومة الذي يضم دمشق، وقد رأت فيها محاولة لكسر الجسر الحيوي الذي يربطها بحليفها الإستراتيجي الآخر حزب الله، تمهيداً لمحاصرتها. واعتبرت أن هذه الأحداث تخدم أولاً المشروع الإسرائيلي من خلال القضاء على عناصر القوة المواجهة له والمتمثلة بالدولة السورية.

إنسجاماً مع هذه الرؤية، قدمت إيران لحليفتها الدعم على أكثر من صعيد، فبعثت بخبرائها بهدف توجيه القوات السورية وتدريبها والمساعدة في جمع المعلومات، ومدّتها بالسلاح والعتاد العسكري، فضلاً عن

الأموال التي ترسلها سنوياً، حتّى أنها أبدت "استعدادها لتقديم الدعم اللازم فيما يتعلق بإعادة الإعمار"[1]، بالإضافة إلى "حثّها الحكومة العراقية على دعم الأسد"[2]، وكذلك مباركتها للمشاركة العسكرية لحزب الله والمجموعات العراقية إلى جانب الجيش السوري.

حاولت إيران لعب دور إيجابي لحل الأزمة، وطرحت عدة مبادرات لحلها، ففي 8 نيسان 2015 أجرى وزير الخارجية الإيرانية محمد جواد ظريف محادثات مع نظيره السوري وليد المعلم بحضور نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، وأشار إلى مبادرة لحلّ الأزمة من 4 بنود[3] :

البند الأول: وقف فوري لإطلاق النار.

البند الثاني: تشكيل حكومة وطنية موحدة تجمع القوى السياسية المختلفة.

البند الثالث: إعادة تعديل الدستور السوري، بما يتوافق مع الأقليات الإثنية في سوريا.

البند الرابع: إجراء إنتخابات بإشراف مراقبين دوليين.

لا شك أن القيادة الإيرانية أكدت من خلال طرحها مبادرات لحل الأزمة على الخطوط الحمراء التي لا يمكن لأي حل مستقبلي للأزمة أن يتخطاها، وفي مقدمتها مصير القيادة السورية، وفي هذا الصدد أكد مساعد وزير الخارجية الإيراني حسين عبد اللهيان أن "مصير الرئيس الأسد خطٌ أحمر لإيران"[4]، وهكذا يتبيّن لنا أن طهران لا تمانع بإجراء تغييرات بسيطة في شكل النظام على أنّ لا تؤدي إلى تغيير في جوهره، وخصوصاً شخص الرئيس الأسد الذي يشكل الضمانة الوحيدة لاستمرار النظام في شكله القائم.

من ناحية أخرى، التقت المصالح الروسية والإيرانية على الساحة السورية، فبالنسبة لروسيا لا تشكل سوريا مصالح حيوية مباشرة كما هو الحال مع إيران، لكنها (أي سوريا) تشكل ورقة مهمة لموسكو في ضمان

---

[1] روحاني للأسد: إيران ستساهم في إعمار سوريا، الجزيرة نت، 25-11-2017
https://goo.gl/AfFkMq

[2] إيران وراء دعم المالكي للأسد، الجزيرة نت، 14-8-2011
https://goo.gl/cFaoud

[3] انعكاسات الأزمة السورية على العلاقات الإيرانية – السعودية، زهراء غازي فتح الله، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة بغداد، نشرت بواسطة:المركز الديمقراطي العربي

[4] إيران تتمسك بالأسد وتهدد بالانسحاب من محادثات سوريا، الجزيرة نت، 2-11-2015
https://goo.gl/YNyirT

مصالحها العالمية، ومن دون إيران لا يمكن لروسيا أن تغيّر الميزان العسكري للصراع بما يخدم في النهاية رؤيتها. وفي المقابل، استفادت إيران من روسيا في إحداث انعطافة عسكرية لصالح النظام، بالإضافة إلى دورها في مجلس الأمن الذي لا تستطيع طهران القيام به.

على هذا الأساس كان تقاطع المصالح الإيرانية الروسية في دعم الأسد، وتقسمت الأدوار بينهما، فأمنت موسكو العتاد والغطاء الجوي الذي يحتاجه الجيش السوري وحلفاؤه، بينما دربت إيران المقاتلين وقدمت الاستشارات العسكرية اللازمة. وقد وصل التنسيق بينهما إلى الجانب السياسي حيث رعت الدولتان إلى جانب تركيا مفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة في منتجع سوتشي الروسي.

إلا أن هذه المعطيات لا تنفي الحديث عن تباينات في الرؤية بين الدولتين، فموسكو تؤكد دائماً أن مصير الأسد يقرره السوريون، وأنّها لم تتدخّل من أجله وإنما من أجل حماية الدولة السورية ومحاربة الإرهاب، أما إيران، فترفض أي حل سياسي يستثني الأسد. هذا بالإضافة إلى غضّ النظر الروسي تجاه الضربات الجوية الإسرائيلية التي تستهدف شحنات الأسلحة المتجهة لحليف إيران الاستراتيجي حزب الله.

لقد لعب الحلف الروسي – الإيراني دوراً في احتضان أنقرة القلقة من السياسة الأميركي الداعمة لأكراد سوريا كما ذكرنا سابقاً. وفي قراءة سريعة للاستراتيجية الإيرانية والتركية في سوريا، نجد أن البلدين اختلفا في تقييم الأزمة وفي مقاربتها. فمكانة سورية وأهميتها في إيران تفوق مكانتها في تركيا، فهي حلقة الردع الأولى للأمن الإيراني، وهي تساهم في الحفاظ على المصالح الجيوبوليتيكية الإيرانية وامتصاص تهديدات الدول الخارجية، الولايات المتحدة وإسرائيل على وجه التحديد. لذا، وقفت إيران بحزم إلى جانب سوريا. أما بالنسبة إلى تركيا، لا تُشكل سوريا مصدر تهديد خارجي أو درع رادع لأي تهديدات إقليمية. وبالتالي فإن أهمية سوريا مختلفة في حسابات إيران وتركيا، وعليه، تتباين رغبة أنقرة في تغيير النظام السياسي في سوريا عن استراتيجية طهران الداعمة له.

وقد تجسد هذا التباعد في المواقف من خلال الاتهامات المتبادلة، فقد أشار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أنّه "يرى النشاط الإيراني بمثابة توسع فارسي وليس صراعاً عرقياً ودينياً... وأؤكد شخصياً أنني أعارض مثل هذه التوسعات الإيرانية"[1]، وفي تصريح آخر كشف أردوغان أن عمليات الجيش التركي داخل

[1] أردوغان يهاجم إيران لأول مرة بعبارة "التوسع الفارسي"، العربية نت، 17حزيران 2017
https://goo.gl/YnGg7e

سوريا "تهدف لإنهاء حكم الرئيس السوري بشار الأسد"[1]، الأمر الذي ترفضه طهران تماماً كما بيّنا سابقًا. من جهته، لم يتأخر الرد الإيراني على هذا التصعيد التركي إذ علّق رئيس الشؤون السياسية في الحرس الثوري الإيراني العميد رسول سنائي قائلًا "إذا كان السيد أردوغان صرح بهكذا كلام، فإنه ليس بالجديد، وربما يُعتبر نوعاً من إعطاء المعنويات للحركات الإرهابية والمواساة للإرهابيين"[2]. وقد ازداد التوتر بين الدولتين مع ضبط تركيا لشحنات أسلحة إيرانية وهي في طريقها لسوريا وفرض أنقرة إجراءات تفتيش صارمة على أكثر من طائرة إيرانية لنفس الغاية. [3]

أدت عوامل عدة إلى تصالح تكتيكي بين إيران وتركيا، فطهران تحتاج أنقرة لمساعدة الجيش السوري على استعادة إدلب (أبرز معاقل جبهة النصرة والمجموعات المرتبطة بالقاعدة) وإعادة بسط نفوذ الدولة على الأراضي السورية، فيما تحتاج تركيا لمساعدة طهران وموسكو ودمشق لاحتواء نفوذ الأكراد، وكلاهما يريد "إبعاد الجيش الأميركي من المنطقة"[4]. وكلاهما أيضاً متردد في الاستجابة لمطالب الآخر: تركيا مترددة في الانقلاب على المعارضة وفي تبني النظام السوري، فيما لا تريد إيران أن تدخل في حرب مع الأكراد، لكنّها في نفس الوقت تشارك تركيا مصلحتها في إخراج الأميركيين خارج الشمال السوري حيث يساعدون الأكراد. وقد ظهر هذا التقارب من خلال ما تضمّنه البيان الختامي للجولة السادسة من اجتماعات أستانا حيث نص على التوصل لاتفاق تركي– روسي – إيراني بضم إدلب لمناطق خفض التصعيد في سوريا، ونشر قوات من الدول الضامنة الثلاث لمراقبة المنطقة.

إذًا، يبدو أن المصالح الإيرانية في سوريا تتقاطع إلى حدّ بعيد مع الرؤيتين الروسية والتركية للأزمة على الرغم من بعض الخلافات الجوهرية مع الجانب التركي والتكتيكية مع الجانب الروسي، ويصف بعض المراقبين هذا التقارب الإيراني – التركي بالمؤقت، ويعني حصراً الملف الكردي، فيما يذهب آخرون إلى

---

[1] أردوغان: عملياتنا في سوريا تهدف لإنهاء حكم الأسد، وكالة سبوتنيك، 29-11-2016
https://goo.gl/9Cskwu

[2] أقوى رد لإيران على تصريحات أردوغان تجاه الأسد، وكالة سبوتنيك، 30-11-2016
https://goo.gl/F3hSZe

[3] هدى رزق، الربيع العربي وإعادة صياغة التوازنات السياسية بين إيران وتركيا، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 2009، 22 أيار 2013

[4] محمود مروة، التقارب التركي ـ الإيراني: دمشق «تحتمي» بالحذر، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 3264، 31 آب 2017.

القول إنّه أصبح متقدماً ومطروحاً في بعض بنوده نقاشات بشأن مستقبل سوريا، خصوصاً أنّ أنقرة تبدو كمن اقتنع ببقاء الرئيس بشار الأسد، وهذا ما سيؤدي بدوره إلى تقارب تركي – روسي.

ثالثًا: المملكة العربية السعودية

تميزت العلاقات السعودية – السورية بالتعاون تارةً والتنافس تارةً أخرى، فقد اتسمت خلال عهد الرئيس حافظ الأسد بالتفاهم، ولم تتزعزع لتتحول إلى توتر علني قط، وقد عززها دعم دمشق للموقف الخليجي ضد العراق خلال حرب الخليج الثانية. ورغم تحالفها مع إيران، حافظت سوريا في تلك الحقبة على التوازن بين علاقاتها بإيران وتحقيق مصالحة مع السعودية. وشهد عهد الرئيس بشار الأسد الانفتاح السعودي على سوريا بعد تأييد دمشق للمبادرة العربية للسلام في بيروت عام 2002 والتي تُعد الرياض أبرز عرابيها، لكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً حيث عاد التوتر بينهما عام 2005 على أثر اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، ونتيجة تقارب سوريا مع إيران على حساب علاقاتها بدول الخليج.

كانت العلاقات السعودية – السورية جيدة قبيل وقوع الأزمة، حيث وقعت الرياض في 6 نيسان 2011، أثناء زيارة وزير المالية السعودي إبراهيم العساف إلى دمشق عقداً لتمويل إنشاء محطة كهربائية في دير الزور. وكان ذلك دليلاً على محاولات السعودية، آنذاك، تجنب حدوث تغيرات كُبرى في سوريا. ولا يخرج خطاب الملك عبد الله بن عبد العزيز، إلى الشعب السوري، في 7 آب 2011 عن هذا الإطار، فقد تضمن الإشارة إلى أن "ما يحدث في سوريا لا تقبل به المملكة العربية السعودية"، كما دعا إلى " تفعيل الحكمة لدى القيادة السورية"[1].

وفي بداية عام 2012 بدأت السعودية تتخذ موقفاً مغايراً، فقد شاركت في شباط من العام نفسه، بتأسيس مجموعة أصدقاء سورية على خلفية استخدام روسيا والصين حق النقض لمعارضة أي قرار يدين دمشق. لكن المملكة عادت وانسحبت من المجموعة أثناء انعقاد اجتماعها الأول، باعتبار أن المساعدات الإنسانية

[1] الملك عبد الله في خطاب تاريخي: مستقبل سوريا بين خيارين إما الحكمة أو الفوضى، العربية نت، 8 آب 2011. https://goo.gl/LWsoqM

غير كافية في سوريا. وهنا بدأ التلويح السعودي باستخدام القوة العسكرية لإزاحة الأسد، عندما أكد وزير الخارجية آنذاك، سعود الفيصل، أنّه يجب "نقل السلطة في سورية طوعاً أو كرهاً"[1].

لقد شكل الموقف السعودي عاملاً أساسياً في مسار الأزمة السورية، وتجسدت رؤيتها لحل الأزمة من خلال تشكيل حكومة انتقالية تتكون من مختلف شرائح المجتمع السوري مع استبعاد الأسد عن أي دور في مستقبل سوريا، وقامت لهذا الغرض بتقديم كافة أنواع الدعم العسكري لمختلف الجماعات المسلحة، كما دعمت التشكيلات السياسية المعارضة، خصوصاً الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، وكان المعارض السوري أحمد الجربا مقرباً من السعودية، وقد ترأس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، قبل أن يخلفه خالد خوجة بتوافق سعودي – تركي– قطري. وظهر هذا جلياً من خلال اعتماد السعودية، الائتلاف، وهيئة التنسيق الوطني، باعتبارهما الكتلتين السياسيتين الوحيدتين الحاضرتين في اجتماعات المعارضة السورية في الرياض. [2]

أسباب كثيرة تقف وراء الموقف السعودي من الأزمة، فالاختلاف بين الدولتين حيال قضايا عدة كان قد ظهر قبل الأزمة بسنوات. ومع بروز الأزمة، لعب العامل الطائفي دوراً بارزاً في تحديد موقف السعودية التي ترى نفسها قائدة للعالم الإسلامي عموماً والسني خصوصاً، وهي تنظر إلى النظام السوري كأقلية علوية تقمع وتقتل الأكثرية السنية وتقصيها عن الحكم، إضافة إلى اتباعها سياسة مواجهة التوسع الإيراني في المنطقة العربية الذي تمثل سوريا حليفاً أساسياً له بحسب رؤيتها.

ففي إحدى وثائق الخارجية السعودية التي نشرها موقع ويكيليكس عام 2015، يرد محضر اجتماع اللجنة التحضيرية المنبثقة عن لجنة عليا لدراسة المواضيع ذات العلاقة بالتهديدات والتحركات الإيرانية المناوئة عام 2012، ويوصّف فيه أعضاء اللجنة اشتراكهم في الحرب السورية بـ "المعركة الحالية مع النظام الإيراني على الساحة الداخلية في سوريا"، ويذهب القائمون على هذه اللجنة إلى حدّ القول إن هذه المعركة "لا يمكن بأي حال من الأحوال السماح بخسارتها لما سيترتب على ذلك من تبعات وأخطار قد تهدد الأمن الوطني للمملكة ومصالحها الاستراتيجية بشكل مباشر"[3]. ضمن هذا التوجه السعودي، عملت الرياض على تحقيق هدف إسقاط النظام في دمشق.

---

[1] بدر الراشد، السعودية والثورة السورية، صحيفة العربي الجديد، 8 كانون الأول 2015.

[2] نفس المرجع.

[3] الوثائق التي سربها موقع ويكيلكس

أيضاً، لعبت الدبلوماسية السعودية دوراً في عزل النظام السوري من خلال دعم قرار تعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية وفرض عقوبات سياسية واقتصادية عليها، كما حاولت إقناع موسكو بتغيير موقفها من الرئيس الأسد، فالتقى رئيس المخابرات العامة السعودية آنذاك الأمير بندر بن سلطان الرئيس فلاديمير بوتين في 2 آب 2013 وتعهد بأن تضمن المملكة مصالح روسيا في سوريا والشرق الأوسط، كما تضمن المملكة لروسيا أمن الألعاب الأولمبية الشتوية في سوتشي لعام 2014، مقابل تخلي موسكو عن دعم الأسد، لكن جواب بوتين كان "رفضاً صريحاً مطالباً الرياض بوقف دعم الأصوليين الشيشان"[1]. وقد تجدد هذا العرض السعودي عام 2016 خلال عهد الملك سلمان، حيث أكد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير أنّ الرياض "مستعدة لإعطاء حصة لروسيا في الشرق الأوسط لتصبح أقوى بكثير من الاتحاد السوفياتي، مقابل تخليها عن الرئيس السوري بشار الأسد"[2].

وبذلك أرادت الرياض أن تحافظ على علاقة جيدة مع روسيا، وحتّى أنّ التدخل الروسي في سوريا إلى جانب الأسد لم يستدعِ رداً سعودياً بأكثر من التصريحات المحذرة من أنّ هذا التدخل "سيذكي الحرب"[3]، بحسب ما جاء على لسان وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، الذي لفت إلى أن بلاده "تتوافق مع روسيا في أمور أخرى باستثناء مصير الرئيس السوري بشار الأسد"[4].

لذا يتبيّن لنا أنّ التدخل العسكري الروسي في سوريا لم ينعكس سلباً على مستوى التقدم في علاقات المملكة بروسيا، وهذا ما بدا من خلال موقف المملكة المتوازن من حادث إسقاط تركيا للطائرة الروسية، حيث اكتفى وزير الخارجية السعودي بدعوة تركيا وروسيا للتحلي بضبط النفس. كما أن التدخل الروسي لم يحل دون عقد اللجنة السعودية – الروسية المشتركة دورتها الرابعة وكذلك منتدى الأعمال والاستثمار السعودي

---

https://wikileaks.org/saudi-cables/doc73251.html

https://wikileaks.org/saudi-cables/doc11706.html

[1] ميلاد حنا نمور، مرجع سابق، ص 330

[2] الجبير يعرض "صفقة" على روسيا مقابل الأسد!، روسيا اليوم، 22-7-2016
https://goo.gl/qJ3Rif

[3] الجبير: التدخل الروسي في سوريا يؤجج الحرب، صحيفة الأخبار اللبنانية، خاص بالموقع الإلكتروني.
https://goo.gl/s3r7sX

[4] الجبير: نتوافق مع روسيا في أمور أخرى عدا الأسد، روسيا اليوم، 1-11-2015.
https://goo.gl/emk2ze

الروسي في موسكو في تشرين الثاني 2015، والذي جرى خلاله "التوقيع على اتفاقات ومذكرات تعاون عديدة في مجالات متنوعة، وإبرام اتفاق لإنشاء صندوق استثماري بقيمة 4 مليارات دولار"[1].

أيضاً، ما ساهم في تبني السعودية سياسة الإنفتاح على روسيا هو توصل واشنطن إلى اتفاق مع طهران حول الملف النووي، في غياب تام لأي دور خليجي فيه، وعدم النظر إلى المخاوف الخليجية من السياسة الإيرانية في المنطقة. لذا، رأت أنّ من مصلحتها الإبقاء على علاقة جيدة مع موسكو.

وفي السياق عينه، عملت المملكة على التقارب مع أنقرة في سبيل إسقاط النظام السوري، فكانت السعودية وتركيا أول دولتين أعلنتا دعمهما للتدخل العسكري الأمريكي في بداية النزاع، ولكن واشنطن كانت قد خذلتهما. إلا أن التطورات في الإقليم ولاسيما في مصر أدت إلى فتور في العلاقة بين الطرفين بسبب دعم السعودية الكامل للسلطات المصرية الجديدة التي جاءت بانقلاب على الرئيس المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي، في حين وقفت أنقرة ضد ما يحدث في مصر واستضافت مجموعة من قادة الإخوان على أراضيها. وتجدر الإشارة إلى أن الرياض قد صنفت جماعة الإخوان المسلمين ضمن قائمتها للجماعات الإرهابية. أضف إلى ذلك، أنّ الأزمة الخليجية بين قطر من جهة والسعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة أخرى ووقوف أنقرة إلى جانب الدوحة ودعمها للمبادرة الكويتية شكل أحد عوامل التباعد بين الجانبين.

حاولت الدولتان تحييد القضايا الخلافية بينهما والإلتقاء حول الملف السوري، فأعلن وزير الخارجية التركي مولود شاوش أوغلو على هامش مشاركته في اجتماع مصغر لوزراء خارجية دول التحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العاصمة الفرنسية باريس أن "برنامج تدريب وتسليح قوات المعارضة السورية المعتدلة سيستكمل قريباً في الأردن وقطر والسعودية بعد بدئه في تركيا"[2]. ومن جهته أكد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير على هامش زيارته إلى العاصمة التركية أنقرة، أن بلاده تدعم الجهود التركية في سوريا،

[1] معتز سلامة، عن السعودية وروسيا.. والتقاطع الاستراتيجي في سوريا، شبكة سي إن إن، 13 كانون الأول 2015.
https://goo.gl/DB7wA9

[2] تركيا: تدريب المعارضة السورية يستكمل بالأردن والسعودية وقطر، الجزيرة نت، 3-6-2015.
https://goo.gl/nnNRd7

وأشار إلى أنّ الرياض من أول الدول التي دعت لإنشاء تحالف لمحاربة داعش في سوريا، وأكد أنّ "المواقف السعودية والتركية متطابقة تماماً فيما يتعلق بالأزمة السورية"[1].

من الواضح أن السعودية لم تغير موقفها طوال الأزمة، بمعنى أنها تُعلن منذ شباط 2012، وبشكل متكرر وحاسم، أن لا بديل عن رحيل الأسد، حيث لم يتوقف الجبير، منذ توليه مسؤولياته، عن تأكيده أن بلاده تضغط باتجاه رحيل الأسد، سياسياً أو عسكرياً.

[1] توافق تركي – سعودي حول الموقف من حل الأزمة السورية، القدس برس، 8 أيلول 2016.
https://goo.gl/XwAWBx

القسم الثاني: محددات السياسة الخارجية الروسية والتركية وتوجّهاتها في الأزمة السورية

بعد أقل من عقدين ونصف العقد على نهاية نظام القطبين وانهيار الإتحاد السوفياتي، وسيطرة الأحادية القطبية على النظام العالمي. تشهد العلاقات الدولية تغييراً جوهرياً يتعلّق بالدعوة إلى عودة التنافس الدولي بين القوى الكبرى ومحاولات لتغيير النمط الأحادي للنظام الدولي. ترافق ذلك مع بروز رغبة روسيا في استعادة مكانتها ودورها في النظام الدولي، ورغبة تركيا بتكريس نفسها كلاعب إقليمي ودولي أساسي لا يمكن تجاوز مصالحه.

إنّ تتبّع السياسة الخارجية الروسية في السنوات الأخيرة يكشف عن تطورها نحو سياسة واقعية "غير مدفوعة ببعد عقائدي"[1]، بهدف تصدّر المشهد الدولي بعد عقود من العزلة والتجاهل للشؤون الدولية. وهذا ما يقودنا إلى ملاحظة التغيير الكبير في السياسة الخارجية الروسية ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال حقبة الثنائية القطبية، بل أيضاً مقارنة بما كانت عليه خلال التسعينيات.

وعلى المقلب الآخر، شكل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم مع الإصلاحات السياسية والنهضة الاقتصادية التي قام بها، عوامل ساعدت في بروز تركيا على الساحة الدولية. كما أن الحفاظ على الصبغة العلمانية والقوة الاقتصادية ساهما في محافظة تركيا على علاقاتها الجيدة مع القوى الغربية.

أمام هذا الطموح الروسي – التركي المشترك بتبّوء مكانة متقدمة في النظام الدولي، جاءت الأزمة السورية لتشكل تحدياً لكلا الدولتين وتكشف مدى قدرة سياستهما الخارجية على تحقيق أهدافهما وطموحاتهما.

[1] وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسيّة زمن الرئيس فلاديمير بوتين، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016، ص 15

المبحث الأول : أسس ومرتكزات السياسة الخارجية الروسية

"يتجاذب العلاقات الدولية وجهان أساسيان هما السلم والحرب"[1]، فقد عرفت البشرية منذ بزوخها الحرب، حتّى كادت لا تخلو فترة زمنية من فجر التاريخ إلى يومنا هذا من الحروب المختلفة سواء كانت داخلية أو إقليمية أو دولية.

بناءً على ما تقدم، لم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها، حتّى ظهرت على الساحة الدولية حرب من نوع آخر عرفت بالحرب الباردة، لم تقتصر هذه الحرب على مساحة جغرافية محددة بل امتدت لتشمل العالم بأسره، كما أنها لم تكن صراعاً دولياً بين معسكرين، وإنما صراعاً بين مبدأين: الرأسمالية والاشتراكية، لكل منهما نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وحتّى طريقة للعيش، بالنسبة لدول وشعوب هذين المحورين.

يعتبر شعار "الستار الحديدي"[2] الذي أطلقه رئيس الوزراء البريطاني الراحل ونستون تشرشل من ولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأميركية في 5 آذار 1946 على الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، إعلاناً رسمياً ببدء الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي ومعسكره، والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وامتدت هذه الحرب على مدى 45 عاماً تاركةً انعكاسات على مجمل العلاقات الدولية وكذلك على دور الأمم المتحدة وموقعها.

بانهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه، أصبحت روسيا الوريث الشرعي للعملاق الشيوعي، فحصلت على مقعده في مجلس الأمن لأنها كُبرى الجمهوريات المستقلة من حيث المساحة والسكان والناتج القومي والقوة العسكرية، إلاّ أنها ورثت مشاكله كذلك.

وتُعتبر روسيا الاتحادية أكبر بلد في العالم من حيث المساحة، حيث تضم الجزء الأكبر من روسيا التاريخية بالإضافة إلى سبعة أقاليم إسلامية مجاورة لها، لتشمل بذلك 17 مليون كلم مربع، تحدّها جمهوريات البلطيق من الشمال الغربي وأوكرانيا وبيلاروسيا من الغرب ودول القوقاز وآسيا الوسطى والصين من الجنوب

[1] عدنان السيد حسين، نظريّة العلاقات الدولية، ط3، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص 121

[2] وسيم خليل قلعجية، مرجع سابق، ص19

والمحيط القطبي الشمالي من الشمال، ويبلغ عدد سكانها 142 مليون نسمة (عام2007) ينتمون إلى 128 مجموعة عرقية أو قومية. [1]

أمام مشهد انهيار الإتحاد السوفياتي، وجدت روسيا نفسها معزولة عن العالم الخارجي، إضافةً الى مواجهتها مشاكل ومصاعب داخلية كثيرة، ومشاكل خارجية معقدة، بسبب الأوضاع الدولية المتوترة اقتصادياً وأمنياً واجتماعياً.

لقد واجهت روسيا على أثر انهيار المنظومة الاشتراكية معضلتين أساسيتين، تمثلت الأولى بكيفية صياغة سياسة خارجية توفّق بين الإرث الكبير الذي تتمتع به والقدرات العسكرية التي ورثتها من الاتحاد السوفياتي ولاسيما الترسانة النووية، وبين ضعف جبهتها الداخلية وخصوصاً اقتصادها الذي كان يعاني من مشاكل بنيويّة.

أمّا المعضلة الثانية فقد "ظهرت مع عودة الصراع التاريخي حول هوية روسيا ما بعد الحقبة السوفياتية بين التيارات الفكرية والفئات السياسية ومراكز القوى كالمؤسسة العسكرية والصناعات العسكرية والطاقة والقوى السياسية في الأقاليم، خصوصاً في شرق روسيا، إضافة الى الكنيسة الروسية"[2]. وفي هذا الاطار ينبغي التذكير بالشعار الرسمي لروسيا والذي يمثّل نسراً برأسين، واحد ينظر باتجاه الشرق (آسيا) و آخر باتجاه الغرب (أوروبا). بمعنى آخر، بقي السؤال الذي يشغل بال الرأي العام الروسي، هل أن روسيا جزءٌ من الشرق أم من الغرب؟

في ظل هذه المعطيات، وصل بوريس يلتسين إلى سدّة الرئاسة في روسيا، وكانت النظرة إلى يلتسين تتلخص بأنه مخلّص روسيا من أعباء ومخلفات الاتحاد السوفياتي وخصوصاً الاقتصادية منها، وكان يلتسين ذو توجه غربي، فاعتمد سياسة إصلاحية مرتكزة على النهج الرأسمالي، لذا تبنّى نصيحة صندوق النقد الدولي التي تقضي بأسلوب "العلاج بالصدمة"[3]، أي أن يكون التحول إلى النظام الرأسمالي دفعة واحدة (سريعاً)، عكس آلية العلاج التدريجي، هذا التحول تطلّب اتخاذ بعض الإجراءات كخفض الميزانية وتحرير

---

[1] عايدة العلي سري الدين، البوابة السورية والعودة السورية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016، ص 13.

[2] كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، آب 2016، ص 17.

[3] Patricia foucar et Bruno ruffin, la russie en recompositionK zoon geo, Paris: ellirse Marketing, 2004, p.38

الأسعار وخصخصة القطاع الاقتصادي... إلاّ أن هذه الخطوات أثرّت سلباً على دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وكذلك على الاقتصاد الخارجي. وأدت هذه الآثار السلبية إلى انعكاسات أخلاقية وأمنية، فارتفع معدل الجريمة والفساد وانعدام الأمن والاستقرار.

وفي آب 1999 عيّن يالتسين فلاديمير بوتين رئيساً للوزراء، معلناً إياه مرشحه المفضل الذي سيحظى بدعمه الكامل في انتخابات الرئاسة. وبوتين الذي ولد في مدينة سان بطرسبرغ، كان قد ترعرع وسط عائلة متواضعة من الطبقة الوسطى، والتحق بكلية الحقوق التابعة للدولة، وعند تخرجه سنة 1975 التحق بجهاز لجنة الأمن (KGB)، ليتقاعد عام 1990 برتبة مقدم.

إستطاع بوتين من خلال حملة انتخابية قوية برئاسة ديمتري ميدفيديف[1] أن يصبح في 26 آذار 2000 رئيساً للبلاد في الدورة الأولى بغالبية شعبية بلغت 53,4% من أصوات الناخبين، ومن الملاحظ ارتفاع هذه النسبة لتصل إلى 71% إبّان انتخابات ولايته الثانية، لتعود وتنخفض إلى 63,6% إبّان ولايته الثالثة، ثم ترتفع مجدداً في انتخابات عام 2018 لتصل إلى 76%، وتجدر الإشارة الى أنّ بوتين اجتاز الجولات الانتخابية الأربعة من دون الدخول في أي جولة إعادة، على الرغم من أنّ الدستور الروسي يشترط حصول الفائز على أكثر من 50% للفوز من المرحلة الأولى، وفي ذلك مؤشر واضح على مدى قوة الزعيم الروسي ورضا الناخبين الروس عن سياسته الداخلية والخارجية.

فور تسلّمه مقاليد الحكم، ألّف بوتين فريق عمله بطريقة غير اعتيادية لا بدّ من تسليط الضوء عليها من أجل التعرف أكثر على صانع القرار الروسي، فقد عمل على إحاطة نفسه بدوائر عدة.

تألفت الدائرة الأولى من الفريق السياسي القديم ليلتسين حيث كانت مهمتهم تتركز على إدارة الصراعات الداخلية، أمّا الدائرة الثانية فقد تكوّنت من تقنيين ليبراليين أوكل اليهم إدارة السياسة الاقتصادية، في حين أن الدائرة الثالثة تألفت من أصدقائه في سان بطرسبورغ وزملائه في الكي جي بي. وإلى جانب تلك المجموعات الثلاث كان هناك مسؤولو الخدمة السرية الذين أوكل إليهم العمل على إدارة المشاريع الأكثر حساسية، أي تلك المتعلقة بتعزيز سلطة بوتين. [2]

[1] أصبح فيما بعد يتبادل الأدوار مع بوتين في الرئاسة ورئاسة الحكومة.

[2] ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، ط1، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006، ص 116-117.

حين وصل بوتين الى سدّة الحكم، لم يكن في وضع يحسد عليه، فالدولة كانت تعاني من انهيار اقتصادي، وهذا ما اعترف به بوتين في خطاب له إذ أشار إلى أن "ديون روسيا الخارجية بلغت نحو 143 مليار دولار عام 2000، وأن هناك نحو 40 مليون يعيشون على حافة الفقر"[1]. كما أن قطاعي الصناعة والزراعة لم يكونا أفضل حالاً، هذا عدا عن التضخم الذي كان يفترس رواتب العمال والموظفين، فلا سقف للغلاء المستشرس، وما زاد الوضع سوءاً هو الفساد المسيطر على الإدارات والمرافق وتناغمه مع المافيات مما زاد الأوضاع الإقتصادية تدهوراً، ويكفي القول إنّ الأزمة المالية العالمية عام 1998 كادت أن تؤدي إلى إعلان إفلاس روسيا، وفي هذا الإطار وصف رئيس الجمهوريين في الكونغرس آنذاك ديك آرمي روسيا بأنها "منطقة منهوبة ومفلسة"[2].

لذا أدرك بوتين أن بناء روسيا القوية يحتاج إلى المواجهة على أكثر من جبهة، فاعتمد استراتيجية تهدف لدعم سلطة الدولة المركزية وتشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والسياسية والثقافية وتقوية قدراتها الاستراتيجية تمهيداً لاستعادة دورها التاريخي الفاعل على الساحة الدولية.

وقد ساعدت العديد من العوامل على انتعاش الاقتصاد الروسي ولعلّ أبرزها: توافر الإدارة السياسية الصلبة للقادة الروس وعلى رأسهم بوتين الذي يدرك جيداً أنّ عودة روسيا القوية يمرّ أولاً ببناء اقتصاد سليم، وتوافر الموارد الطبيعية كالثروة الحرجية التي تشكل 1/5 من غابات العالم، بالإضافة لاكتسابها مقوّمات النهضة الاقتصادية التي تتجلى في القدرات الصناعية الكبيرة كالمصانع واليد العاملة المؤهلة، فضلاً عن الموارد الأولية كالخام والمعادن والغاز والفحم الحجري والنفط، حيث تمثّل روسيا المركز الأوّل عالمياً على صعيد تصدير النفط والمركز الثالث في ترتيب الدول المنتجة للنفط بعد السعودية والولايات المتحدة الأميركية والمرتبة الثامنة لناحية امتلاك مخزون نفطي.

أمّا فيما خصّ المؤسسة العسكرية، فقد أدرك بوتين أن استعادة مكانة روسيا الدولية تحتاج إلى قدرات عسكرية توازي طموحها، ولعلّ عبارة القيصر الروسي ألكسندر الثالث "ليس لروسيا ما تعتمد عليه سوى

[1] أحمد دياب، روسيا والغرب: من المواجهة الى المشاركة، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، 2002، ص173.

[2] Eric Schmidt, “Republicans Step Up Attack On Clinton’s Russia Policy”, The New York Times, 15/8/1999

حليفين: جيشها وأسطولها"[1] قد حفرت في عقل بوتين جيداّ، خصوصاً أنه ابن المؤسسة الأمنية، كما أنه اعتمد على مجموعة رجال منتمين لهذه المؤسسة لتثبيت حكمه.

تتضح رؤية بوتين في إعادة تنظيم الجيش من خلال وثيقتين: الأولى تضمنت مفهومه للأمن القومي نشرت في 14 كانون الثاني 2000 أي بعد توليه السلطة بأشهر قليلة والثانية تضمنت العقيدة الجديدة للقوات البحرية للسنوات العشر القادمة وصدرت في 4 آذار 2000، وقد نصّت الوثيقتان على ضرورة دفع مرتبات الضباط والجنود المتأخرة لسنوات وزيادة مستوى دخلهم ومعيشتهم، والبدء في تكوين جيش محترف، وكذلك مواجهة ظاهرة التخلف عن أداء الخدمة العسكرية والهروب الجماعي للجنود من وحدات الجيش ولم تغفل القيادة الروسية عن مهمة تطوير الصناعات العسكرية، فقد تم الاهتمام بإعادة تسليح القوات الروسية وتحديثها من خلال تزويدها بأسلحة حديثة ومتطورة، وخصصت لهذا الغرض برنامج بتكلفة 189 مليار دولار، تم من خلاله التركيز على تجديد شبكة الإنذار المبكر بالكامل، ونشر صواريخ جديدة عابرة للقارات، وأسطول قاذفات تي يو-160 الاستراتيجية، وبناء 31 سفينة جديدة، ويكفي القول إنّ حجم الإنفاق العسكري الروسي بلغ عام 2007 نحو 28 مليار دولار للدلالة على مدى اهتمام القيادة الروسية بالقطاع العسكري.[2]

وفي إطار الحديث عن سعي روسيا للعودة إلى مكانتها الدولية، لا بدّ من التطرق إلى العقيدة العسكرية الروسية. فقد عرفت روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي أربع عقائد عسكرية، كان آخرها تلك التي صدرت في 26 كانون الأول 2014 المصدقة بموجب مرسوم رئاسي من قبل بوتين.

ومن بين الأخطار التي ركزت عليها العقيدة العسكرية هي تلك المتعلقة "بنشر القوات الأجنبية في الدول المجاورة وفي مياهها، واستخدام القوة العسكرية في أراضي هذه الدول"[3]. وفي ذلك إشارة واضحة إلى التهديد الذي يمثله توسع حلف شمالي الأطلسي نحو الحدود الروسية. وفي طبيعة الحال، فإن عضوية تركيا في هذا الحلف انعكست على علاقتها بموسكو كما سنوضح لاحقاً.

---

[1] مصطفى فحص، بين رجل قريب وآخر بعيد، صحيفة المستقبل اللبنانية، 13 كانون الأول 2017.

[2] لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص159

[3] أحمد علو، العقيدة العسكرية الروسية الجديدة، موقع الجيش اللبناني، العدد 356، شباط، 2015.

لقد احتفظت العقيدة العسكرية الروسية الجديدة بالطبيعة الدفاعية مع التركيز على التزام روسيا بجنوحها لعدم استخدام القوة العسكرية "إلا بعد استنفاذ إمكانيات استخدام الإجراءات غير العنفية"[1]، وإلى جانب توسع حلف شمال الأطلسي نحو دول الاتحاد السوفياتي السابق، اعتبرت الوثيقة أنّ إنشاء المجموعات المسلحة وإطاحة الحكومات الشرعية وتفشي ظاهرة الإرهاب تُعد من المخاطر والتهديدات التي تواجه موسكو.

ومن الملاحظ تضمين العقيدة الجديدة بمعظم بنودها الإشارة الى أهمية حماية روسيا وحلفائها، معتبرةً أن أحد المهام الرئيسية للقوات المسلحة في زمن الحرب هي "ردّ العدوان عن روسيا الاتحادية وحلفائها ووقف الأعمال القتالية وفقاً للشروط التي تلبي مصالح روسيا وحلفائها"[2]، كما لفتت الوثيقة إلى "إمكانية استخدام تشكيلات من القوات المسلحة في عمليات خارج أراضي الاتحاد الروسي"[3]. ويمكن القول إنّ البنود المذكورة تعطي في الكثير من جوانبها الحق لروسيا في التدخل بأي أزمة ترى فيها تهديداً لمصالحها القومية أو لأحد حلفائها، وهذا ما قونن التدخل الروسي في سوريا من وجهة النظر الروسية.

لقد عانى بوتين فور تسلّمه مهامه كرئيس للدولة من معضلة قديمة – جديدة تتعلق بطبيعة السياسة الخارجية التي يجب أن تنتهجها روسيا، خصوصاً أن صراع الهوية الذي تحدثنا عنه سابقاً كان يشغل الرأي العام الروسي في ظل فشل سياسة يلتسين الخارجية التي تدعو إلى الاقتراب أكثر من الغرب. لذا أعلن بوتين مبادىء سياسة روسيا الخارجية والتي عرفت فيما بعد بـ"مبدأ بوتين"، وقد شكلت هذه المبادىء في العديد من جوانبها امتداداً للأفكار التي صاغها رئيس الوزراء السابق يفغيني بريماكوف، ويمكن تلخيصها بالتالي:

1- إعطاء الأولوية للإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية.
2- الحفاظ على روسيا كقوة نووية.
3- السعي لتطوير الدور الروسي في عالم متعدد الأقطاب، غير خاضع لهيمنة قوة عظمى واحدة.
4- العمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي.
5- التخلص من نتائج الحرب الباردة التي تم التعامل فيها مع روسيا باعتبارها الطرف المغلوب.
6- عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية.

[1] البند الخامس من الأحكام العامة للوثيقة العسكرية .
[2] البند 34 من الوثيقة العسكرية الروسية.
[3] البند 31 من الوثيقة العسكرية الروسية.

7- إعادة الترابط مع دول الاتحاد السوفياتي السابق باعتبارها منطقة خطّ الدفاع الأول بوجه توسع حلف شمال الأطلسي.

8- على الرغم من معارضة موسكو للأحادية القطبية المتمثلة بالولايات المتحدة الأميركية إلا أنها ستتعاون معها في قضايا عديدة مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها.

9- ستعمل موسكو على توطيد علاقتها مع الشرق الأقصى من خلال تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان.

إذاً فقد تميّزت السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين بالبراغماتية، أي إعطاء الأولوية للمصالح القومية وتغليب النظرة الواقعية، كما اتسمت بالتخلي عن التوسع السوفياتي السابق والصراع الإيديولوجي، ولكن مع عدم الانجراف وراء الغرب، بل أصبحت روسيا عازمة على تأكيد مكانة دولية مؤثرة لها.

هكذا، وجدت موسكو في الأزمة السورية مدخلاً لإظهار عودتها القوية إلى الساحة الدولية، لذا اعتبرت أن هذه الأزمة من القضايا الأكثر أهمية لسياستها الخارجية، فهي تُشكل مسألة مصيرية بالنسبة لمصداقيتها أمام العالم، كما أن حلّ هذه الأزمة سيحدد بدرجة كبيرة مستقبل المنطقة وتوازنات القوى فيها. على هذا الأساس أظهر الكرملين دعماً كبيراً لنظام الأسد من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية ورفض الدعوة التي نادى بها الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما ومسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون لـ"تنحي الأسد"[1].

لا يزال لروسيا دور محوري في مجلس الأمن حيث تملك حق النقض (الفيتو) الذي استخدمته لمنع مشاريع القرارات الغربية المتكررة الهادفة لإدانة سوريا، وأكدت أنها لا تفضل حلّ الأزمة السورية عن طريق فرض عقوبات على دمشق، كما حذرت من التدخل الخارجي لأنه لا يؤدي إلا لمزيد من العنف، وأعلنت أنّه من الأفضل إعطاء الأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية. وفي هذا الإطار، أشار وزير الخارجية الروسية لافروف إلى أن "سوريا من أهم الدول في الشرق الأوسط، وزعزعة الاستقرار هناك ستكون له عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جداً عن سوريا نفسها، فروسيا ترى أن سوريا بمثابة حجر زاوية في أمن منطقة الشرق

[1] الإتحاد الأوروبي: تنحي الأسد التنحي يسمح بتحوّل سياسي في سوريا، صحيفة الجمهورية اللبنانية، 6 كانون الثاني 2016.

الأوسط، وعدم استقرار الوضع فيها أو نشوب حرب أهلية سيؤدي بدوره حتماً إلى زعزعة الوضع في بلدان مجاورة، ويؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها، وتهديد حقيقي للأمن الإقليمي"[1].

أوضحت التطورات التي أظهرت سيطرة التنظيمات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة على مناطق واسعة في سوريا والعراق ارتباط الأمن القومي الروسي بأمن المنطقة العربية، وأنّ مكافحة روسيا للإرهاب يتعين أن يبدأ من المناطق الحاضنة له في المنطقة العربية التي من ضمنها سوريا، فالكرملين الذي سبق أن عانى من هذه التنظيمات يدرك جيداً الخطر الذي قد تشكله في حال نجاحها بالقضاء على النظام السوري خاصة مع وجود خلايا نائمة لها في منطقة شمال القوقاز، وإعلانها أن موسكو تشكل عدواً لها يجب الجهاد ضده. لذلك رأت موسكو أنّه لا بدّ من استئصال جذور الإرهاب من المناطق التي يسيطر عليها في سوريا، من هنا يمكن فهم الدوافع التي جعلت موسكو تتخذ قرار التدخل العسكري في سوريا من أجل القضاء على الإرهاب، فهي تريد في المقدمة الحفاظ على أمنها القومي وليس دعم الأسد والدولة السورية فقط .

وفقاً لهذه المعطيات، اتخذت روسيا قرارها الاستراتيجي بالتدخل في سوريا، للحفاظ على آخر موقع استراتيجي لها بالمتوسط، خصوصاً أن القاعدة البحرية الروسية في سوريا (قاعدة طرطوس) تشكّل القاعدة الوحيدة لها على شواطئ البحر المتوسط، وهي موجودة عملاً باتفاقية قديمة بين البلدين تعود لعام 1971، ولكن استمرارها "كلّف روسيا إعفاء سوريا من ديون بلغت 9.8 مليار دولار عام 2006"[2].

هكذا قررت روسيا إنهاء حالة الانكفاء والخروج بقوة إلى المسرح الدولي من البوابة السورية، والقرار رغم شكله المفاجئ، لم يكن وليد لحظة من لحظات الأزمة السورية، بل سبقته مؤشرات وإفصاحات عديدة، فصانع القرار الروسي يدرك جيداً أن سوريا هي السبيل للتواجد الروسي في البحر المتوسط، وهي العمق الاستراتيجي له، وجزء من المصالح الحيوية الروسية.

يعود الاهتمام الروسي بالشأن السوري لأسباب عدة، فالحضور في المياه الدافئة (البحر المتوسط) كان دائما حلماً روسياً من أيام القياصرة، وبعد أن كان للاتحاد السوفياتي عدة مواطئ قدم في منطقة الشرق

---

[1] نورهان الشيخ، وجهة نظر: روسيا في عيون العرب، موقع بي بي سي، 8 شباط 2012.
https://goo.gl/BVUDi1

[2] وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 3 نيسان 2012
https://goo.gl/PXEuqp

الأوسط في العقود الثلاثة التي سبقت انهياره، من مصر إلى عدن، مرورا بليبيا والعراق وسوريا، لم يبق حالياً إلا سوريا وتحديداً الساحل السوري.

وكان واضحاً أن الرئيس فلاديمير بوتين كان يهيئ لهذا التدخل حين قال إنّ هنالك نحو 3000 مقاتل إسلامي منخرط في التنظيمات الإرهابية في سوريا، من تنظيم داعش إلى جبهة النصرة إلى أجناد القوقاز وغيرهم، أتوا من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق والاتحاد الروسي، ويشكلون خطراً جدياً على الأمن القومي الروسي.

يرمي التدخل العسكري الروسي إلى تحقيق أهداف وغايات سياسية واقتصادية، وتوجيه رسالة واضحة بأن موسكو لا تتخلى عن حلفائها، وربما رسالة اقتصادية لإعادة تلميع صورة السلاح الروسي وتسويقه، حيث يُقدر بعض الخبراء العسكرين الوجود العسكري الروسي في سوريا بأنّه "يتمثّل بأكثر من 24 قاذفة سوخوي من أنواع 34 و30 و24، وحوالي 26 طائرة مقاتلة، وقاذفة في آن من أنواع ميغ 29 وميغ 31، بالإضافة إلى طائرات الهليكوبتر M24 و M28 الأكثر تطور"[1].

لقد وضعت موسكو هدفين أساسيين لتدخلها العسكري، الأول يتمثّل بمنع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة من القيام بأي خطوات من شأنها تحديد مناطق محررة وفرض حظر جوي عليها، ومن ثم منع المعارضة السورية المسلحة من التكتل في تلك المناطق وشن هجمات برية تحت غطاء جوي لقوات التحالف، خاصوصاً أن "تركيا لم تتخلَّ عن فكرة إقامة منطقة حظر جوي على حدودها مع سوريا"[2]، حتى أنها اشترطت إقامة هذه المنطقة للمشاركة في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش.

أما الهدف الثاني فيتمثّل برغبة الكرملين في دعم النظام الشرعي في مكافحة الإرهاب، والدفع في الوقت نفسه إلى لقاءات أو اتفاقات ولو أولية بين مختلف القوى السورية بهدف الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة، وهو الأمر الذي يسمح لروسيا بالحفاظ على مصالحها، على عكس ما حدث لها في ليبيا.

---

[1] هشام جابر، روسيا في سوريا.. الأهداف والقدرات والنتائج، موقع الجزيرة نت.
https://goo.gl/WqWEav

[2] أردوغان: سأبحث مع الإدارة الأمريكية الجديدة إقامة حظر جوي في سوريا، العربية نت، 24-12-2016.
https://goo.gl/hWioQB

الهدف الأول تم الإعلان عنه بعد ستة أيام من بدء القصف الروسي في سوريا على لسان نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، حيث أكد أن "بلاده ترفض إقامة منطقة حظر جوي في سوريا، بناء على اقتراح تركيا، معللًا ذلك بضرورة احترام سيادة الدول"[1].

أما الهدف الثاني، فهو قيد العمل، إذ قامت روسيا بالإعلان عن تحالف أمني لوجستي لتبادل المعلومات الأمنية بينها وبين إيران والعراق وسوريا كما أشرنا سابقاً. وتواصل العمل فيما خصّ إيجاد حلّ سياسي للأزمة من خلال مبادراتها المتكررة في هذا الصدد ومنها استضافة العديد من الشخصيات السورية المعارضة، وكذلك طرح الوفد الروسي إلى مفاوضات أستانا مسودة لمشروع دستور سوري جديد، بالإضافة إلى رعيتها إلى جانب تركيا وإيران لمؤتمر الحوار السوري في سوتشي.

رأت تركيا أنّ التّدخّل العسكري الروسي في سوريا نقل العلاقات التركية – الروسية إلى مرحلة حساسة، ومن الأهمية هنا الإشارة إلى أن هذا التّدخّل جاء بعد أيام قليلة من زيارة قام بها الرئيس رجب طيب أردوغان إلى موسكو وتصريحاته من هناك حول إمكانية القبول بالأسد لفترة انتقالية قبل أن يعود ويعلن أن تصريحاته فهمت بطريقة خاطئة، وأنّه لا يمكن القبول بالأسد.

لقد فرض التدخل العسكري الروسي في سوريا جملةً من التحديات على أنقرة التي كانت تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف، وسلّط الضوء على التناقضات بين موسكو وأنقرة فيما يتعلق بما يجب القيام به حيال النزاع في سوريا. كما أنّه أدى إلى مواجهة مباشرة بين الطرفين تمثّل بإسقاط الدفاعات الجوية التركية لطائرة روسية قرب الحدود السورية التركية، وما تبعها من انعكاساتٍ سلبيةٍ على العلاقة بين الدولتين.

من خلال هذا المبحث، نخلص إلى أن روسيا البوتينية وضعت أمام أعينها هدفاً واضحاً ومحدداً، وهو إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب تكون موسكو أحد لاعبيه الرئيسين، ومن أجل تحقيق هذه الغاية انتهجت سياسة برغماتية توجهها المصالح الوطنية، اقتصادية كانت أم أمنية، مع التشديد على فكرة رفض العودة الى الحرب الباردة، ووفق هذه الرؤية اتخذت قرارها بطريقة التعامل مع الأزمة السورية. ومن جهة أخرى،

[1] حسين عبدالعزيز، الدور التركي بعد تدخل روسيا في سورية، صحيفة الحياة، 14 تشرين الأول 2015.

ولتحقيق الغاية نفسها، عملت على بناء شبكات أحلاف من خلال الانضمام الى العديد من الكيانات الدولية[1].

يمكن القول إنّ صنّاع القرار في روسيا يتفقون على أن صوغ السياسة الخارجية الروسية يجب أن يؤسس في المقام الأول على إجماع أن روسيا، كما يقول بوتين "واحدة من أكثر المراكز تأثيراً في العالم الحديث"[2]، وفي المقام الثاني على ضرورة سعيها لضمان أمنها والحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها وموقفها القوي، فهي صاحبة سلطة في المجتمع الدولي، وفي المقام الثالث على التسليم أن لروسيا مصالح في زوايا كثيرة من العالم، يجب حمايتها وتعزيزها، ومن ثم فإن الاعتبارات الأمنية والعسكرية والاقتصادية وكذلك المصالح القومية أشد تأثيراً في رسم السياسة الخارجية من الإعتبارات الإيديولوجية.

على هذا الأساس، استغلت روسيا منطقة الشرق الأوسط بما فيها من صراعات داخلية، وتطورات بسبب أزمات ما يُسمى بالربيع العربي، ووجدت في الأزمة السورية فرصة لا يمكن تعويضها في سبيل تحقيق أهدافها وتعزيز التعددية القطبية، وإقامة نظام دولي تكون فيه قوة مركزية كبرى لا يمكن تجاهلها، وفرض الاعتراف بمصالحها الاستراتيجية والأمنية، معتمدة على سياسة براغماتية واقعية وناشطة، إلا أن هذا الطموح الروسي اصطدم بالموقف التركي الساعي لتحقيق أهدافه الخاصة المتمثلة بإسقاط النظام السوري

المبحث الثاني : أسس ومرتكزات السياسة الخارجية التركية وإنعكاسها على الأزمة

يعدّ النظام السياسي التركي من الأنظمة الحديثة التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى، فهو نظام تأسس مع نشأة الدولة التركية الحديثة وفق رؤية مصطفى كمال أتاتورك الغربية، وعلى الرغم من أن هذا النظام هو وريث الإمبراطورية العثمانية، إلا أنه تبنى فلسفةً وقيماً سياسية واجتماعيةً واقتصاديةً جديدةً مغايرةً للقيم والمبادىء التي كانت تتبناها الدولة العثمانية.

---

[1] بعض المنظمات الدولية التي تكتسب روسيا العضوية فيها: مجموعة البركس، رابطت الدول المستقلة، منظمة شانغهاي للتعاون الدولي، الاتحاد الإقتصادي الأوراسي، منظمة الأمن الجماعي، رابطة دول جنوب اسيا، منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة التجارة العالمية،G20 ,G8.

[2] Jeffrey Mankoff, Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics (Maryland: Rowman and Littlefield Publishers, 2012) p.22

يمكن اعتبار النظام التركي من الأنظمة السياسية العلمانية المتشددة التي "لا تسمح بوجود الدين في المظاهر العامة للدولة بأي شكل من الأشكال"[1]، ولم تطرأ عليه أي تغييرات جوهرية منذ تأسيس الجمهورية التركية في العام 1923، حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في العام 2002.

إستطاع الحزب الذي تولى رئاسته أحمد داود أغلو بعد رجب طيب أردوغان ويرأسه بن علي يلدرم منذ 22 أيار 2016 السيطرة على مقاليد الحكم منذ عام 2002، إلاّ أنه لم يكتفِ بذلك، بل عمل على تحويل النظام السياسي البرلماني إلى نظام رئاسي مفتتحاً عهداً جديداً في تاريخ تركيا الحديث، وذلك بعد أن نجح في إقرار 18 تعديلاً دستورياً من خلال الاستفتاء الشعبي. لا شكّ في أنّ هذه التعديلات الدستورية حولت تركيا إلى سفينة يقودها ربّان واحد هو رئيس الجمهورية، وذلك بهدف منح نفسه القدرة على تحديد السياسات الداخلية والخارجية للدولة بشكل مطلق دون أي تأثير للأحزاب المعارضة وحتى الممثّل بعضها في البرلمان.

لقد اتسمت السياسة الخارجية التركية قبل عهد حزب العدالة والتنمية بالانعزال والقطيعة مع الموروث الإسلامي والعثماني، والانكفاء إلى المربع الجغرافي للأناضول، رافقها حياد حيال قضايا الشرق الأوسط، والتوجه والارتماء في قلب العالم الغربي.

تعود عدم قدرة تركيا على تأدية دور فاعل، إقليمياً ودولياً، قبل عهد حزب العدالة والتنمية إلى عدة أسباب، أهمها:

1- ضعف في ميزان القوى مقارنة بدول مثل الاتحاد السوفياتي سابقاً أو الولايات المتحدة الأميركية أو الدول الأوروبية.
2- غياب الدوافع الذاتية لقيادة المنطقة.
3- إنحصار التفكير في كيفية حماية الدولة والعلمانية الأتاتوركية.
4- الانشغال بالصراع مع الأقلية الكردية.

عند وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سعى إلى استعادة ريادة تركيا على الصعيد الدولي، وذلك بامتلاك زمام المبادرة في مناطق عمقها الإستراتيجي (الجوار الجغرافي) مستنداً إلى الإرث التاريخي والثقافي والحضاري المشترك، ومتجاوزاً خلافات التاريخ وحدود الجغرافيا. فلم تعد تركيا تتجاهل قضايا مناطق تأثيرها

[1] رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002 – 2014، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان 2016، ص11.

(الشرق الأوسط، القوقاز وأفريقيا) كما كانت عليه الحال سابقاً، كما أنها لم تعد تتبنى الموقف الغربي بشكل مطلق، ووجهة نظره في التعامل مع القضايا الإقليمية، لقد بات لدى تركيا موقف ودور مستقلين، يستندان إلى مصالحها وقواها وقدراتها الذاتية ورؤيتها الخاصة لطبيعة وظيفتها ودورها في المنطقة.

وعلى الرغم من تعرُّض الحزب الحاكم للعديد من العقبات عند تسلمه لمقاليد السلطة، لاسيما "الوضع الاقتصادي البائس والانهيار التجاري والمالي"[1]، إلا أنه استطاع تحويل هذه العقبات إلى نجاحات من خلال السياسة الاقتصادية التي انتهجها والتي أدت إلى النهوض بالاقتصاد التركي، ما انعكس ايجابياً على نظرة الجمهور للحزب خصوصاً أنّه سبق أن عانى لعقود طويلة من فضائح الفساد والرشاوى والبؤس المالي والاقتصادي.

ففي قراءة سريعة للوضع الاقتصادي التركي نجد أن الدخل القومي كان يبلغ 232 مليار دولار عام 2002، في حين أنه أصبح عام 20013 حوالي 820 مليار دولار، أي ازدادت حصة الفرد من الدخل القومي لتصل إلى 10 آلاف و782 دولاراً بعد أن كانت لا تتعدى 3 آلاف و500 دولار، كما احتلت تركيا في نهاية عام 2013 المرتبة السابعة عشر على قائمة أكبر اقتصادات العالم والسادسة في أوروبا. أضف إلى ذلك أنه تم إلغاء الأصفار الستة من الليرة التركية وأعيد إليها اعتبارها، وزاد الاحتياطي من العملة الأجنبية في البنك المركزي ليبلغ 114 مليار دولار اعتباراً من عام 2014، بعد أن كان لا يتجاوز الـ26.7 مليار دولار في عام 2002، وارتفعت احتياطات الذهب في البنك المركزي لتكون بما يعادل 135.5 مليار دولار بعد أن كانت لا تتعدى ما قيمته 27.7 مليار.[2]

وعلى هذا الأساس شكل المجال الاقتصادي أحد أهم عوامل ازدياد شعبية حزب العدالة والتنمية وتمكّنه من الفوز في الانتخابات التشريعية والرئاسية مرات عدة. ولم تقتصر مفاعيل النجاح الاقتصادي وتأثيراته على الداخل التركي فقط بل تعداه إلى الإطار الإقليمي والدولي، إذ سمح له تعزيز النمو الاقتصادي وخفض نسبة الدين العام من تحقيق الإستقرار المطلوب للانطلاق نحو لعب دور إقليمي أكثر فعالية.

---

[1] خلف محمد الجراد، ندوة حزب العدالة والتنمية، مركز دراسات والبحوث الإستراتيجية،العدد 11، جامعة دمشق ،2004 ص122.

[2] الاقتصاد في عهد أردوغان، موقع ترك برس،28 آب 2014.
https://goo.gl/zNVvru

لقد تمت إعادة صياغة وتفعيل الدور التركي وفقاً لرؤية منظّرها الأوّل ووزير خارجيتها السابق أحمد داود أوغلو، انطلاقاً من وعيها مكانتها الجيوستراتيجية والجيوثقافية وربطها بمجالها الحيوي "فتركيا ليست جسراً يتم العبور عليه بين الشرق والغرب، بل هي بلد مركز في المنطقة على مسافة واحدة من الجميع، ذو دور فاعل ومبادر في القضايا الإقيمية والدولية كافة، وليست بلداً طرفاً أو عضواً في محاور وعداوات ضد بلدان المنطقة"[1].

إذًا فقد عرفت السياسة الخارجية التركية تحولاً أساسياً عقب وصول حزب العدالة والتنمية للسطلة، من خلال ما عُرف بسياسة "تعدد البعد" التي وضع معالمها أوغلو، وهي تتمحور حول سياسة خارجية متعددة الأبعاد وتصفير المشكلات مع دول الجوار، وتهدف بالدرجة الأولى إلى إعادة صياغة دور تركيا في المنطقة، باعتبارها دولة محورية ومركزية فاعلة إقليمياً ودولياً من خلال ما تمتلكه من مصادر القوة. وقد انعكست هذه السياسة إيجاباً مع العالم العربي من خلال عملية الانفتاح والتعاون التجاري خصوصاً مع مصر، الأردن، لبنان، سوريا، فلسطين، بعض دول الخليج ودول المغرب العربي.

من الواضح أن أنقرة طوَرت توجهات سياستها الخارجية على وقع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة لتتواءمَ مع رؤية الحزب لمكانة ودور تركيا ووظيفتها. فعملت على الترويج لنفسها كوسيط إقليمي ودولي محايد، متخذةً مواقف متوازنة مع الأطراف كافة من خلال إقامة علاقات دبلوماسية فعالة ومتعددة مع دول المنطقة وفصائلها كافة، ومحاولة تأدية دور الوسيط بين مختلف الأطراف، كفتح وحماس في فلسطين، وفريقي 8 و14 آذار في لبنان من خلال الانخراط في حوار تشكيل الحكومة اللبنانية عام 2009، وساهمت في مشاورات تشكيل الحكومة العراقية عام 2010، كما أنها "عرضت وساطتها بين الجزائر والمغرب عام 2013"[2]، وكذلك بين العديد من الدول كسوريا وإسرائيل، إيران وبعض الدول الخليجية.

بقي أمام القادة الأتراك معضلتين أساسيتين، الأولى تمثلت بالقضية الكردية والثانية بقضية إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وأثرّت هاتان القضيتان بشكل كبير على الموقف التركي إزاء الأزمة السورية.

---

[1] أحمد داود أغبو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010، ص185.

[2] عبد النور بن عنتر، زيارة أردوغان للمغرب العربي: تعاون إقتصادي وأهداف سياسية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، حزيران 2013، ص4.

يُعتبر حزب العدالة والتنمية من أشد داعمي انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي والساعين إلى ذلك، وقد حاول أردوغان استغلال قضية اللاجئين السوريين بعد وقوع الأزمة السورية بهدف الحصول على تنازلات من الاتحاد الأوروبي على صعيد إلغاء المزيد من شروط التأشيرات إلى بلدان الاتحاد والحصول على المزيد من التمويل منه وتحقيق تقدم بشأن طلبها الانضمام إليه، وهذا ما أكده لنا المتحدث الرسمي باسم الكتلة البرلمانية لحزب الشعوب الديمقراطي المعارض النائب محمد علي أصلان.

أما المسألة الكردية، فيرى البعض أنها نتيجة طبيعية لتجاهل النظام السياسي التركي للأكراد وتمجيد العنصر التركي على حساب القوميات الأخرى في الدولة التركية.

تقدّر مساحة المناطق ذات الكثافة الكردية في تركيا بـ 194 ألف كلم مربع من مساحة تركيا الإجمالية التي تبلغ 780 ألف كلم مربع، أي حوالي ربع مساحة الدولة التركية، وتشمل هذه المناطق شرق تركيا وجنوبها الشرقي.

إنّ إقامة كيان كردي تعني اقتطاع 19 ولاية من إجمالي ولايات تركيا البالغ عددها 81 ولاية، ما يعني فقدانها عمقاً إستراتيجياً مهماً لأمنها القومي، عدا عن فقدان الموارد المائية والمواد الخام التي تحتويها تلك الولايات، وهذا ما لن تقبل به تركيا. ومن الملاحظ انتهاج أنقرة مساراً عسكرياً لحل هذه المشكلة، "فقد أودى العنف المسلح المتبادل بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية بحياة ما يقارب بـ 50 ألف شخص وكلّف البلاد قرابة 500 مليار دولار ودمر أكثر من أربعة آلاف بلدة وقرية"[1].

فور وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، حاول انتهاج مقاربة جديدة لحل المسألة الكردية بدلاً من الخيار العسكري الذي زاد من تفاقم المشكلة، لذا عمل على مسارين أساسيين، تمثّل الأول بإطلاق تسوية سياسية من خلال إجراء محادثات غير مباشرة بين الحكومة وزعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان منذ شباط 2013، عبر أعضاء جهاز المخابرات التركي وأعضاء من حزب الشعب الديمقراطي. [2]

[1] خورسيد دلي، "السلام التركي الكردي في الإمتحان الصعب"، العربي الجديد، 2014/1/24.

[2] يلماز أنصار أغلو، "مسألة تركيا الكردية وعملية السلام"، مجلة رؤية تركيا، العدد 3، إسطنبول 2013، ص 12 – 15.

والمسار الثاني تمثّل بإطلاق مشاريع إقتصادية في المناطق ذات الأغلبية الكردية في محاولة لتحسين الأوضاع المعيشية للأكراد للحد من نقمتهم على الحكومة التركية وتغييب أحد عوامل انضمامهم إلى حزب العمال الكردستاني الناجمة عن الفقر والبطالة والحالة الاقتصادية الصعبة. [1]

على الرغم من الإنجازات التي استطاع حزب العدالة والتنمية تحقيقها من خلال انتهاج هذين المسارين، إلا أنّ لغة العنف ما تزال اللغة السائدة في هذه القضية، على الرغم من أن حزب العدالة والتنمية ينظر إلى هذه المعضلة من زاوية الآثار الداخلية التي تولدها على البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع، فضلاً عن امتداداتها الخارجية المتأثرة بطبيعة العلاقات مع الدول الإقليمية المجاورة (العراق، سوريا، إيران، روسيا)، فضلاً عن استخدامها أوروبياً لإعاقة تقدم مسيرة مفاوضات انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، هذا عدا عن تأثيرها على سياسة تركيا الخارجية، فمن الصعب على دولة ما أن تسعى إلى احتلال مركز إقليمي متقدم في الوقت الذي تعاني فيه من استنزاف داخلي اقتصادي وأمني وعسكري.

يمكن القول إنّ تركيا قد حظيت خلال السنوات الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية وحتى عام 2011 بقبول من طرفي المعادلة في العالم العربي، أي ما يُعرف بمحوري الاعتدال والمقاومة، لكن "الربيع العربي" عصف بهذين المحورين وبكلّ توازنات المنطقة، وهزت معها، وبذات القدر، أسس السياسة الإقليمية التركية.

فقد تحول عمقها الاستراتيجي إلى ساحة صراعات دامية، وفشلت نظرية تصفير المشكلات في التجاوب مع التطورات المتسارعة التي حولت الإقليم إلى صفر هدوء، فيما عجزت قوتها الناعمة عن إحداث أي انجازات أو اختراقات مهمة في المنطقة بعد أن أصبحت طرفاً في حالة الاستقطاب بسبب مواقفها المعلنة من الأزمات العربية، ولاسيما الأزمة السورية.

لا شك أن موجة التغيرات والتحولات العربية المتسارعة فاجأت العالم بأسره، ومعه القادة الأتراك الذين كانوا يفضلون انتقالاً هادئاً في البلدان العربية، وبشكل لا يؤثر في الدور الإقليمي التركي، الذي عرف تنامياً متصاعداً في المنطقة العربية كما بيّنا سابقاً.

هكذا ظهر الارتباك والحذر في الموقف التركي في بداية الأحداث التونسية والمصرية، وكانت متحفظة كثيراً تجاه ما كان يجري في ليبيا، وأعلنت أنها لا توافق على تدخل حلف شمال الأطلسي (وهي العضو

[1] عقيل سعيد محفوض، "تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص82.

فيه) فيها، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن بهذا الشأن، الذي تحفظت عليه أيضاً. لكن سرعان ما أيد القادة الأتراك سقوط أنظمة هذه الدول، خاصوصاً أنّ القوى الصاعدة في تلك البلدان كانت تتناغم فكرياً مع حزب العدالة والتنمية، فزار الرئيس التركي مصر بوصفه أول رئيس دولة يزورها بعد سقوط نظام حسني مبارك. أما بالنسبة لسوريا، فبعد أشهر قليلة من اندلاع الأزمة، وقفت أنقرة بشكل واضح إلى جانب المعارضة.

من المعلوم أنّ الرئيس السوري بشار الأسد وبعد أن استقر الحكم له، بدأ ينهج تجاه تركيا نهجاً مخالفاً لنهج والده، وفتح لها باباً عريضاً وعالياً تجاه البلدان العربية عبر سوريا، ليس فقط في المجال الثقافي، بل في المجالين الاقتصادي والسياسي. ونشأت صداقة وثيقة بين الرجلين وصلت إلى حدّ استضافة عائلة أردوغان لعائلة الأسد لتمضية العطل مع بعضهما البعض في مرمريس التركية، كما أكد لنا الكاتب والباحث التركي حسين علي. وسيطر شعور عام في حينه أن الأسد نجح بجذب تركيا لتقف إلى جانب الحقوق العربية وخصوصاً إلى جانب القضية الفلسطينية، وبدأ هذا الشعور بالتنامي مع حادثة سفينة مرمرة.
كنتيجة لهذا التقارب تطورت العلاقات الاقتصادية بين البلدين كثيراً، فقد ازدهرت تلك العلاقات طيلة العقد الأول من القرن الحالي، لاسيما في عام 2004 عقب توقيع اتفاقية التبادل التجاري التي "أدت إلى رفع حجم التبادل التجاري بين سوريا وتركيا بنسبة 150% في غضون خمس سنوات فقط، إذ ارتفع من 800 مليون دولار عام 2005، إلى نحو 2.5 مليار دولار عام 2010"[1]. وشكلت سوريا الممر الأمثل للبضائع التركية التي اجتاحت الأسواق اللبنانية والأردنية والمصرية، فضلاً عن أسواق بلدان الخليج العربي والسوق السورية.

وفي المدينة الصناعية بحلب، شكّل المستثمرون الأتراك وحدهم نحو 40% من المستثمرين العرب والأجانب (24 مستثمراً تركياً من أصل 60 مستثمراً عربياً وأجنبياً). كما حلّت سوريا في المركز الأول بالنسبة لأعداد السياح العرب القادمين إلى تركيا عام 2010. وفي مطلع حزيران من العام 2011، أي بعد ثلاثة أشهر على اندلاع الازمة السورية، استمرت العلاقات بين البلدين بشكل طبيعي، حيث افتتح الأسد ملتقى الأعمال السوري التركي، وشدد في كلمته الافتتاحية على ضرورة مضاعفة حجم التبادل التجاري بين البلدين. [2]

[1] سلام الساعدي، سورية وتركيا: من أعمال بمليارات الدولارات لمعركة "اللائحة السوداء"، صحيفة العربي الجديد، 5 أيار 2014.

[2] نفس المرجع.

هذا عدا عن فتح الحدود بالاتجاهين أمام مواطني البلدين، وعلى الصعيد الثقافي ساهمت سوريا في التعريف بالثقافة التركية من خلال دبلجة مسلسلاتها، وفي المجال السياسي "لعبت تركيا دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل، ورعت مفاوضات غير مباشرة بينهما"[1].

إنعكست هذه العلاقة المميزة بين الدولتين على الموقف التركي في بداية الأحداث السورية، فعلى الرغم من دعمها لعملية التغيير في العالم العربي كما أشرنا سابقاً، إلا أنها اتّبعت في بداية الأمر سياسة الضغط على النظام السوري لإحداث إصلاحات سياسية دون المطالبة بإسقاطه. وهذا ما عبّر عنه صراحةً وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو خلال زيارته إلى سوريا ولقائه الأسد حيث قال إنّ "بلاده تأمل أن يتّم اتّخاذ تدابير خلال الأيام المقبلة لوضع حد لإراقة الدماء وأن يتم التمهيد للإصلاحات"[2].

وإلى جانب مراعاة أنقرة للعلاقة مع دمشق، ثمة سبب آخر دفعها للإكتفاء بالمطالبة بإصلاحات سياسية، فقد خشيت من انزلاق الأحداث وتدحرجها إلى فوضى عارمة قد تصل إلى داخل حدودها أو تضر بمشروعها السياسي.

وعلى الرغم من استضافة تركيا لمؤتمرين للمعارضة السورية، "الأول في نيسان 2011 والثاني في حزيران 2011"[3]، أي بعد أشهر قليلة على بداية الأزمة، إلا أنها التزمت بسقف دعم الإصلاحات الدستورية والتغيير السلمي.

بقيت أنقرة على موقفها هذا حتى إغلاق سفارتها في دمشق في آذار 2012، وشكلت هذه الخطوة التي حدثت بعد ساعات فقط على لقاء بين الرئيس الامريكي باراك اوباما وأردوغان في سيول واتفاقهما على تقديم مساعدة غير عسكرية الى المعارضة السورية، منعطفاً أساسياً في الموقف التركي من الأزمة.

أدت العديد من العوامل إلى تدحرج الموقف التركي من المطالبة بإصلاحات سياسية إلى الدعم العلني للمعارضة المسلحة الهادفة لإسقاط نظام الأسد، فعلى أثر القطيعة الدبلوماسية الكاملة بين أنقرة ودمشق،

---

[1] سوريا وإسرائيل تتفاوضان في تركيا... وعبرها، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 530، 22 أيار 2008.

[2] سورية : واشنطن تبحث تشديد العقوبات وأنقرة تطالب بوقف قتل المدنيين، موقع بي بي سي، 10 آب 2011. https://goo.gl/p8DkZt

[3] محمد عجم، مؤتمر المعارضة السورية الأول ينطلق من تركيا اليوم... بدعم من رجال أعمال سوريين، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11873، 1 حزيران 2001.

فقدت تركيا بذلك أي إمكانية للضغط عليها، فضلاً عن رغبتها بتظهير نفسها كلاعب أساسي على الساحة السورية خصوصاً مع تنامي الفصائل المسلحة وتقدمها ميدانياً على حساب النظام.

هكذا اتخذ القادة الأترك قرار دعم المعارضة السورية على عدة مستويات وأبعاد، منها الإعلامي والسياسي والإغاثي واللوجستي وحتى العسكري وإن لم يتم الاعتراف بذلك علناً. فقد استضافت تركيا معظم القيادات السياسية للمعارضة السورية، وأغلب مؤتمرات المعارضة، ورافقت كل مراحل تشكل هذه المعارضة من المجلس الوطني إلى ائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية، كما شاركت في اجتماعات مجموعة أصدقاء سوريا، وساهمت في تشكيل اعتراف دولي بالمعارضة السورية السياسية التي قدمت لها الدعم وتحدثت بلسانها في مختلف المنابر الدولية، واستضافت ما يقارب مليوني لاجئ سوري ضمن سياسة الباب المفتوح، وهذا ما أكده لنا المتحدث الرسمي باسم الكتلة البرلمانية لحزب الشعوب الديمقراطي المعارض النائب محمد علي أصلان إذ لفت إلى أنّ " لتركيا دور أساسي في الأزمة السورية بنسبة 70% سواء من الناحية الإيجابية أو السلبية"، وأضاف أنّ "في الوقت الذي تنتهي فيه الحرب في سوريا يريد حزب العدالة والتنمية أن يُشعل حرباً جديدةً من خلال إدخال الجيش التركي إلى عفرين".

يُعتقد على نطاق واسع أن أنقرة أمدّت بعض الفصائل العسكرية بالسلاح، خصوصاً مجموعات الجيش الحر في شمال سوريا والفصائل التركمانية، رغم عدم التصريح بذلك، كما ساهمت بتأسيس حركة تركمان سوريا "التي تكونت من 181 شخصية من التركمان السوريين، جزء منهم من الشتات وجزء من المهاجرين الجدد إلى تركيا"[1].

وقبل أسبوع من انعقاد مؤتمر جنيف 2 لحل الأزمة السورية، ظهرت انعطافة جزئية في الموقف التركي من الأزمة، إذ دعا الرئيس التركي عبد الله غول خلال لقائه بسفراء أتراك في أنقرة إلى تغيير سياسة بلاده تجاه سوريا، بعدما كانت تدعو لرحيل الأسد، وفي هذا الصدد، قال غول إن "أنقرة تدرس ما يمكن فعله للخروج بوضع يخدم مصلحة الجميع في المنطقة"، وأضاف أن "على تركيا أن تعيد تقييم دبلوماسيتها وسياساتها الأمنية نظراً إلى الوقائع في جنوب البلاد"[2]. وتعود أسباب هذا التحول إلى التالي:

---

[1] تركيا والتركمان السوريون، مركز دراسات كاتيخون، 10 آب. 2016 https://goo.gl/kzvkt2

[2] الرئيس التركي يدعو إلى تغيير سياسة بلاده تجاه سوريا، صحيفة الديار اللبنانية، 16 كانون الثاني 2014

أولاً: غياب الحلفاء الذين يمكن الاعتماد عليهم ودعمهم في الأزمة السورية، فالواقع السياسي والعسكري مشتت والتحالفات والتوازنات تتغير بحيث أصبح من الصعب على تركيا الاعتماد على هذا الوضع المنقسم.

ثانياً: لم تكن أنقرة الوحيدة التي دعمت المعارضة السورية، إذ كان الى جانبها قطر التي بدى أن هناك تنسيقاً بينهما، إلا أن تراجع دور هذه الأخيرة بتقدم الدور السعودي الذي برز بتدخل عميق في تشكيلات المعارضة السورية، إضافة إلى سقوط حكم الاخوان في مصر، أدى الى تخلخل في صفوف الدول التي تقف الى جانب تركيا في دعمها، بالإضافة إلى الانعكاسات السلبية التي أفرزتها الأحداث المصرية على علاقة تركيا بدول الخليج العربي التي تتقاسم معها دعم المعارضة.

ثالثا : لا شك أن حزب العدالة والتنمية يمسك بصناعة القرار التركي إلا أنه يواجه معارضة سياسية داخلية من خصومه التقليديين كالحزب الجمهوري، وهذا ما جعل من الموقف التركي اتجاه الأزمة السورية حملاً ثقيلاً يمنعها من المناورة السياسية ونقطة ضعف يستهدفها معارضوها من خلالها، وقد برز ذلك في اتهام الحكومة التركية بتقديم السلاح وتسهيل عبور مقاتلي داعش عبر الحدود.

في ظل كل هذه الظروف والحيثيات لا يمكن للحكومة التركية الا أن تكون برغماتية وتعيد حساباتها مع حلفائها ومن تدعمهم، وفي الوضع السوري تشكل انقسامات المعارضة السورية أكبر الأسباب الداعية الى ذلك، فإنجازات حكومة العدالة والتنمية في مجالات السياسة والاقتصاد خلال العقد الاخير أصبحت مهددة بالخطر نتيجة الوضع الغير مستقر في سوريا.

أدى التدخل العسكري الروسي في سوريا إلى فقدان تركيا لأي أمل في إحداث اختراق كبير في الحالة السورية فيما يتعلق بإسقاط النظام أو ترجيح كفة المعارضة، وأصبح شغلها الشاغل حماية حدودها وأمنها القومي من تطورات الأزمة السورية، لاسيما مع تقدم قوات حماية الشعب الكردية، وهي الذراع العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي الذي تعتبره أنقرة الامتداد السوري لحزب العمال الكردستاني في شمال سوريا، باسمها أو تحت لافتة قوات سوريا الديمقراطية التي تشكل عمودها الفقري.

لقد شهد التأثير التركي في الملف السوري تراجعاً كبيراً للعديد من الأسباب، أولها حالة الركود والمراوحة في الوضع الميداني بين النظام وحلفائه من جهة وفصائل المعارضة من جهة ثانية. وثانيها التدخل العسكري الروسي وخشية أنقرة من التورط في حرب مع موسكو. بالإضافة خذلان حلف الناتو لتركيا، وصدور عدة

تصريحات من قياداته "تحذرها من أي خطوة قد تجعل منها معتدية على روسيا في سوريا، بما يحرمها من نصرة الحلف"[1].

ومن ملامح هذا التراجع هو تجاوز الخطوط الحمراء التي أعلنتها فيما يتعلق بتقدم القوات الكردية، أولًا غرب الفرات (وقد حصل ذلك بعد السيطرة على سد تشرين)[2]، ثم شرق عفرين (وقد سيطروا على بلدة تل رفعت وحاولوا التقدم نحو اعزاز)[3] .

في المحصلة، يمكن القول إنّ مبدأ تصفير المشاكل أثبت عجزه عن مواجهة التحديات والظروف الدولية المتغيرة على الرغم من أنه كان حاجة ملحة في بداية تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة وسعيه للنهوض بالبلاد في كافة المجالات، واعتماده على البعد الاقتصادي مدخلاً لسياسته الخارجية. فقد كانت تركيا بحاجة إلى علاقات تعاون وتكامل مع دول الجوار الجغرافي تساهم في نهوض البلاد، لكن بعد استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد ورغبة أنقرة في تأدية دور مهم وفاعل كقوة إقليمية في المنطقة لحماية مصالحها وأمنها الوطني، ظهرت بوادر الخلاف مع الدول الاقليمية والدولية تجاه الكثير من القضايا وهذا ما عجز مبدأ تصفير المشاكل عن حلّه.

فأمام رغبة حزب العدالة والتنمية بعودة "العثمانية الجديدة"[4]، كان من الطبيعي أن لا تتجاهل أنقرة حدثاً بحجم الأزمة المندلعة في دولة جارة لها ومهمة لها كسوريا، فقد اتخذت موقفاً واضحاً، كما حاولت لعب دورٍ فعّالٍ يؤدي إلى حجز مقعد لها على طاولة المفاوضات حول مستقبل سوريا. وقد انتقل الموقف التركي من الأزمة السورية مع الوقت من مستوى لآخر، تقدّماً وتراجعاً، اعتماداً على عدة عوامل، أهمّها تطوّرات المشهد السوري الداخلي، سياسياً وميدانياً، والموقف الدولي من الأزمة السورية وآفاق الحلّ المنتظر، وقوة أو ضعف الموقف التركي بسبب المتغيرات الداخلية والخارجية، وهذا ما أدى بدوره إلى تقارب وتباعد بين السياستين التركية والروسية في سوريا.

---

[1] الناتو يحذر تركيا بعدم الوقوف إلى جانبها في حال التصعيد العسكري مع موسكو، الميادين نت ، 19 شباط 2016.
https://goo.gl/Bq7kce

[2] قوات سوريا الديمقراطية تحرر سد تشرين من تنظيم "الدولة الإسلامية"، فرانس 24، 26 كانون الاول 2015.
https://goo.gl/5szYWH

[3] خط أحمر تركي للأكراد في أعزاز، صحيفة المستقبل، 16 شباط 2016.

[4] عبارة استخدمها الباحث في الشأن التركي محمد نور الدين أثناء المقابلة التي أجريناها معه.

وفق هذا التحليل، سنعمد إلى تقسيم الفصل الثاني من دراستنا إلى قسمين، الأول يتناول القضايا والمواقف التي شكّلت نقاط التقاء وافتراق بين روسيا وتركيا خلال الأزمة السورية، والثاني يتناول النتائج التي أسفر عنها تدخل كلتا الدولتين في سوريا، بالإضافة إلى مستقبل العلاقة بينهما.

الفصل الثاني: التقارب والتباعد الروسي – التركي حول الأزمة ونتائج تدخلهما فيها

يمكن إعتبار العلاقة الروسية التركية من أكثر العلاقات الدولية حساسيةً وتعقيداً حيثُ تخللتها مراحل مختلفة من التقارب والتعاون والتنافر والحروب، فهي علاقة مليئة بالتناقضات والخلافات السياسية الكبيرة، والتعاون الاقتصادي والاستراتيجي الكبيرين أيضاً، علاقة تحيط بها تراكمات تاريخية وأبعاد جغرافية.

لقد ورثت روسيا البوتينية وتركيا الأردوغانية ميراثاً تاريخياً من الخلافات بين البلدين، لعل أبرزها: الخلافات حول المرور في مضيق البوسفور، والتنافس على نقل بترول آسيا الوسطى وبحر قزوين، والموقف من قضية النزاع حول منطقة ناغورني قره باغ بين أذربيجان وأرمينيا، والقضية القبرصية، ومشكلة الشيشان والموقف التركي منها، وغيرها من المشاكل.

بقيت هذه الملفات عالقةً بين الدولتين، دون أن نشهد أي محاولات جدية من بوتين أو أردوغان لحلّها، إلا أنهما تمكنا من تحيدها أو وضعها جانباً. لذا لم تشهد الفترة الممتدة من عام 2000 إلى 2011 أي تأثير لهذه الخلافات على سير العلاقات الثنائية وتطورها.

ظلّ هذا الوضع قائماً إلى أن جاءت الأزمة السورية لتشكل منعطفاً مهماً في مسار هذه العلاقة، فسرعان ما تباعدت وجهات النظر واختلفت المصالح، لتظهر الخلافات التي وصلت إلى حدود المواجهة المباشرة. وبطبيعة الحال انعكست هذه الخلافات سلباً على القضايا الخلافية التاريخية التي ذكرناها سابقاً.

وصل هذا التوتر في العلاقة إلى ذروته عندما أسقطت تركيا طائرة سوخوي روسي بعد اتهامها بخرق الأجواء الجوية التركية، مما استدعى رداً روسياً ارتكز بشكل أساسي على اتخاذ إجراءات اقتصادية عقابية. إلا أن الواقعية السياسية عادت لتحكم العلاقة بينهما وتدفع باتجاه عودة التلاقي الذي اتخذ شكل الزيارات المتبادلة والإعلان عن المشاريع الإقتصادية المشتركة.

لذا سنعمد إلى تقسيم هذا الفصل إلى قسمين، الأول يتناول القضايا والمواقف محل الإتفاق والإختلاف بين روسيا وتركيا، والثاني يتناول التدخل الروسي– التركي في الأزمة السورية وانعكاسها على مستقبل علاقتهما.

القسم الأول: قضايا ومواقف محل إتفاق وإختلاف بين روسيا وتركيا

تسعى كل من روسيا وتركيا إلى هدف أساسي هو الارتقاء نحو مكانة دولية مميزة في النظام الدولي، ويندرج تحت هذا الهدف العديد من الأهداف الثانوية والاستراتيجيات المتبعة من قبل الطرفين والتي أدت في الكثير من الأحيان إلى التلاقي في مواقفهما حيناً والتباين الذي وصل إلى حدّ التعارض والمواجهة حيناً آخر.

لقد ورث كل من بوتين وأردوغان تاريخاً من العداء بين الإمبراطورية العثمانية وروسيا القيصرية، ومجموعة من التوترات السياسية بين وريثهما الاتحاد السوفياتي والجمهورية التركية في مرحلة الحرب الباردة وكذلك الأمر في مرحلة التسعينيات، إلاّ أنهما استطاعا تخطي ذلك العداء والتوتر والتأسيس لشراكة اقتصادية كبيرة مبنية على المصالح المشتركة.

لذا يمكن القول إنّ العلاقات الروسية – التركية مرّت في ظّل حكم الرئيس فلاديمير بوتين وحزب العدالة والتنمية بالعديد من المراحل المختلفة بإختلاف الأزمات والقضايا الدولية، فكانت النتيجة مزيجاً من التعارض والتوافق بحسب القضية المطروحة، ونجحت العلاقات الدبلوماسية بينهما بتخطي معظم الإختبارات التي تعرضت لها محافظةً على تطور اقتصادي لافت.

ومع بروز الأزمات العربية ولاسيما السورية، وضعت هذه العلاقات تحت اختبار من نوع آخر أكثر حساسيةً ودقةً، ذلك أن لكل منهما رؤيته ومصالحه في تلك الأزمة ذات الاهتمام المشترك. هكذا انعكست مواقف الدولتين حيال الأزمة على العلاقة الثنائية بينهما، حيث شهدت توتراً وتنافراً غير مسبوق بينهما أنذر بوقوع أزمة دولية جديدة، غير أن عودة التلاقي بين الدولتين أسفر، من جهة أخرى، عن تعاون مشترك تجسد بالاتفاقات المتفرقة على الأراضي السورية كالاتفاق الروسي التركي الإيراني على مناطق خفص التوتر، واتفاق حلب الذي تم برعاية روسية تركية، ودعم تركيا لمؤتمر سوتشي في روسيا، وغض النظر الروسي حيال التوغل العسكري التركي شمال سوريا.

المبحث الأول: قضايا ومواقف محل إختلاف بين البلدين

اتسمت العلاقات الروسية التركية عبر التاريخ بالعدائية، وتركت الحروب التي كانت قائمةً بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية ذكريات مريرة لدى الطرفين. فعلى مدى خمسة قرون، دارت حروب ومعارك بينهما، وما إن ضعُفت الدولة العثمانية حتى قامت روسيا القيصرية بقضم وتقليص أراضيها وممتلكاتها في القوقاز وآسيا الوسطى.

وعلى الرغم من التحسن النسبي في العلاقة بين الاتحاد السوفياتي وتركيا، في مرحلة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية. إلاّ أن الفترة بين عامي 1945 و1952 تعدّ من أكثر الفترات تدهوراً في العلاقات بينهما، ذلك أن خروج روسيا السوفيتية من الحرب العالمية الثانية منتصرة وبروزها كقوة عظمى أدّى الى تهديد استقرار تركيا، خاصةً مع "إلغاء الإتحاد السوفياتي في 19 آذار 1945 لمعاهدة الصداقة والحياد التي كان قد أبرمها مع تركيا مشترطاً إعادة إقليميّ قارص وأردهان الذين كان قد تخلّى عنهما لتركيا عام 1921، وكذلك طالب بالحصول على قواعد عسكرية في منطقة المضائق وبعقد معاهدة دولية للدفاع عن البحر الاسود"[1]. ومع تأسيس حلف شمالي الاطلسي (الناتو) وانضمام تركيا إليه، أصبحت الأخيرة تشكّل جداراً أمنياً مواجهاً للإتحاد السوفياتي من الجنوب لصدّ تسربه الى الشرق الأوسط. [2]

وشهد عقد التسيعينيات من القرن الماضي خلافاً بين روسيا وتركيا على العديد من القضايا، سواء في النزاع المسلح الذي نشب في جنوب القوقاز بين أرمينيا وأذربيجان في شباط 1999، أم في تدخل حلف الناتو في 30 آب 1995 لوقف انتهاكات حقوق الإنسان من جانب يوغوسلافيا ضد مسلمي البوسنة والهرسك، فروسيا دعمت أرمينيا ورفضت التدخل في البوسنة، في حين ساندت تركيا أذربيجان، وأيدت العمليات العسكرية في يوغوسلافيا. [3]

كما شكلت القضية الكردية مسألةً خلافيةً تاريخيةً بين الدولتين امتدت إلى الأزمة السورية، ففي عام 1993 سمحت روسيا بافتتاح ما يُسمى البيت الكردي في عاصمتها موسكو، كما سمحت لأعضاء حزب العامل

---

[1] معمر فيصل خولي، العلاقات التركية – الروسية: من إرث الماضي إلى افاق المستقبل، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، نيسان 2014، ص8.

[2] Nedim Yalansiz, Turkey middle East Relations in the Cold War Era and Great Powers, International Journal of History, Vol.4, no.2(1212), p.393-402.

[3] غسان الجندي، عمليات حفظ السلام الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص146.

الكردستاني بالالتحاق بتدريبات عسكرية في كانون الثاني 1995. إضافةً إلى ذلك، سمح مجلس الدوما الروسي باستضافة ما يُسمى البرلمان الكردي في المنفى بغرض عقد مؤتمره الثالث في موسكو في تشرين الأول 1995، وعلى الرغم من احتجاج تركيا على هذه الاستضافة من خلال القنوات الدبلوماسية، كان ردّ روسيا صارماً بقولها إنها "تدرك ما تفعله وليس لأي دولة أن تفرض وصايتها على سلوكها"[1].

ولم تقف الأمور عند هذا الحد، بل تطور الخلاف بينهما على أثر قرار مجلس الدوما الروسي في 4 تشرين الثاني 1998 الذي يقضي بالموافقة عى منح زعيم حزب العمال الكردستاني التركي عبدالله أوجلان اللجوء السياسي في روسيا. كان الرّد التركي حازماً من خلال التهديد بتعليق المشاريع المشتركة مع روسيا خصوصاً في مجال الطاقة، إذا نُفذ هذا القرار. ولم تنته هذه الأزمة إلاّ بعد قيام المخابرات التركية بالقبض على أوجلان في منتصف شباط 1999. [2]

إستمّر الإعتراض التركي على نشاط حزب العمال الكردستاني في روسيا ورأت فيه استهدافاً لها وسبباً رئيسياً للمشكلات بينها وبين روسيا، ولم تبالِ روسيا بتلك المعارضة بل على العكس من ذلك، سمحت في 21 كانون الأول 2002 "بعقد مؤتمر لممثلي الناشطين الكرد في سبيل الحرية والديمقراطية في موسكو"[3]، وردّت على اتهامات تركيا بإيواء حزب العمال الكردستاني، بأن الأخيرة تقوم بإيواء العديد من القادة الشيشانيين على أراضيها، وتقدم الدعم المادي لهم. فروسيا كانت ترى أن "الورقة الكردية جاءت نتيجة التوجه التركي لدعم القضية الشيشانية"[4].

يمكن القول إنّ روسيا كانت مترددةً دائماً في قطع علاقاتها مع حزب العمال الكردستاني لأنها كانت تستخدم علاقتها به كورقة ضغط على تركيا، فضلاً عن تعويلها على تنامي قوة الأكراد في منطقة الشرق الأوسط.

---

[1] Gulsah Gurez, “Security Dimension of Turkey’s Relations With Russia:2000-2001,” A Thesis Submitted to The Graduate School of Social Sciences of Middle East Technical University, January 2001, p.31.

https://goo.gl/JM44N5

[2] نفس المصدر 44 -43.

[3] Gurlperi Karayel, “Rivals or partners? Turkish-Russian Relations in the greater black sea region since 1999,” thesis, Istanbul Bilgi University)2006), p. 86

[4] Igor Delanoe,The Kurds: A Channel of Russian Influence in the Middle East? (paris, French Institute of International Relations, June 2015).

لذا تعامل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتوازن دقيق بين الوعود التي قُطعت لتركيا بشأن حزب العمال الكردستاني وبين مصالح موسكو السياسية في منطقة الشرق الأوسط. ووفق هذه الرؤية استطاعت روسيا توظيف القضية الكردية للضغط على الأتراك خلال الأحداث السورية، خصوصاً بعد إسقاط طائرة السوخوي الروسية من قبل الدفاعات الجوية التركية.

فمنذ بداية التدخل العسكري الروسي في سوريا، بدا أن غزلاً روسياً يتدفق باتجاه أكراد سوريا خاصوصاً بعد أن أصبحوا رقما صعباً ومهماً في شمال سوريا وشرقها، ولاسيما بعد معركة كوباني (عين العرب) والتي نجح الأكراد فيها بإلحاق أول هزيمة عسكرية بتنظيم داعش.

لقد أدركت روسيا مبكراً أهمية دور الأكراد ليس على صعيد محاربة داعش فحسب بل في مجمل الأزمة السورية، لذا عملت على استمالتهم للقول للأطراف الأخرى إنها أصبحت مركز الحل للأزمة من جهة، ومن جهة ثانية لاستخدامهم في البعد الإقليمي للصراع وتحديداً مع تركيا التي لديها مخاوف من إقامة كيان كردي في شمال سوريا.

هكذا وبعد أقل من أربعة أشهر من إسقاط طائرة السوخوي الروسية، وكجزء من الرّد الروسي على هذا الحادث، افتتح وفدٌ من الأكراد السوريين في شباط 2016، مكتباً تمثيلياً في موسكو. كما أشاد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وللمرة الأولى بوحدات حماية الشعب الكردية خلال كلمته على هامش أعمال الدورة الـ70 للجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن جهته، صرح زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي آنذاك صالح مسلم، وهو الحزب الموالي لحزب العمال الكردستاني التركي، أن الأكراد "سيقاتلون جنباً إلى جنب مع كل من يحارب داعش"، في إشارة ربما إلى الاستعداد لإقامة تحالف مع روسيا.

وكل ذلك يدفع إلى الاعتقاد بأن روسيا لن تتوانى عن استخدام القضية الكردية كورقة موجعة لتركيا ما لم تقدم الأخيرة تنازلات لها في الأزمة السورية.

لقد هدفت موسكو من خلال تقاربها مع الأكراد إلى توجيه ضربتين قويتين إلى تركيا. الأولى تمثلت من خلال الحيلولة دون إقامة منطقة آمنة في شمال سوريا طالبت تركيا مراراً بإقامتها. أما الثانية فقد نتجت عن ربط الأكراد منطقة كوباني مع عفرين، وهو ما يعني اكتمال القوس الكردي الممتد من جبال قنديل وصولاً إلى المتوسط، بمعنى أن تركيا ستجد أن حدودها الجنوبية أصبحت محاذية لكيان كردي، وهو ما

يعني أن أنقرة ستكون مضطرة إلى تقديم التنازلات للجانب الروسي في حال مواجهتها للمشروع الكردي، وبالفعل هذا ما حدث مع انطلاق عمليتي درع الفرات وغصون الزيتون اللتين سنأتي على تفصيلهما لاحقاً.

وفي عام 2012 بدأت تلوح بوادر الخلافات المباشرة بين الروس والأتراك، حيث قامت القوات الجوية التركية في تشرين الأول 2012 باعتراض طائرة مدنية سورية متجهة من موسكو إلى دمشق، وأجبرتها على الهبوط في مطار إسن بوغا في العاصمة أنقرة، بسبب اشتباهها في أنها تقل شحنة عسكرية لوزارة الدفاع السورية.

أكدت روسيا أن الطائرة تقل تجهيزات رادار لا تحظرها الاتفاقات الدولية، مبررة بأن هذه الأسلحة تأتي وفقاً لاتفاقات سابقة مع الدولة السورية ولم يشملها أي قانون حظر من الأمم المتحدة التي هي وحدها المخولة بالمنع. فيما أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن هذه الطائرة "كانت تحمل ذخائر روسية الصنع تخص وزارة الدفاع السورية"[1].

برزت أول ارتدادات هذه الحادثة من خلال إرجاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، زيارة كانت مقررة لأنقرة. كما اتهمت موسكو أنقرة، بتعريض أرواح مواطنين روس للخطر. ومن جهتها، استدعت وزارة الخارجية التركية السفير الروسي فلاديمير إيفانوفسكي لبحث عدد من القضايا معه، وذلك على خلفية تفتيش الطائرة السورية.

وبعد أقل من شهر على هذه الحادثة، أعلن حلف شمال الأطلسي أنه تلقى طلباً رسمياً من تركيا لنشر صواريخ دفاع مضادة للصواريخ (باتريوت) من قبل الدول الأعضاء على طول حدودها مع سوريا. وسبق للناتو أن نشر صواريخ باتريوت في تركيا مرتين قبل ذلك، كانت الأولى في أثناء حرب الخليج عام 1991، أما الثانية فكانت في أثناء الحرب الأمركية على العراق عام 2003.

سرعان ما أعلنت روسيا رفضها لهذا الطلب، فموسكو كانت دائماً متوجسة من سياسات حلف شمال الأطلسي، وهي تدرك أن الحلف يعمل على إحكام الطوق العسكري والأمني حولها لشلها عسكرياً واقتصادياً. كما يعمل على التمدد نحو حدودها من خلال استقطاب دول شرق أوروبا لتصبح أعضاءً في الحلف.

[1] تركيا تستدعي السفير الروسي وبوتين يرجئ زيارته لأنقرة، العربية نت، 11 تشرين الأول 2012.

https://goo.gl/ryiuji

لذا اعتبرت أن تلبية هذا الطلب سيفاقم خطر اندلاع نزاع واسع يكون الناتو طرفاً فيه، وهو ما أوضحه وزير الخارجية الروسي لافروف بقوله: "إن مبعث القلق الرئيسي هو أنه كلما زاد كم الأسلحة هناك زاد خطر استخدامها"[1]، ويمكن فهم هذا الموقف انطلاقاً من الرؤية الروسية بشأن هذه الصواريخ التي تذهب بعيداً عن فكرة الدفاع عن الحدود، إذ لم يكن هناك مبرر في ذلك الوقت للقلق الحدودي، لذا ترى موسكو أن الخطر الحقيقي يكمن في النوايا والاحتمالات المستقبلية، ولعلّ هذا ما يفسر إرسال روسيا أربع بوارج إلى مرفأ طرطوس على البحر المتوسط، وهو ما يقابله رفض تركي، إذ عبّر رئيس وزرائها رجب طيب أردوغان عن ذلك بقوله: "إن نشر الباتريوت لا يعني روسيا، ومن الخطأ أن تتدخل روسيا في شأن تركي داخلي، والصواريخ هدفها الدفاع عن أمن تركيا"[2].

بقيت العلاقات الثنائية بين البلدين في حالة مراوحة ما بين الهدنة حيناً والتوتر حيناً آخر، إلى أن جاء التدخل الروسي العسكري في سوريا نهاية أيلول 2015 ليشكل تهديداً للاستراتيجية التركية في المنطقة عموماً، والأهداف التي تسعى أنقرة إلى تحقيقها في سوريا بصفة خاصة.

وقد جاء إسقاط تركيا للطائرة الحربية الروسية، في 24 تشرين الثاني 2015، ليشكل ضربة قاصمة للعلاقة بينهما، فعلى الرغم من أن هذا الاختراق الجوي الروسي للأجواء التركية لم يكن الاول من نوعه إلا أن ارتداداته السياسية كانت الأشد، فمنذ أن بدأت الضربات الجوية الروسية في سوريا، وتركيا تشتكي من الاختراقات المتكررة لسيادتها، وهددت أكثر من مرة بأنها سترد على تلك الخروقات. وبالفعل، أسقطت الدفاعات الجوية التركية، منتصف تشرين الأول 2015، طائرة استطلاع بدون طيار "قالت أنقرة إنها روسية، فيما نفت موسكو تبعيتها لها"[3].

لكنّ الوضع اختلف عشية حادث إسقاط الطائرة الثانية التي أدت إلى مقتل أحد طياري الطائرة وهي سوخوي 42 وتمكن القوات الخاصة الروسية والسورية من انتشال الطيار الآخر وإنقاذه. فمن ناحية أولى، فاز الحزب الحاكم في تركيا فوزاً صريحاً في الانتخابات العامة التي أجريت في بداية تشرين الثاني 2015،

---

[1] تركيا تؤكد أن صواريخ الـ «باتريوت» دفاعية بحتة.. وروسيا ونظام الأسد يعترضان، صحيفة المستقبل اللبنانية، 24 تشرين الثاني 2012.

[2] نفس المرجع.

[3] تركيا تسقط طائرة بدون طيار... وموسكو تؤكد: طائراتنا سليمة، موقع قناة العربية، 16 تشرين الأول 2015.

https://goo.gl/ttLHiW

وقد استطاع تشكيل حكومة بمفرده في اليوم نفسه الذي تم فيه إسقاط الطائرة الروسية، واستعاد الرئيس أردوغان سيطرته على المشهد السياسي الداخلي، بعد أشهر من عدم الاستقرار السياسي، وبات في مقدوره اتخاذ قرارات كبيرة من غير أن يخشى انعكاس آثارها على الداخل التركي.

ومن جهة أخرى، وهي الأهم من زاوية المصالح الاستراتيجية لتركيا وأمنها القومي، خرج اجتماع فيينا حول الأزمة السورية، في 14 تشرين الثاني 2015، بتوافق إقليمي دولي حول خريطة طريق لحل الأزمة ومزودة بجدول زمني. وهذا ما دفع مختلف الأطراف للسعي إلى محاولة تعديل موازين القوى على الأرض مما يُتيح لها أكبر قدر من المكاسب.

كما ارتبط حادث الطائرة أيضاً بتقديم روسيا عرضاً للحكومة العراقية بالمشاركة في الحرب ضد تنظيم داعش، وفق ما أعلنت على لسان وزير خارجيتها سيرغي لافروف الذي قال إن "روسيا ستسعى لتلبية كافة الطلبات من قبل العراق بأقصى قدر ممكن من أجل طرد تنظيم داعش"[1]، وهو الأمر الذي رحب به رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي[2]، وهذا ما يعني توسعاً عسكرياً روسياً بالقرب من الحدود التركية، لاسيما مع الإعلان عن تعاون عسكري روسي وإيراني وسوري وعراقي. [3]

رأت موسكو في إسقاط طائرتها إهانةً لا يمكن أن تمر بدون ردّ اعتبار لها مهما يبلغ حجم المصالح التجارية بين البلدين وأهميته. فقد كان من الصعب أن يتغاضى الكرملين عن الحادث كونه يتعلق بالكرامة الوطنية من ناحية، وسيؤدي إلى فقدان موسكو لهيبتها الدولية من ناحية أخرى. كما أن إسقاط طائرة روسية بطائرة أمريكية الصنع يهدد سمعة روسيا في سوق السلاح العالمية، والتي حرصت دوماً على تعزيز قدراتها التنافسية فيها، فهي تُعد ثاني أكبر مصدر للسلاح بعد الولايات المتحدة، حيث "بلغت العائدات الروسية من تصدير الأسلحة في عام 2016 حوالي 51 مليار دولار"[4].

---

[1] روسيا تتعهّد بدعم العراق لمحاربة "داعش"، صحيفة النهار اللبنانية، 21 أيار 2015

[2] Loveday Morris, “Iraqi prime minister says he would ‘welcome’ Russian airstrikes in Iraq,” TheWashington Post, October 1, 2015

[3] مركز استخباري في بغداد، صحيفة السفير اللبنانية، 20-10-2015.

[4] روسيا تحافظ على مكانتها في سوق السلاح العالمية، موقع روسيا اليوم، 8-2-2017.
https://goo.gl/3nGWkr

لهذه الأسباب كان الخيار الروسي هو التصعيد، فأدان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بشدة إسقاط الطائرة ووصفه بأنه "طعنة في الظهر من شركاء الإرهابيين"[1]، كما أصدر مرسوماً تضمن مجموعة من الإجراءات الاقتصادية، مثل حظر استيراد عدد من السلع والبضائع التركية، وحظر العمليات التجارية والاقتصادية المرتبطة بذلك، ومنع الشركات التركية من ممارسة أي نشاط داخل روسيا، ومنع استخدام الأيدي العاملة التركية، وإيقاف العمل بنظام الإعفاء من تأشيرات الدخول مع تركيا، وكذلك وقف رحلات الطيران التجاري (شارتر) مع تركيا، وحظر الرحلات السياحية الروسية لتركيا، وتشديد الرقابة على تلك القادمة من تركيا، وكذلك فرض تقييدات على نشاط الشركات التي يسيطر عليها المواطنون الأتراك أو المنظمات الخاضعة للقانون التركي لدى تنفيذها مشاريع أو أعمال معينة في أراضي روسيا الاتحادية.[2]

وفي هذا الصدد، قال لنا الكاتب والباحث التركي حسين علي إن "هذه الإجراءات كان لها أثر سلبي كبير على الاقتصاد التركي".

وعلى الصعيد العسكري، قطعت وزارة الدفاع الروسية كل الاتصالات العسكرية بين الجانبين، وأوقفت الخط الساخن بينهما، وسحبت ممثل أسطولها الحربي في تركيا الذي ينسق عمل أسطول البحر الأسود، ووضعت الطراد "موسكو" المزود بمنظومة صواريخ فورت المضادة للطائرات (المماثلة لمنظومة "إس-300") في ساحل اللاذقية.

كما أعلنت موسكو عن نشر نظام الدفاع الجوي الأحدث في العالم حالياً، والمعروف بإسم إس 400، في مطار حميميم العسكري بريف اللاذقية، في رسالة روسية، مفادها أنها لن تتوانى عن الرد بالمثل ضد أي طائرة تركية قد تخترق الأجواء السورية. فنشر هذا النظام يعني أن روسيا قد فرضت عملياً حظراً جوياً أو جداراً نارياً على الطائرات غير المرغوب بها في دائرة نصف قطرها 400 كيلومتر، ومركزها في مطار حميميم.

---

[1] بوتين: إسقاط تركيا للطائرة الروسية "طعنة في الظهر من شركاء الإرهابيين"، موقع بي بي سي، 24 تشرين الثاني 2015.

https://goo.gl/e4kMw8

[2] موريس متى، بوتين يعاقب أردوغان حتى الاعتذار او الانهيار!، صحيفة النهار اللبنانية، 4 كانون الثاني 2016.

وفي إطار الرد الروسي، أوقفت السلطات الروسية 26 رجل أعمال تركي، وصلوا إلى روسيا للمشاركة في فعاليات معرض زراعي دولي بمدينة كراسنودار، وهذا ما دفع السفارة التركية في موسكو إلى دعوة السلطات الروسية "لإنهاء المضايقات التي تمارسها الأخيرة ضد المواطنين الأتراك المقيمين لديها لأغراض مختلفة"[1].

وبعد أشهر من هذه الأزمة بين البلدين، بدأت العلاقة تلين بينهما، خصوصاً بعد إرسال القيادة التركية اعتذاراً رسمياً عن إسقاط الطائرة، وتبعها زيارات واتصالات من الطرفين على عدة مستويات، ومن ثم حدثت محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا، وسارعت روسيا لتعلق على الحدث على لسان وزير خارجيتها سيرغي لافروف لتكون بهذا أول دولة أجنبية تعلق على الحادثة، وهي إشارة لدعم شرعية السلطة في تركيا، وبعد يوم واحد من الانقلاب تلقى أردوغان اتصالاً من بوتين ليعلن موقفه الرافض للانقلاب وتأييده للسلطة الشرعية.

وهكذا جاءت زيارة أردوغان إلى روسيا في 9 اب 2016 لتطوي صفحة من الأزمات المتجددة بينهما، حيث تعهد الرّئيسان خلال المؤتمر الصحافي المشترك على هامش الزيارة بإعادة العلاقات بين بلديهما إلى سابق عهدها، وتجنبا في الوقت عينه التطرق إلى الأزمة السورية.

توفرت العديد من الأسباب التي دفعت قادة البلدين إلى التفاهم، فالطرفان خسرا اقتصادياً نتيجة التوتر بينهما، وأثر ذلك على مستوى الناتج المحلي لكليهما، وعلى أعداد كبيرة من المواطنين الذين تضررت مصالحهم. فقد كان التبادل التجاري فيما بين الطرفين عالياً ومرشحاً للارتفاع، ومع بروز هذه الأزمة انخفض هذا التبادل وشحت الأسواق وتضرر المصدرون والمستوردون.

كما شكل ملف مكافحة الإرهاب أولوية للدولتين في تلك الفترة، فبالنسبة لروسيا، هناك تخوف من انتقال الإرهاب إلى أراضيها بخاصة أن نحو 15% من سكانها مسلمون، وهي وضعت تدخلها العسكري في سوريا تحت خانة مكافحة الإرهاب، لذا فهي بحاجة إلى تركيا لما لها من تأثير على دول آسيا الوسطى التي يمكن أن يأتي الإرهاب من طرفها. وبالنسبة لتركيا، فإن منع إقامة شريط كردي على حدودها الشمالية يحتاج إلى مساعدة من موسكو، نظراً للنفوذ الكبير الذي حظيت به بعد تدخلها عسكرياً في الأزمة السورية. أضف إلى ذلك، أن روسيا ترى في هذا التقارب فرصة لزعزعة معسكر الناتو الذي تنضوي تحته أنقرة.

[1] تركيا لروسيا: لا تضايقوا رعايانا.. والأخيرة تفرض العقوبات، صحيفة الديار اللبنانية، 29 تشرين الثاني 2015.

وفي الوقت عينه، كانت أنقرة قد سئمت من المبررات والأعذار الغربية تجاه الأزمة السورية وخصوصاً أزمة اللاجئين، وكذلك الحماية الأميركية للداعية فتح الله غولن الذي تتهمه أنقرة أنه مدبر المحاولة الانقلابية وتواجده على أراضيها، ورفصها تسليمه. هذا عاد عن دعم واشنطن العلني للأكراد.

إستطاعت هذه الأسباب وغيرها، أن تصون العلاقات التركية الروسية وتمهد لتفاهمات مشتركة بين الطرفين، وهكذا لم يؤثر اغتيال السفير الروسي في تركيا أندريه كارلوف الذي استبق يوماً واحداً قمة روسية تركية إيرانية في موسكو حول حلب على متانة هذه العلاقة.

فما إن قام شرطي تركي باغتيال السفير أثناء زيارته لمعرض فني في أنقرة، حتى أعلن الرّئيسان بوتين وأردوغان أن هذه العملية ما هي إلا "استفزاز يهدف إلى تخريب العلاقات بين موسكو وأنقرة والجهود المبذولة لتسوية النزاع في سوريا"[1].

بقيت العلاقة الثنائية بين الطرفين محكومةً بالمصالح المشتركة، على الرغم من بعض التباينات التي ظهرت بين الحين والآخر، والتي بقيت في حدود التصريحات الإعلامية المتبادلة، وهذا ما حدث على خلفية عدم الالتزام بضبط خفض التصعيد في إدلب، حيث طالب وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو من روسيا وإيران "وقف انتهاكات النظام السوري في مناطق خفض التصعيد"[2]، التي أُنشِئَت بالاتفاق بين الدول الثلاث في مباحثات آستانة. فيما ردت روسيا من خلال الطلب من أنقرة "بضرورة تنفيذ التزاماتها في مجال ضمان مراعاة نظام وقف العمليات القتالية من جانب الفصائل المسلحة"[3].

يمكن القول إنّ الأزمة السورية أسفرت عن انعكاسات سلبية على العلاقة بين الطرفين على أكثر من صعيد، ولكنّ المصالح المشتركة وحاجة كل طرف للآخر، دفعت قادة الدولتين إلى انتهاج الواقعية السياسية التي استطاعوا من خلالها إدراة النزاع بينهما والتوصل إلى تفاهمات مشتركة تجسدت في أكثر من مكان على الأرض السورية.

---

[1] أردوغان وبوتين: اغتيال السفير الروسي في أنقرة يستهدف العلاقات بين البلدين، فرنس 24، 20-12-2016.

https://goo.gl/c2TBqE

[2] طه عبد الواحد، سجال روسي . تركي حول «خفض التصعيد» في سوريا، صحيفة الشرق الأوسط، 11 كانون الثاني 2018.

[3] نفس المرجع.

المبحث الثاني: قضايا ومواقف محل اتفاق بين البلدين

كانت تركيا في مقدمة الدول التي اعترفت بروسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق ومع هذا الإعتراف بدأت العلاقات الرسمية بين البلدين. وفي 25 أيار 1992 وقّع رئيس وزراء تركيا آنذاك سليمان ديميريل والرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين معاهدة مبادىء العلاقات بين جمهورية تركيا والإتحاد الروسي حيثُ افتتحت هذه المعاهدة مرحلة جديدة في العلاقات الروسية – التركية. إلاّ أنها لم تمنع تباين المصالح وتناقض المواقف على الصعيدين الاقليمي والدولي بين الدولتين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد عُرفت العلاقات الثنائية بينهما وتحديداً في المدة الواقعة بين عامي 1991 و 2002 بمزيج من التوتر وعدم الثقة من جهة، حيث انتاب روسيا قلق من الدعم الغربي ولاسيما الأميركي لتركيا، والتعاون في مختلف المجالات من جهة أخرى.

دخلت العلاقة الثنائية بين البلدين مرحلة جديدة مع وصول الرئيس فلاديمير بوتين الى السلطة في روسيا عام 2000، وزاد زخم العلاقات مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام 2002. فقد شهدت تطوراً إيجابياً ملحوظاً عبر الزيارات المتبادلة بين رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وساهمت تلك الزيارات في رفع مستوى التبادل الاقتصادي والتجاري والمشاريع المشتركة، فضلاً عن تعزيز التعاون في شتّى المجالات وإلغاء تأشيرات الدخول بين الدولتين. [1]

وعلى رغم أن مناطق مثل القوقاز وآسيا الوسطى أصبحت بطبيعة الحال مجالاً للتنافس بين روسيا وتركيا في حقبة ما بعد الحرب الباردة، تمكنت كل من أنقرة وموسكو من إيجاد أرضية مشتركة لتطوير العلاقة الثنائية بينهما. وهكذا اتجهت العلاقات الروسية – التركية نحو مرحلة أكثر واقعية من شأنها أن تركز أساساً على التعاون بدلاً من الصراع، ولذلك تم توقيع خطة العمل المشتركة للتعاون في أوراسيا بين البلدين في 16 تشرين الثاني 2001، وهي الوثيقة الرسمية الأولى التي ذكرت بناء شراكة متعددة الأبعاد بين أنقرة وموسكو. كما عُدّت زيارة وزير الخارجية التركي، وقتذاك، عبدالله غول إلى موسكو من 23 إلى 26 شباط 2004 حدثاً مهماً، إذ فتحت جبهة مشتركة بين رجال الأعمال الأتراك والروس. [2]

---

[1] تركيا وروسيا...علاقات وثيقة تتخللها أزمات عابرة، الجزيرة نت، 2016/12/20.

https://goo.gl/bZt7SZ

[2] أحمد دياب، روسيا وتركيا: عبء التاريخ وحافز الاقتصاد، صحيفة الحياة، 13 كانون الثاني 2013.

وتأكد هذا التعاون من خلال زيارة الرئيس فلاديمير بوتين إلى تركيا في 5 و 6 كانون الاول 2004، وكانت الزيارة الأولى من نوعها بعد آخر زيارة قام بها رئيس الاتحاد السوفياتي نيكولا بودغورني عام 1972. وتم خلال الزيارة التوقيع على ستّ اتفاقيات، وكذلك توقيع الإعلان المشترك تعميق الصداقة والشراكة المتعددة الأبعاد، وأعربت الدولتان في هذا الإعلان عن رغبتهما وإرادتهما المشتركة من أجل تعزيز وتقوية العلاقات بينهما على أساس التفاهم والثقة المتبادلة. [1]

يمكن إيجاز أهم القضايا والمواقف التي كانت محل اتفاق بين تركيا وروسيا في تلك المرحلة على النحو التالي:

1- توافق روسي – تركي على الحفاظ على استقرار منطقة القوقاز وضمان أمن البحر الأسود من خلال إنشاء مجموعات فرعية منفصلة في منطقتي البحر الأسود والقوقاز تضطلع بمهمة التشاور السياسي المنتظم.
2- إقترحت تركيا في آذار 2004 مبادرة أمنية أطلق عليها اسم ائتلاف البحر الأسود، وتُوجت بإجراء روسيا وتركيا مناورات عسكرية مشتركة في البحر الأسود في آذار 2006.
3- وافقت أنقرة على العمل على تسهيل انضمام موسكو إلى منظمة التجارة العالمية.
4- إتفقت الدولتان على ضرورة إنهاء الإحتلال الأميركي للعراق وحل قضية الشرق الأوسط (الصراع العربي – الإسرائيلي) برعاية الأمم المتحدة.

كما ازدهرت العلاقات الإقتصادية بين تركيا وروسيا بشكل لافت في تلك الفترة، وتحولت روسيا إلى شريك تجاري مهم لتركيا، متجاوزة في عام 2008 ألمانيا، لاسيما في قطاع الطاقة. من جهة أخرى احتلت السوق الروسية المرتبة الثالثة بالنسبة للصادرات التركية.

شكّلت الحرب الروسية – الجورجية اختباراً حقيقياً لصلابة العلاقات التركية – الروسية، فمع وصول الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي إلى سدّة الحكم، أعلن عن عزمه استعادة الإقليمين المنفصلين عن جورجيا، أوسيتيا الجنوبية و أبخازيا. وعلى أثر ذلك، قامت القوات الجورجية بالعدوان على تسخينفالي عاصمة أوسيتيا الجنوبة، فقتلت العشرات من جنود الاتحاد الروسي العاملين في قوات حفظ السلام في أوسيتيا

[1] عامر علي راضي العلاق، ملامح جديدة في العلاقات التركية–الروسية، العدد الاربعون، دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص125.

الجنوبية، الأمر الذي دفع القيادة الروسية الى إرسال وحدات من جيشها لتجتاح المناطق التي دخلتها القوات الجورجية، وتنزل بها هزيمة ساحقة.

تتعدد الأسباب التي دفعت روسيا إلى الدخول العسكري إلى جورجيا، وأهمها يكمن في منع الغرب من اختراق مجال روسيا الحيوي، فالأخيرة تنظر إلى تمدد حلف الناتو (الذي تشكل أنقرة أحد أعضائه) الى حدودها بعين الريبة وتعدّه خطاً أحمر ومن الصعوبة بمكان السكوت عنه. وفي هذا الصدد، صرّح نائب وزير الخارجية الروسي أن انضمام جورجيا وأوكرانيا الى حلف الناتو سيشكّل "خطأً استراتيجياً، له انعكاسات خطيرة على أمن القارة الأوروبية"[1].

واجهت تركيا في تعاملها مع هذه الحرب أزمة حقيقية، فهي مرتبطة بجورجيا ومن خلفها الولايات المتحدة والدول الغربية بعلاقات مميزة. ومن ناحية أخرى، شكلت المصالح الاقتصادية والتجارية بينها وبين روسيا سبباً كافياً لحفاظ أنقرة على علاقات جيدة مع موسكو. هذه الحسابات الدقيقة دفعت تركيا الى اتخاذ موقف المحايد والبقاء على مسافة واحدة من الجميع، فهي أعلنت دعمها وحدة الأراضي الجورجية من ناحية، وأحجمت عن إدانة العمليات العسكرية الروسية من ناحية أخرى.

ولأن هذه الحرب ستلحق الضرر بمصالح تركيا سياسياً واقتصادياً وستضعها في موقف محرج، طرح رئيس الوزراء آنذاك أردوغان في 11 آب 2008 إنشاء منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز، وتنص المبادرة على مشاركة أربع من دول المنطقة: روسيا، تركيا، جورجيا وأذربيجان. وتهدف تركيا من خلال هذه المبادرة إلى جعل الوضع أكثر استقراراً في منطقة القوقاز بما يحفظ مصالحها المتشابكة مع مختلف الأطراف. من جهتها، رحّبت روسيا بالمبادرة على لسان وزير الدفاع الروسي الذي أعن تأييد دولته لها. ولعل سبب ذلك يكمن في أن المبادرة تلبي المصالح الروسية.

ويُعد تجاهل أنقره للعقوبات الغربية على روسيا من أبرز مؤشرات متانة العلاقات الروسية – التركية، ففي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يفرضان عقوبات اقتصادية على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية، عملت أنقرة على تطوير علاقاتها الاقتصادية بموسكو، وهذا ما ظهر جلياً خلال زيارة بوتين لأنقرة في كانون الأول 2014، حيثُ تمّ تخفيض أسعار الغاز الروسي لتركيا بنسبة 6% ابتداءً من

[1] الناتو يتحدى روسيا بتعزيز تواجده في البحر الأسود، الموقع الالكتروني لصحيفة العرب، 7 آب 2017.
https://goo.gl/kHuUsg

كانون الاول 2015، فضلاً عن الاتفاق على رفع مستوى التبادل التجاري من 33 مليار دولار عام 2014 إلى 100 مليار دولار عام 2020، كما تجاوز إجمالي الإستثمارات الروسية المتراكمة في تركيا 1.7 مليار دولار، وحجم الاستثمارات التركية في روسيا تقترب من مليار دولار.[1]

كما أشار الرئيس الروسي إلى أن هناك نحو 100 شركة تركية تعمل في روسيا عدد منها شارك في تشييد البنية التحتية لدورة الالعاب الاولمبية في سوتشي، ومن المنتظر أن تشارك في بناء مرافق للأحداث الرياضية الدولية الكبرى التي ستعقد في روسيا في السنوات المقبلة. وتم توقيع أكثر من 60 اتفاقية في مجالات التعاون المختلفة، كما ستشارك روسيا في بناء أول محطة نووية في تركيا في مدينة مارسين، والتي من المقرر أن تدخل الخدمة في السنوات القليلة المقبلة.[2]

على صعيد آخر، شكّل الملف النووي الإيراني وعلاقة كل من تركيا وروسيا بإيران فرصة لهما لتعزيز موقعهما الدولي ولعب دور فعّال في هذه القضية. لذا انتهج الطرفين التركي والروسي سياسة متقاربة حيال هذا الملف، تراوحت بين مساعدة طهران وتقديم بعض المبادرات التي تقضي بتسوية القضية دبلوماسياً وسلمياً من جهة، والحرص على عدم تأثير ذلك على علاقتهما مع الولايات المتحدة والجماعة الدولية من جهة أخرى.

وفي الأشهر الاولى للأزمة السورية، تلاقت وجهات النظر الروسية والتركية، فقد ظلت أنقرة تبدي شيئاً من ضبط النفس فيما يخص التدخل العسكري الأجنبي في الشأن السوري، مشاطرة بذلك موسكو في موقفها. وأكد ذلك الأمر البيان المشترك لوزيري خارجية البلدين في 25 كانون الثاني 2011، إذ أشار إلى أن "البحث عن سبل تسوية الأزمات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يجب أن يتم من دون استخدام القوة، مع الالتزام بحرمة أراضي البلدان المعنية ووحدتها الوطنية وسيادتها"[3].

إلا أنّ التطورات السورية سرعان ما أدت إلى تباعد الطرفين الذي وصل إلى حدّ المواجهة المباشرة بينهما، فقد إهتزت العلاقة الثنائية للتحول إلى اشتباك استعملت فيه مختلف الأدوات السياسية والاقتصادية

---

[1] محمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، 11 كانون الأول 2014، ص 7.

https://goo.gl/89PpSC

[2] نفس المرجع.

[3] أحمد دياب، مرجع سابق.

والعسكرية، ولكن العديد من الأسباب أدت إلى عودة التقارب بينهما حيال الأزمة، والتي سنأتي على تفصيلها في سياق بحثنا.

فبعد سنوات من التباين الواضح في السياسة الخارجية لكلا الدولتين، جاءت المحاولة الانقلابية التي تعرض لها نظام حكم الرئيس رجب طيب أردوغان لتشكل دفعاً قوياً لأنقرة من أجل انتهاج سياسة خارجية تعتمد على تقليل أعداد الخصوم، وترافق ذلك مع تنامي الشكوك التركية بالنيات الأميركية في ضوء الدعم الكبير الذي تقدمه واشنطن لوحدات حماية الشعب الكردية في سوريا. هكذا اتجهت أنقرة نحو سياسة أكثر برغماتية حيال الأزمة السورية والأطراف المشاركة فيها.

ففي 15 تموز 2016 بدأت المحاولة الانقلابية الخامسة بتاريخ تركية منذ عام 1960، حيث أقدمت قوات من سلاح الجو وبعض قوات الأمن وعناصر مدرعة على إغلاق الخط المتجه من الشق الآسيوي إلى الأوروبي على جسر البوسفور، وكذلك استطاع الإنقلابيون السيطرة على القناة التركية الرسمية تي.آر.تي وأجبروا العاملين فيها على بث بيان تحدث عن تولي السلطة للحفاظ على الديمقراطية وأن جميع العلاقات الخارجية للدولة ستستمر وأن السلطة الجديدة ملتزمة بجميع المواثيق والالتزامات الرسمية. ولكن سرعان ما فشلت هذه المحاولة، إذ أعلن رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو بعد أقل من 24 ساعة من بدء الانقلاب أنّ "السلطة عادت إلى قبضة قوات الأمن الشرعية"[1]، واتهم جماعة غولن بالوقوف خلف المحاولة الانقلابية.

تحدثت العديد من التقارير الإعلامية عن دور روسيا في إفشال الإنقلاب، وأشارت هذه التقارير إلى أنّ "الاستخبارات الروسية أبلغت نظيرتها التركية بالاستعدادات العسكرية التي سبقت الانقلاب"[2]، مما ادى الى التحرك المبكر لاجهاضه. وفي هذا الإطار، أكد لنا الباحث والكاتب التركي حسين علي أن الحديث عن الدور الروسي في إفشال الإنقلاب متداول بشكل واسع النطاق في تركيا، مؤكدًا في الوقت عينه أنّه "لا يوجد تأكيد رسمي من قبل السلطات التركية لهذا الدور الروسي".

---

[1] كيف بدأت محاولة الانقلاب بتركيا وكيف انتهت؟، الجزيرة نت، 18 تموز 2016.

https://goo.gl/NdjDwg

[2] انباء عن دور كبير للمخابرات الروسية في كشف انقلاب تركيا قبل ساعات وتوتر في العلاقات بين الرياض وأنقرة، صحيفة الرأي اليوم، 19 تموز 2016.

وعلى الرغم من أن الدور الروسي بقي مشكوكاً بصحته، إلا أنّه من المؤكد أنّ العلاقات الثنائية بين الدولتين تحسنت بعد هذه الحادثة، فبعد أن كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من أول القادة الذين اتصلوا هاتفيا باردوغان اثر محاولة الانقلاب عليه[1]، قرر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن تكون أولى زياراته الخارجية التي يقوم بها بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة إلى روسيا. [2]

ففي تلك الفترة، كان التقارب الروسي – التركي يشكل مصلحة مشتركة للطرفين، على الرغم من أنّ التناقض في مواقفهما لا يزال قائماً حيال الأزمة. فالمطالب الروسية تركزت على ضرورة إغلاق الحدود التركية مع سوريا بشكل كامل ومنع أي إمدادات للمعارضة السورية المسلحة وذلك تحت شعار مكافحة الإرهاب. وفي المقابل، شكل التعامل مع قوات حزب الاتحاد الديمقراطي باعتبارها فرعاً من حزب العمال الكردستاني والحد من إنتشاره على الأراضي السورية أولوية لدى الجانب التركي.

لقد أدى الدور الكردي المتعاظم على الساحة السورية إلى دفع الاستراتيجية التركية إلى التركيز على منع الأكراد من إنشاء شريط لهم على طول الحدود السورية – التركية، يربط بين مناطق سيطرتهم شرق وغرب ضفتي نهر الفرات، إذ إن قيام كيان كردي في تلك المنطقة سيهدد وحدة الأراضي التركية.

هكذا أطلقت أنقرة عملية درع الفرات في 24 آب 2016 والتي استمرت إلى أواخر آذار 2017، لتشكل أول توغل عسكري تركي في سوريا، وذلك بهدف استعادة مدينة جرابلس السورية الواقعة على الضفة الغربية لنهر الفرات والمتاخمة للحدود التركية بريف حلب الشمالي، من قبضة تنظيم داعش، وتأمين المدن التركية الحدودية. ومن جهة أخرى هدفت هذه العملية إلى منع قوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي تشكل وحدات حماية الشعب الكردية عمودها الفقري من الاستيلاء عليها وضمها لمدينة منبج التي نجحت في انتزاعها من أيدي تنظيم داعش في وقت سابق، ومن ثم توسيع نطاق نفوذها في أجزاء مختلفة من شمال سوريا.

[1] من تخلّي تركيا عن الأسد إلى المصالحة مع روسيا و"درع الفرات"... هذه أبرز المحطات، صحيفة النهار اللبنانية، 26 آب 2016.

[2] اردوغان في موسكو: نهاية المغامرات غير المحسوبة، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 2957، 10 آب 2016.

لم يشكل الموقف الروسي من هذه العملية مفاجأة للمراقين، إذ أن موسكو تغاضت عنها، ولم تصدر أي بيان أو موقف معادي لها، بل أكد رئيس الحكومة التركي بن علي يلدريم أن مواقف بلاده ومواقف روسيا متقاربة، وأضاف أنّ "روسيا تعتبر عملية درع الفرات "معقولة وعادلة"[1].

برزت حادثة أخرى أوضحت التقارب الثنائي بين الدولتين على الأراضي السورية، فبعد أن أدى تقدم قوات الجيش السوري والقوات المتحالفة معها بدعم جوي روسي إلى قطع الطريق المباشر من تركيا إلى شرق حلب، والتي كانت تخضع آنذاك لسيطرة المعارضة، وتمكنه من محاصرة المعارضة في جزء صغير من المدينة أواخر العام 2016. أعلن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أن "بلاده ستكثف اتصالاتها مع روسيا للتوصل إلى وقف إطلاق النار في حلب"[2]، وبالفعل أدت هذه الاتصالات إلى توصّل الدولة السورية والمعارضة إلى اتفاق برعاية روسية – تركية لإجلاء المجموعات المسلحة من شرقي حلب، مقابل إجلاء مجموعة من سكان الفوعة وكفريا، وهما بلدتان يحاصرهما مقاتلو المعارضة.

فتح هذا الاتفاق التركي الروسي شهية الدولتين على رفع مستوى التنسيق بينهما، فأعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنه اتفق مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان على "تقديم مقترح للأطراف – نحن للحكومة السورية، والرئيس التركي لممثلي المعارضة المسلحة – بإكمال محادثات السلام المعلّقة، في أستانة"، مشدداً على أنه "لن يكون بديلاً لمحادثات جنيف، بل هو أقرب إلى استكمال لها"، وأضاف أن الخطوة المقبلة بعد تسوية حلب "ستكون وقفاً لإطلاق النار على كامل الأراضي السورية"، وهذا ما أكد عليه وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو الذي شدد على وجود "توافق مع إيران وروسيا على ضرورة إقرار هدنة".[3]

انسجاماً مع هذه المواقف، وبعد أيام من إتفاق حلب، دعت موسكو إلى اجتماع سداسي، ضمّ وزراء خارجية ودفاع كل من روسيا وتركيا وإيران. وخرج الاجتماع الذي عقد في 20 كانون الأول 2016 ببيان حمل اسم "إعلان موسكو"، وتضمّن خريطة للحل السياسي في سوريا، تشمل توسيع وقف إطلاق النار الذي تم

---

[1] بن علي يلدريم: روسيا تعتبر عملية "درع الفرات" خطوة معقولة وعادلة، وكالة سبوتنيك، 10 تشرين الأول 2016.

https://goo.gl/c6t4MQ

[2] اتفاق هدنة وإخلاء شرق حلب، الجزيرة نت، 13-12-2016.

https://goo.gl/2XhiBH

[3] عِقدة «كفريا والفوعة»: إجلاء مسلحي حلب إلى التأجيل، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 3060، 17 كانون الأول 2016.

التوصل إليه في حلب، ليشمل الأراضي السورية والأطراف المتحاربة كافة، باستثناء جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً) وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وإحياء المسار السياسي. وبالتوازي مع ذلك، جرت مفاوضات استضافتها تركيا بين روسيا وفصائل المعارضة السورية، أُعلن في نهايتها، عن التوصل إلى "اتفاق أنقرة" الذي شمل ثلاث وثائق، تضمنت الأولى بنود وقف العمليات العدائية بين النظام والمعارضة، والثانية آليات مراقبة وقف إطلاق النار، وإدخال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وتناولت الثالثة سبل استئناف مفاوضات السلام في مدينة أستانا ومرجعيات التفاوض. [1]

تميّز هذا الاتفاق عن الاتفاقات السابقة بغياب الولايات المتحدة الاميركية، وحضور الطرفين الفاعلين الرئيسين في الأزمة السورية، روسيا التي تُعد الراعية الأكبر للنظام السوري، وتركيا صاحبة النفوذ الأكبر على المعارضة السورية. وقد تكفلت أنقرة بضمان تنفيذ فصائل المعارضة التي وقعت على الاتفاق، أما روسيا فقد تكفلت بالنظام وحلفائه. واستُبعد من الاتفاق مرة أخرى كل من جبهة فتح الشام وتنظيم الدولة الإسلامية، بالإضافة إلى الفصائل الكردية. وتم الإتفاق بين الطرفين الضامنين على تثبيت وقف إطلاق النار عن طريق نشر مراقبين روس وأتراك ونقاط تفتيش قرب مناطق الاشتباك. كما تم التوصل إلى آليات لتسجيل خروقات اتفاق وقف العمليات القتالية، ونظام معاقبة لمن يخرق الاتفاق. ولإعطاء الاتفاق غطاءً سياسياً وقانونياً دولياً، اتجهت روسيا وتركيا إلى مجلس الأمن الذي رحب باتفاق وقف إطلاق النار بنص القرار رقم 2336، وأكّد على مرجعيات الحل السياسي المتمثلة بقرار مجلس الأمن 2254 وبيان "جنيف 1" لعام 2012.

وعلى هذا الأساس تم إطلاق مفاوضات أستانا برعاية روسية – تركية – إيرانية، حيث بدأت هذه المفاوضات في كانون الثاني 2017 وبلغت محطتها السابعة في تشرين الأول من العام نفسه، وقد تركزت أبرز النقاط التي تم التوافق عليها خلال الجولات السبع للمفاوضات على التأكيد على الحل السياسي في سوريا، وإنشاء آلية ثلاثية لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار، وتشكيل لجان لمراقبة الهدنة والخروق، ولجان لمتابعة ملف المساعدات الإنسانية، ولجان لملف الأسرى والمعتقلين. بالإضافة إلى التوصل إلى اتفاق مناطق خفض التوتر التي تشمل كامل محافظة إدلب وأجزاء معينة من المحافظات المجاورة (اللاذقية، حماة، وحلب)،

[1] فرص نجاح الاتفاق الروسي – التركي بشأن سورية، صحيفة العربي الجديد، نقلًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2 كانون الثاني2017.

ومناطق معينة من شمال محافظة حمص، والغوطة الشرقية بريف دمشق، ومناطق معيّنة من جنوبي سوريا (محافظتي درعا والقنيطرة).

إعداد: الطالب مهدي كريّم، تنفيذ: موسى شغري

لقد هدفت الدول الثلاث من خلال هذه المفاوضات إلى ايصال رسالة للعالم بأنهم القوى النافذة والقادرة على فرض التسوية السياسية في سوريا، ولن يقبلوا مستقبلاً بأي أدوار أمريكية وأوروبية وعربية، تنتقص من أوزانهم، أو تضع حلولاً لا تراعي حساباتهم ومصالحهم. وأن الخلافات بينهم، وهي قائمة حول العديد من النقاط الأساسية، لا تحدّ من مساعيهم المشتركة في صياغة إطار جديد للتسوية، ليس مقيداً بالمرجعيات والقرارات الدولية وإن جاء على ذكر بعضها، وإنما قائماً على تلبية الاعتبارات الجيوسياسية لكلٍ منهما بالدرجة الأولى.

وبعد حوالي خمسة أشهر على انتهاء عملية درع الفرات، أطلقت أنقرة عمليتها الثانية في الشمال السوري تحت عنوان غصن الزيتون بمدينة عفرين السورية الحدودية، ويمكن اعتبار هذه العملية إمتداداً للعملية

الأولى، إذ إنها تبنت الأهداف نفسها وهي "عدم السماح للمقاتلين الأكراد بتكوين هيكل يشبه الدولة على الحدود السورية"[1].

على الرغم من رفض الدولة السورية لهذه العملية كما جاء على لسان نائب وزير الخارجية فيصل المقداد الذي حذر تركيا من أنّه "في حال المبادرة إلى بدء أعمال قتالية في عفرين، فإن ذلك سيعتبر عملاً عدوانياً من قبل الجيش التركي على سيادة الأراضي السورية"[2]. إلا أن التنسيق التركي – الروسي بدا واضحاً إزاء الخطوة التركية، إذ سارعت موسكو إلى سحب قوات لها كانت منتشرة في منطقة عفرين وعملت سابقاً على تدريب مقاتلين في الوحدات الكردية، إثر بدء الهجوم التركي. لذا حمّل الأكراد روسيا مسؤولية الهجوم، واعتبروا أنّه "ما كان ليحدث لولا الضوء الأخضر من موسكو"[3]. ونتيجة التطوّرات في عفرين، قررت الإدارة الذاتية الكردية عدم المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني السوري الذي عقد في سوتشي الروسية.

سعت موسكو إلى استثمار التنسيق الروسي التركي الإيراني من أجل إطلاق عمليّة حوارية تكون هي راعيتها الأولى، تهدف إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية. فبالتوازي مع مسار أستانا وجنيف، وفي الوقت الذي كانت تركيا تخوض إلى جانب فصائل من الجيش الحر عملية غصن الزيتون، أطلقت موسكو مؤتمر سوتشي للحوار الوطني السوري، بمشاركة ممثلين عن الدولة السورية، وأكثر من 1500 شخصيّة يمثلون أحزاباً ومكونات من المجتمع السوري وبعض الممثلين عن الفصائل المسلحة والشخصيات والأحزاب المعارضة. [4]

ظهر الدور التركي الداعم لهذا الحوار بشكل واضح، إذ إن "نحو 90 شخصية وصلت إلى سوتشي انطلاقاً من تركيا، فضلاً عن حضور فصائل الجيش السوري الحرّ الموالية لأنقرة"[5]، بالإضافة إلى "الضغوطات الكبيرة التي مارستها أنقرة على الهيئة العليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة لدفعها إلى المشاركة في

---

[1] أنقرة: "غصن الزيتون" ضد الوحدات الكردية ولصالح سوريا، الجزيرة نت، 23 -1- 2018.

https://goo.gl/pi31ke

[2] سوريا: أي عملية قتالية تركية ضد عفرين تعتبر عملا عدوانيا، صحيفة الديار اللبنانية، 18 كانون الثاني 2018.

[3] الأكراد اقترحوا على روسيا نشر قوات نظامية على الحدود مع تركيا، صحيفة الحياة، 30 كانون الثاني 2018.

[4] فراس الشوفي، «سوتشي»: حوار لا تفاوض، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 3383، 30 كانون الثاني 2018.

[5] «فصائل الشمال» الموالية لتركيا تشارك في مؤتمر سوتشي اليوم، صحيفة الحياة، 30 كانون الثاني 2018.

المؤتمر، بعدما أعلنت مقاطعته"[1]. وقد أفضى المؤتمر إلى الاتفاق على تأسيس لجنة لإعادة كتابة الدستور السوري، ودعوة لإجراء انتخابات ديمقراطية، إلا أنّه لم يتطرق إلى مصير الرئيس الأسد.

أوضح هذا المؤتمر الذي قاطعته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بشكل لا يقبل الشك قوة النفوذ التركي داخل المعارضة السورية، فبعد أن قرر عدد من المعارضين الانسحاب من المؤتمر "نتيجة تخلّف روسيا عن الإيفاء بتعهدات قدّمتها سابقاً"[2]، أعلن الرئيس السابق للحكومة السورية المؤقتة في الخارج أحمد طعمة "أننا قررنا مقاطعة المؤتمر ولكن سيبقى الوفد التركي في سوتشي حاملاً مطالبنا ساعياً إلى تحقيقها"[3].

[1] فراس الشوفي، مرجع سابق.

[2] سامر إلياس، خلافات وانسحابات في مؤتمر سوتشي وحضور «خجول» لدي ميستورا، صحيفة الحياة، 31 كانون الثاني 2018.

[3] نفس المرجع.

القسم الثاني: نتائج التدخل الروسي– التركي في الأزمة السورية وانعكاسها على مستقبل علاقتهما

لا شك أن كلتا الدولتين الروسية والتركية وضعت جملة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال التدخل في الأزمة السورية، خصوصاً أن قادة روسيا الاتحادية يتعاملون مع الأزمة السورية وكأنها القضية الأهم والأكثر حساسية بالنسبة إليهم في منطقة الشرق الأوسط، ويؤثرون بشكل كبير على مسار تطور الأحداث فيها، حيث أعلنوا منذ اليوم الأول لاندلاع الأزمة، وقوفهم القوي إلى جانب الدولة السوري بكل إمكاناتهم الدبلوماسية والسياسية واللوجستية، وتبني وجهة نظره وطريقة تعامله مع الأوضاع. في حين أن تركيا، أيدت ودعمت القوى المناوئة للنظام السوري، بعد أن شكل هذا النظام البوابة التي دخلت عبرها إلى الوطن العربي.

وفق هذه الرؤية المتباينة عملت الدولتان على التدخل في الأزمة بطرق مختلفة، سواء الدبلوماسية داخل أروقة مجلس الأمن وعقد المؤتمرات المختلفة أم العسكرية من خلال التدخل الروسي العسكري بطلب من الحكومة السورية والتوغل التركي العسكري في الشمال السوري منعاً لإقامة دولة كردية على حدودها الجنوبية.

لقد أسفر هذا التدخل عن نتائج مهمة أرخت بظلالها على مسار الأحداث من جهة وإنعكست على مجمل العلاقات الدولية من جهة أخرى ومن ضمنها العلاقات الروسية – التركية. كما لعبت دوراً بارزاً في تحديد مستقبل العلاقة بينهما، خصوصاً أن هذه العلاقة تتعدى الحدود السورية لتشمل قضايا دولية أخرى.

يبقى أن العلاقات الروسية – التركية محكومة بحقائق الجغرافيا السياسية بين الدولتين وبمدى قدرتهما على تجاوز العقبات التي قد تعترضها مستقبلاً والتحديات التي تواجههما سواء فيما يتعلق بملف خطوط الغاز أو عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي أو علاقة كل منهما بالولايات المتحدة الأميركية، وغيرها من التحديات.

المبحث الأول : نتائج التدخل الروسي – التركي في الأزمة

إن مقاربة الدورين الروسي والتركي في الأزمة السورية، يقضي إجراء مقارنة شاملة بين أهداف ومقاصد الدولتين من التدخل في هذه الأزمة من ناحية، والموارد المرصودة والإمكانات المستخدمة لإنجاز هذه الأهداف وبلوغ هذه المقاصد من ناحية أخرى، بمعنى مقابلة الأهداف مع الموارد والإمكانات، أي القدرات المادية واللوجستية، المعدة أو المستهلكة. [1]

لقد اتخذ تدخل الدولتين في الأزمة السورية العديد من الأوجه، منها السياسي والاقتصادي، ومنها العسكري، فبعد 7 أشهر على بداية الأزمة بدأت موسكو برفع يدها داخل أروقة مجلس الأمن مستخدمةً حق النقد (الفيتو) في وجه مشاريع القرارات التي تقضي بفرض عقوبات على نظام الأسد، وتوالى هذا الموقف ليبلغ الفيتو الروسي رقمه التاسع حتى 24 تشرين الأول 2017، وانضمت الصين إليها في الاعتراض على ستة قرارات. كما أنها أعلنت مراراً أن مستقبل الأسد يقرره الشعب السوري، في إشارة ضمنية إلى عدم الموافقة على أي خطة مستقبلية تستثني وجود الأسد. وكذلك أعلنت روسيا بشكل حاسم رفضها التدخل الخارجي وخاصة العسكري فى سوريا، حيث أكدت على احترام موسكو للسيادة الوطنية وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وتأكيداً منها على الدعم الذي يحظى به الأسد من قبلها، إستقبلت كبار المسؤولين السوريين وعلى رأسهم الرئيس الأسد أكثر من مرة، كما زار بوتين قاعدة حميميم الجوية الروسية عام 2017 في أول زيارة لرئيس روسي أو سوفياتي لسوريا، وتوجت هذه الزيارة بلقاء الأسد.

وعلى الصعيد الاقتصادي، لم تتوانَ روسيا عن تقديم الدعم للدولة السورية، ففي منتصف حزيران 2011، أعفت موسكو دمشق من ديون بقيمة 9.8 مليارات دولار من ديونها الاجمالية والتي بلغت حتى بدايات الأزمة نحو 13.4 مليار دولار، إضافةً الى العمل على رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين الذي وصل حجمه الى نحو 1.1 مليار دولار عام 2010.[2]

كما تم توقيع اتفاقات بين البلدين في مجال الطاقة بين وزارة النفط والثروة المعدنية السورية وشركة سيوز نفط غاز الروسية، حيثُ حصلت الأخيرة بموجبها على حق التنقيب عن النفط والغاز في المنطقة الممتدة من جنوب شاطئ طرطوس إلى محاذاة مدينة بانياس وبعمق عن الشاطئ يقدر بنحو 70 كيلو متراً وبمساحة

[1] غسان ملحم، قراءة للدور الروسي في الأزمة السورية، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 3072، 5 كانون الثاني 2017.

[2] موريس متى، إستثمارات بالمليارت تدفع في روسيا لدعم الأسد!، صحيفة النهار اللبنانية، 2 كانون الأول 2015.

إجمالية تصل إلى نحو 2190 كيلو متراً مربعاً، بالإضافة إلى حق التنقيب في حقل قارة في حمص الذي يحوي على 437 بليون متر مكعب من الغاز. وكشفت وزارة الكهرباء السورية عن توقيع مشاريع خلال عام 2017 مع روسيا وإيران بقيمة 460 مليون دولار.[1]

كما تم الاتفاق بين الجانبين على افتتاح فروع لشركات روسية ضمن الأراضي السورية، والعمل جار لإقامة قرية الصادرات والواردات السورية الروسية في مدينة اللاذقية، ومن خلال هذه القرية ستتم إقامة فروع لمعامل وشركات روسية في سورية، وفي مرحلة ثانية ستتم إقامة البيت التجاري السوري في روسيا، بهدف دعم وتمويل عمليات التبادل التجاري لهذه القرية وغيرها من المشاريع المشتركة، كما تم إطلاق خط بحري منتظم لنقل البضائع بين مرفأ اللاذقية وميناء نوفورسييسك الروسي.[2]

ومن جهته، دعا الرئيس الأسد الشركات الروسيّة للمشاركة في المشاريع الاقتصادية في سوريا، مؤكداً أن "الأولوية ستكون لهذه الشركات للاستثمار في قطاعات النفط والغاز، وإعادة اعمار سوريا في الفترة المقبلة"[3].

كما تم طبع أوراقٍ نقديةٍ سوريةٍ جديدةٍ في روسيا لاستبدال الأوراق المهترئة ودفع المرتبات والنفقات الحكومية بعد أن رفضت الشركة التابعة للبنك المركزي النمساوي الطبع منذ فرض عقوبات الاتحاد الأوروبي على سوريا عام 2011. وأكدت موسكو على عدم مشاركتها بأي شكل من الأشكال في هذه العقوبات الاقتصادية إذ إن فرضها تم دون تشاور معها.[4]

بل على العكس من ذلك، قامت روسيا بدعم دمشق في مواجهة العقوبات الأمريكية والعربية والتركية، ففي 18 آب 2012 قام وفد برئاسة نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية قدري جميل بزيارة إلى روسيا لبحث مساعدة موسكو لدمشق فى تخطي الأزمة الاقتصادية الناتجة عن العقوبات المفروضة عليها، وتم الاتفاق على أن تقوم موسكو بتقديم قرض لسوريا، وكمية من العملة الصعبة، والاستمرار فى تصدير النفط ومشتقاته إلى سوريا، كما تم الاتفاق على أن تقوم إيران وروسيا والصين بدعم نظام الأسد مالياً بما

---

[1] سوريا توقع مع روسيا وإيران مشاريع بـ460 مليون دولار، صحيفة النهار اللبنانية، 20 كانون الأول 2017.

[2] علي محمود سليمان، قرار رسمي روسي ثابت بدعم سورية اقتصادياً ... الملحق التجاري الروسي في سورية: شركات الطاقة الروسية تنتظر البدء بمشاريع النفط والغاز، صحيفة الوطن السورية، 14-9-2015.

[3] موريس متى، الأسد حسمها... روسيا ستعيد بناء سوريا!، صحيفة النهار اللبنانية، 13 نيسان 2016.

[4] شدوى بسيوني، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية فى الفترة 2011-2016، المركز الديمقراطي العربي، 13 تموز 2016.

مقداره 500 مليون دولار شهرياً من المعاملات المالية تشمل صادرات النفط، وأيضاً ستساعد سوريا ضد "المؤامرة الأجنبية لإغراق الليرة السورية"[1].

وعلى الصعيد العسكري، أعلنت موسكو أنها تورد أسلحة ومعدات عسكرية إلى سوريا بموجب عقود سارية المفعول، وبما يتطابق بصورة كاملة مع القانون الدولي، وكشفت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا عن "وجود خبراء عسكريين روس في سوريا، مهمتهم تتمثل في تدريب العسكريين السوريين على استخدام المعدات الروسية"[2].

وشهد عام 2013 مناورات عسكرية قامت بها البحرية الروسية قبالة الشواطئ السورية فى البحر المتوسط، وصفت بأنها الأضخم من نوعها التي أجرتها القوات البحرية الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، وقد "شارك فيها أكثر من 20 سفينة حربية و3 غواصات انضمت إلى المناورات من الجيوش الروسية المتمركزة فى البحر الأسود وبحر البلطيق"[3]، وحملت هذة المناورات رسائل واضحة إلى الغرب بعدم التفكير فى أي تدخل عسكري فى سوريا.

وعندما شعرت روسيا بوجود خطر حقيقي على النظام السوري حركت قوتها العسكرية معلنةً عن بدء التدخل العسكري بطلب من الحكومة السورية، ووضعت جملة أهداف تسعى إلى تحقيقها من هذا التدخل. هكذا أعلن بوتين أن التدخل هو لضمان استقرار الحكومة الشرعية في دمشق، وتهيئة شروط مسبقة للتفاهم السياسي، فضلاً عن ضرورة محاربة الإرهاب. وفي دلالة على أهمية القرار الروسي، وصفت الكنيسة الأرثودوكسية، الدور الروسي في الأزمة السورية بالمقدس.

لقد جاء التدخل الروسي بعد التهدئة في الجبهة الأوكرانية، وازدياد حدة الأزمة الاقتصادية الروسية، نتيجة العقوبات الغربية، وانخفاض أسعار النفط، مما دفع البعض إلى اعتبار أن هذا التدخل جاء لمحاولة صرف

---

[1] سوريا: نتلقى دعماً شهرياً ب500 مليون دولار من إيران وروسيا والصين، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12632, 29 حزيران 2013.

[2] الخارجية الروسية: توريد الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية إلى سوريا يتطابق مع القانون الدولي، وكالة سبوتنيك، 9-9-2015.

https://goo.gl/wpnber

[3] أحمد سالم أبوصلاح، السياسة الروسية والأمريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الأقليمي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016، ص199.

الانتباه عن الأزمة الداخلية التي تعترضها. في حين أن البعض الآخر ذهب إلى اعتبار أنّ التدخل جاء كنتيجة للاتفاق التركي – الأميركي في 24 تموز 2015 والذي سُمح بموجبه للقوات العسكرية الأميركية باستخدام قاعدة إنجيرليك الجوية لقصف تنظيم داعش، والحديث عن "تضمين الاتفاق إقامة منطقة حظر طيران بمحاذاة الحدود التركية – السورية لدعم إقامة منطقة آمنة على الأرض يمكن أن تمتد حتى 50 كلم في عمق سوريا"[1]، وسط مخاوف موسكو من أن يتخطى استخدام القوات الأميركية لهذه القاعدة ليصل إلى تكرار التجربة الليبية.

ونحن بدورنا نرى أنّ الهدف الأساسي للتدخل الروسي يكمن في أن موسكو تريد التأكيد على الأهمية الكُبرى التي تحتلها دمشق في الاستراتيجية الروسية، والقول أن موسكو قوة كبرى تستطيع الدفاع عن مصالحها وحلفائها، وأن سوريا ستظل أقرب إليها من المحور الغربي – الأطلسي.

لقد صعّدت موسكو حملتها العسكرية بعد تفجيرات باريس في 13 تشرين الأول 2015 والتي راح ضحيتها أكثر من 127 شخص، وعرضت شراكة على فرنسا للقضاء على داعش في سوريا، وروجت لفكرة أن التعاون والتنسيق بين روسيا والغرب سيهزم داعش ويضع حداً للحرب السورية. وأكد وزير الخارجية لافروف على أن هجمات باريس وإسقاط الطائرة الروسية في سيناء، تجعل من المطالب الغربية برحيل الأسد غير مقبولة كشرط مسبق لتوحيد القوات في الحرب ضد داعش. وعلى أثر هذه الأحداث جمدت فرنسا بحثاً سابقاً في المنطقة الآمنة مع تركيا.

لقد أجبرَ التدخل الروسي طيران التحالف الدولي والطيران الإسرائيلي على التنسيق مع موسكو، لفض الاشتباك في الأجواء السورية، وتوج هذا التنسيق بتوقيع موسكو وواشنطن مذكرة تفاهم حول سلامة الأجواء السورية، فضلاً عن توقيف واشنطن لبرنامج تدريب وتسليح المعارضة الذي كانت قد أطلقته عام 2013 بهدف إطاحة الأسد. وهذا ما بدى على أنه اعتراف أميركي واضح بالدور الروسي الذي لا يمكن تخطيه في الأزمة السورية.

كما تمكن التدخل الروسي من تأمين مناطق النظام، وإرباك الغرب، وفرض الشروط الروسية في التسوية. فموسكو دفعت المعارضة بعيداً عن معاقل النظام، ولم تعد تشكل تهديداً حقيقياً عليه. كما تمكنت من إنهاء خطر تفكك الدولة السورية جغرافياً والعمل على إبقائها موحّدة، فيما كان الخبراء الدوليون يستخدمون عبارة

[1] وسيم خليل قلعجية، مرجع سابق، ص334.

"سوريا الصغرى أو سوريا المفيدة"[1] للدلالة على أن الدولة السورية النظامية تمتد من الجنوب في الجولان إلى العاصمة دمشق فالحدود اللبنانية – السورية إلى حمص فالساحل السوري على البحر المتوسط. كما أن التدخل الروسي ساهم في حصار شرق حلب، وجعلها مختبراً لتحقيق الضغط العسكري الروسي، في حال استعصت السياسة، وهو ما يشبه الفوز نقطة بنقطة، بديلاً عن الضربة القاضية.

لم تُخفِ روسيا رغبتها بالتأسيس لوجود دائم في المنطقة عموماً وفي سوريا خصوصاً، واستطاعت من خلال دورها في الأزمة السورية أن تضمن وجوداً طويل الأمد في المنطقة ومنفذاً كبيراً إلى مياه المتوسط الدافئة، فقد عقدت اتفاقاً مع الجانب السوري يشمل "توسيع مساحة القاعدة البحرية العسكرية الروسية في طرطوس وإعطاء الحق لروسيا باستخدامها لمدة 49 سنة"[2]، فضلًا عن إتفاق آخر "يمنح الحق للقوات العسكرية الروسية باستخدام قاعدة حميميم لأجل غير مسمى"[3]. ومن تلك القاعدة بالتحديد أمر الرئيس بوتين بسحب جزء كبير من القوات الروسية العاملة في سوريا على أن "تحتفظ بقاعدة حميميم الجوية وبمنشأة بحرية في طرطوس بشكل دائم"[4]. وفي هذا الانسحاب إشارة واضحة إلى أنّ القوات الروسية أتمت المهمة المطلوبة منها.

ومن جملة الأهداف التي استطاع التدخل العسكري الروسي تحقيقها هي القضاء على البنية الأساسية للمنظمات الإرهابية في سوريا وعلى رأسها تنظيم داعش، وهذا ما أعلنته قيادة الأركان الروسية حيث أشارت إلى أنّه "لم يبقَ أي بلدة أو منطقة في سوريا تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي"[5].

يمكن القول إنّ القادة الروس اعتبروا أن التدخل في الأزمة السورية سيحقق لهم ربحاً في الجهتين، فإذا انتصر بوتين في سوريا سيكسب سمعةً دوليةً بوصفه زعيماً عالمياً، وفي حال فشله لن يخسر شيئاً، وذلك

---

[1] نفس المرجع، ص 332.

[2] مجلس الدوما الروسي يصادق على اتفاقية توسيع القاعدة العسكرية الروسية في طرطوس، وكالة سبوتنيك، 21-12-2017.

https://goo.gl/6xSsjn

[3] حميميم... قاعدة روسية، الجزيرة نت، 17 تشرين الأول 2015.

https://goo.gl/SnFCHp

[4] تفاصيل زيارة بوتين حميميم في سوريا ولقائه الأسد، صحيفة الديار اللبنانية، 11 كانون الاول 2017.

[5] الأركان الروسية تعلن تنفيذ مهمة القضاء على "داعش" في سوريا، صحيفة الديار اللبنانية، 7 كانون الأول 2017.

لأنه سيكون تسبب بمقتل أعداد كبيرة من الإرهابيين من أجل الصالح العام العالمي، كما أن اللوم سيقع على الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها لعدم تعاونهم مع الرئيس بوتين. [1]

وبعد سنوات من هذا التدخل، استطاعت روسيا فرض نفوذها وموقعها في مستقبل سوريا، كما فرض الروس أنفسهم لاعباً أساسياً لا يمكن تجاوز مصالحه خلال صياغة أي حل ممكن للأزمة. كما تمكنت موسكو من خلال تقاربها مع أنقرة تأمين الغطاء السياسي لمسار سوتشي، وظهرت بذلك بمظهر "اللاعب الاول بالحرب وكذلك اللاعب الأول بالعملية السياسية" بحسب ما أفادنا الباحث في الشأن التركي محمد نور الدين. وبات الرئيس الأسد، الحليف لروسيا، بعد أن كانت معظم دول العالم تطالبه بالرحيل الفوري، شريكاً مفروضاً لإطلاق التسوية السياسية على الأقل.

أمّا تركيا فيمكن اعتبارها من أبرز الخاسرين ليس فقط في الأزمة السورية بل في "الربيع العربي" أيضاً. لقد عول قادة حزب العدالة والتنمية على وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم في الدول العربي التي عصفت الأحداث بها منذ عام 2011، مما يمكنها من ممارسة نفوذ كبير على تلك الدول وربما تعميم النموذج التركي في الحكم. إلا أن سقوط حكم الإخوان في تلك الدول وجه صفعة قوية لأنقرة.

لقد جاء حزب العدالة بشعار تصفير المشاكل، والغاء التأشيرات بين تركيا والدول العربية، وإقامة علاقات جيدة معها، وتحقيق التكامل الإقتصادي، وكان ذلك كمرحلة أولى للدخول إلى الدول التي غابت عنها تركيا منذ عام 1918، ومع بداية الأحداث العربية بدأت تتكشف النوايا التركية غير المعلنة والمتمثلة بجعل تلك الدول مناطق نفوذ لها ، وهكذا جاءت الفرصة من خلال الأزمات العربية لترجمة هذه السياسة على أرض الواقع.

يمكن القول، إنّه وفي حال مقارنتنا للدوّر الإقليميّ الذي كانت تلعبه تركيا قبل الأزمات العربية مع دورها الحالي، فهي خسرت ما كان بيدها من مكاسب.

لقد كان نفوذ أنقرة قبل حزب العدالة والتنيمة شبه معدوم في المنطقة، وبعد العدالة والتنمية والسنوات التي تلت أصبح لها موطىء قدم وحضور قوي وإعجاب بالنموذج التركي، بكل المنطقة العربية. ولكن بعد الأزمات العربية خسرت ما كانت قد ربحته بالأساس، وجل ما تريد تحقيقه الآن هو بعض الضمانات الأمنية على الحدود مع سوريا بحيث لا يبقى هنالك إرهابيين، وفق مفهومها، يهددون أمنها. فصحيح أنّ أنقرة ما

[1] وسيم خليل قلعجية، مرجع سابق، ص 335.

قبل العدالة والتنمية كانت عدائية اتجاه العالم العربي، بسبب علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والدول الغربية وإسرائيل. ولكن الفارق بينها وبين المرحلة الحالية أنها لم تتورط ولم تسعَ لإسقاط أنظمة الحكم العربية على الرغم من تلك العدائية. [1]

الوجه الآخر للخسارة التركية، تمثّل بإغراقها بأعداد كبيرة من اللاجئين، بحسب ما أفادنا المتحدث الرسمي باسم الكتلة البرلمانية لحزب الشعوب الديمقراطي المعارض في تركيا النائب محمد علي أصلان. إن الدافع الذي كان يحذو بتركيا لاستقبال اللاجئين السوريين هو الضغط على النظام في سوريا، فبعد أن كان وزير الخارجية التركي أحمد داوود أغلو يقول إن تركيا لا يمكن أن تتحمل أكثر من مئة ألف لاجىء، أصبح عدد اللاجئين يتجاوز المليون وثلاثمئة ألف، أي بنسبة اثنين في المئة من سكان تركيا. ولم يعد يمر يوم من دون حصول أحداث بين المواطنين الأتراك وهؤلاء اللاجئين، يتخللها اشتباكات وتكسير محلات يملكها أو يديرها السوريون. والشكوى الأساسية هي من مزاحمة العامل السوري للعمالة التركية، بسبب رخص الأجر الذي يقبل به العامل السوري. كما أن الأتراك يشكون من الفوضى والضجيج الذي يسببه اللاجئون في مكان سكنهم، ما استدعى فكرة تشكيل شرطة من اللاجئين أنفسهم بضبط الأوضاع. [2]

لقد حاولت أنقرة استغلال قضية اللاجئين للضغط على الاتحاد الأوروبي لتقديم بعض التنازلات، وهكذا عقد الطرفان اتفاقاً في آذار 2016 في هذا الشأن، وقضى الاتفاق بقبول تركيا باستعادة اللاجئين السوريين غير الشرعيين من أوروبا إلى أراضيها مقابل المزيد من التمويل والمحفزات الاقتصادية والسياسية التي تعهد بها الأوروبيون لصالح أنقرة. كذلك سماح الاتحاد الأوروبي بدخول لاجئ مباشرة من تركيا مقابل كل سوري تستعيده تركيا من الجزر اليونانية في بحر إيجه، وإعادة من يحاولون اجتياز البحر إلى تركيا، على ألا يوقف ذلك طلب اللاجئين السوريين بحق اللجوء لأوروبا بشكل قانوني. ورغم مرور عامين على هذا الاتفاق، لم يفِ الاتحاد بتعهداته.

أدى عاملان أساسيان إلى انحسار دور أنقرة وتراجعها على الساحة السورية، أولهما، التدخل العسكري الروسي الذي نتج عنه عملية إسقاط طائرة السوخوي، فقد واجهت تركيا امتحاناً صعباً وقاسياً في سياساتها السورية والإقليمية بعد هذا التدخل، خصوصاً أنها لم تتوقع مطلقاً أن يكون هذا التدخل بهذه الحدة والاندفاع.

[1] مقابلة أجريناها مع الباحث في الشأن التركي محمد نور الدين.

[2] محمد نور الدين، مرجع سابق، ص 442.

وبين ليلة وضحاها استفاقت تركيا لتجد أن روسيا أصبحت جاراً على حدودها الجنوبية. أي أن تركيا باتت بين فكي الكماشة الروسية، وهذه السابقة لم تعهدها تركيا حتى في السلطنة العثمانية.

لقد شكل هذا التدخل صدمة كبيرة للقادة الأتراك، وأكبر أخطاء أنقرة أنها لم تكن متحضرة له. فقد ترتب على هذا التدخل نتائج استراتيجية أرخت بظلالها على السياسة التركية، بحيث انتقلت سوريا من مرحلة الخطر على النظام ووحدة أراضيها إلى مرحلة إلحاق الهزائم بالقوى المعادية للنظام ومنها تركيا والسعودية وقطر.

كما أدى هذا التدخل إلى خرق منظومة قواعد الاشتباك التي وضعتها أنقرة من طرف واحد بعد إسقاط طائرة سورية لطائرة حربية تركية فوق خليج الإسكندرون. فأنقرة كانت تعتبر أن أي طائرة سورية تحلق على عمق خمسة كيلومترات داخل الأراضي السورية هي هدف لها. أما بعد التدخل الروسي، فالطائرات الروسية لا تكتفي بالتحليق فوق تلك الكيلومترات الخمس بل انتهكت أكثر من مرة المجال الجوي التركي، ورداً على ذلك، أسقطت أنقرة طائرة السوخوي. [1]

أمّا العامل الثاني الذي أدى إلى تراجع الدور التركي، فهو ظهور كيانية كردية بشمال سوريا بدعم من حليفتها الاستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية، وهكذا وجدت أنقرة نفسها بين خيارين، إما البقاء بالتماهي مع السياسة الأميركية والقبول بالمشروع الكردي في سوريا، وإما فتح خطوط مع الخصم التاريخي لها، أي روسيا. وهنا كان الخيار التركي بالانحياز إلى فتح النوافذ مع روسيا خصوصاً أنّ المشروع الكردي كان يتقدم ويكاد يوصل منطقة كوباني بعفرين. ففي تلك اللحظة بالتحديد، أدركت تركيا خطر إقامة شريط كردي من الحدود العراقية إلى لواء الإسكندرون.

هذان العاملان أديا إلى تجميد التدخل التركي بالداخل السوري وبدء انحساره تدريجياً، كما دفعا تركيا إلى تقديم التنازلات لروسيا من أجل تحقيق بعض المكاسب التي تهمها، وهكذا جاء التخلي التركي عن دعم بعض المجموعات المسلحة ورفع الغطاء عنها، خصوصاً في منطقة شرق حلب، كما أن مشاركتها بمسار أستانا وسوتشي للحل يأتي في نفس السياق. وأسفرت هذه السياسة التركية الجديدة عن تحقيق الجيش السوري التقدم في مناطق كانت عصية عليه. وبالمقابل، حصلت أنقرة على ثمن هذه السياسة من خلال

[1] وسيم خليل قلعجية، مرجع سابق، ص 347.

سماح روسيا بدخول الأتراك إلى بعض مناطق الشمال السوري من خلال عملية درع الفرات، وبالتالي كسر "الكريدور الكردي"[1].

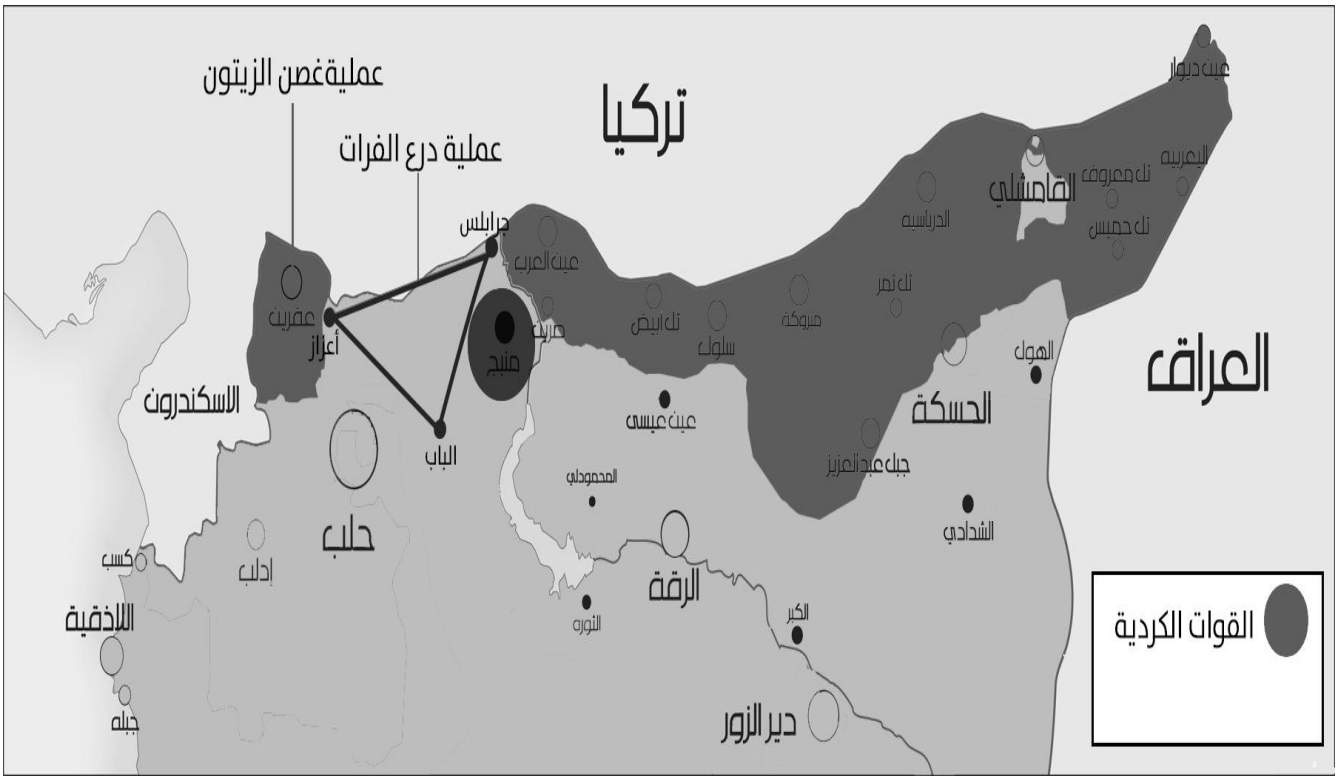

إعداد: الطالب مهدي كريّم، تنفيذ: موسى شغري

تُشير هذه الخريطة إلى مناطق النفوذ الكردية على الحدود مع تركيا، وتُظهر عملية درع الفرات التي استطاعت أنقرة من خلالها الوصول إلى مثلث (جرابلس – الباب – أعزاز)، وبالتالي منع الأكراد من وصل مناطق سيطرتهم بين شرق الفرات وعفرين. كما تبيّن عملية غصن الزيتون التي تحاول من خلالها القوات التركية السيطرة على منطقة عفرين. وفي نظرة استشرافية لتوزع القوى في تلك المنطقة، أفادنا العميد المتقاعد في الجيش اللبناني خليل الحلو أن تركيا قد تكتفي بالتمركز في بعض المناطق شمال عفرين دون إحكام السيطرة عليها، ولكنها في الوقت عينه مستعدة لخوض معارك كبيرة من جهة، وتقديم تنازلات من جهة أخرى منعاً لسيطرة الأكراد على مثلث (جرابلس – الباب – أعزاز)، إذ إن ذلك يعني أن الدولة الكردية المنشودة ستصبح أمراً واقعاً. ويبقى أن نُشير إلى أن منبج هي المدينة الوحيدة التي تتواجد فيها قوات

[1] عبارة استخدمها الباحث في الشأن التركي محمد نور الدين أثناء المقابلة التي أجريناها معه.

أميركية إلى جانب القوات الكردية غرب نهر الفرات، وهذا ما يطرح علامات استفهام حول قدرة تركيا على تطهير كامل غرب الفرات، كما يُصرّح مسؤوليها.

إنّ أحد أبرز دلائل فشل المشروع التركي في سوريا، هو التضارب في التصاريح بين المسؤولين الأتراك، والذي ظهر جلياً بعد إعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ختام زيارته لروسيا ولقاء نظيره الروسي فلاديمير بوتين في 23 أيلول 2015، أنّ "تركيا تقبل بأن يكون للرئيس الأسد دور في المرحلة الانتقالية في إطار الحل السياسي للأزمة السورية"[1]، وكان ذلك مفاجأة تركية مدوية. ولكن بعد أيام قليلة على هذا الموقف، خطب رئيس الحكومة التركية أحمد داوود أغلو من على منبر الأمم المتحدة في نيويورك قائلاً إنّ الحل السياسي في سوريا مع بقاء نظام الأسد غير ممكن.

هذا التضارب يدل بشكل أو آخر على أن الأتراك لم يحسموا قرارهم بأن يكونوا شركاء ولو غير مباشرين للدولة السورية، وأن أنقرة لا تزال تتخبط فيما يجب أن تكون عليها سياستها في المرحلة المقبلة، في ظل الخلافات مع الولايات المتحدة الأميركية، وعقد تفاهمات مع روسيا تحت الضغط.

كما أن التصريحات التركية بشأن توجهها إلى مناطق شرق الفرات للقضاء على قوات سوريا الديمقراطية، حيث منطقة النفوذ الوحيدة للولايات المتحدة الأميركية في سوريا، لا يعدو كونه محاولة تركية لامتلاك أوراق ضغط، فالدخول إلى تلك المنطقة لا يمكن أن يتم إلا بتوافق تركي – أميركي، إذ إن تركيا لن تستطيع، في ظل توازن القوى الحالي، تحمّل تكلفة تجاوز الخطوط الحمراء للولايات المتحدة.

هذه الخطوط الحمراء دفعت واشنطن إلى اتخاذ قرار بقصف قوات تابعة للنظام السوري في دير الزور، بعدما "باشروا بشن هجوم ضد مقر مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية، الذي كان بعض المستشارين الأمريكيين يعملون فيه"[2]. وبذلك تكون الولايات المتحدة الأميركية قد وجهت رسالة ليس فقط إلى سوريا وحلفائها، وإنما لتركيا أيضاً، مفادها أنها لن تتوانى عن تحريك قوتها العسكرية في حال تعرُض مناطق نفوذها لأي هجوم.

يمكن الاستنتاج مما تقدم أن التدخل الروسي والتركي في الأزمة السورية أفضى إلى النتائج التالية:

---

[1] وسيم خليل قلعجية، مرجع سابق، ص 344.

[2] واشنطن ترسم بالنار والدم خطاً أحمر شرق الفرات، صحيفة النهار، 9 شباط 2018.

1- إستطاعت موسكو حماية مصالحها في سوريا المتمثلة بالقاعدة العسكرية التابعة للبحرية الروسية في مدينة طرطوس وقاعدة حميميم الجوية، بالإضافة إلى عقد اتفاقات مع الجانب السوري يضمن التواجد الروسي على الأراضي السورية للسنوات القادمة.

2- تمكنت روسيا من المحافظة على مصالحها الاستراتيجية، حيث بعث الرئيس فلاديمير بوتين رسالة للعالم بتدخله في سوريا مفادها أن روسيا لا تزال قوة يعتد بها على الساحة الدولية، وخصوصاً بعد الإطاحة بحلفاء مثل صدام حسين ومعمر القذافي.

3- قتال الجماعات الإسلامية، حيث يوجد قلق لدى الشعب الروسي من تنامي هذا الخطر الذي أدى إلى استهداف روسيا بعدد من الهجمات نفذها إسلاميون متشددون من الشيشان منذ العام 1990.

4- التسويق للأسلحة الروسية من خلال عمليات استعراض الأسلحة من طائرات وصواريخ وأنظمة عسكرية مما يعتبر دعاية للتصنيع العسكري الروسي.

5- سقوط نظرية تصفير المشكلات مع شبه الاستحالة بإمكانية إعادة بنائها، إذ إن الموقف التركي من الأزمة خلق حاجزاً نفسياً لدى العديد من الدول العربية يمنعها من الوثوق بتركيا.

6- نجاح أو فشل سياسة تركيا بالضغط على الاتحاد الأوروبي بشأن اللاجئين السوريين يبقى رهن تطور مسار المحادثات بينهما.

7- تمكنت أنقرة من منع وصل المناطق الكردية بين ضفتي نهر الفرات من خلال عملية درع الفرات.

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الروسية – التركية

بعد 6 سنوات على بداية الأزمة السورية، وانخراط روسيا وتركيا بها في جبهات متقابلة، إستطاع قادة البلدين إدراة الخلاف بينهما والتوصل إلى نقاط مشتركة كان لها أثر كبير في تغيير خارطة توزع القوى على الأراضي السورية.

لا شك أن النظرة الروسية والتركية إلى العلاقة المشتركة بينهما تتخطى قضية الأزمة السورية، لتشمل قضايا لا تقل أهميّة عنها، خصوصاً أن الدولتين يجمعهما سعي مشترك للعب دور أكثر فعالية على المستوى الدولي. لذا فإن رسم مشهد مستقبل العلاقات بينهما يستلزم التطرق إلى أبرز القضايا التي قد تشكل مجالات تقارب مستقبلة بينهما، وكذلك التطرق إلى العقبات التي قد تدفع هذه العلاقة إلى التشرذم والافتراق.

لقد شكل البُعد الاقتصادي بين موسكو وأنقرة حجر الزاوية الأساس لتوطيد العلاقة بينهما، فقد بلغ معدل التبادل التجاري الإجمالي بين الدولتين في نهاية عام 2012، ما يقارب 33.303 مليار دولار، إذ صدّرت تركيا إلى روسيا ما قيمته 6.683 مليار دولار، واستوردت منها ما قيمته 26.620 مليار دولار، ويبدو واضحاً أن الميزان التجاري يميل إلى مصلحة روسيا، والسبب في ذلك يعود إلى اعتماد تركيا بشكل كبير على استيراد الطاقة من روسيا. [1]

وفي قطاع الاستثمارات، بلغت استثمارات تركيا في روسيا 6 مليارات دولار في نهاية عام 2012، كما بلغت استثمارات الثانية في الأولى 4 مليارات دولار في العام عينه. كما قامت الدولتان بتخفيف الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المتبادلة، الأمر الذي يصب في مصلحة المنتجات التركية المصدّرة إلى روسيا. كما قامتا بإلغاء تأشيرات الدخول بينهما، وهو ما نشّط قطاع السياحة حتى بلغ عدد السياح الروس في تركيا نحو 4 ملايين روسي في نهاية عام 2012، في مقابل 400 ألف سائح تركي يزورون روسيا. وبهذا التعاون تُعد روسيا الشريك التجاري الثاني لتركيا، بعد الاتحاد الأوروبي إذا اعتبر كياناً واحداً، كما تُعد تركيا سابع أكبر شريك تجاري لروسيا عام 2012. [2]

---

[1] معمر فيصل خولي، مرجع سابق، ص97 – 98.

[2] نفس المرجع.

كما وقعت الدولتان عام 2010 اتفاقاً بشأن التعاون في بناء وتشغيل محطة أكويو للطاقة النووية، بالقرب من مدينة مرسين جنوبي تركيا. ويعتبر هذا المشروع الأول من نوعه إذ "يحتوي على 4 مفاعلات من تلك التي تعمل بالماء الثقيل، وتبلغ الطاقة الإنتاجية 1200 ميغاواط لكل واحد منها"[1]. كما تبلغ تكلفة المشروع حوالي 20 مليار دولار أمريكي. ومن المنتظر أن يتم تشغيل الوحدة الأولى بالمحطة في عام 2023 واستكمال بنائها في عام 2026. لذا فإن هذه الشراكة الاقتصادية الواسعة والمرشحة للتطور تفرض على الدولتين إدارة الخلافات بشكل لا يؤدي إلى وقوع أزمات بينهما، أو بالحد الأدنى، معالجة الأزمات بينهما بشكل سريع، وهذا ما حدث عند إسقاط طائرة السوخوي الروسية.

بالإضافة إلى العامل الاقتصادي، يُشكل مجال الطاقة عاملاً أساسياً للتقارب بينهما، فقد اعتبر بوتين في أثناء زيارته لتركيا في كانون الأول 2014 للمشاركة في الإجتماع الخامس لمجلس التعاون الروسي التركي المشترك رفيع المستوى أنّ "الطاقة في العقود الاخيرة لعبت دور القاطرة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، فتركيا هي ثاني أكبر مشترٍ بعد ألمانيا للغاز الطبيعي الروسي الذي يجري توريده عبر الممر الغربي المار عبر أراضي أوكرانيا ومولدوفا ورومانيا وبلغاريا، وكذلك من خلال خط أنابيب السيل الازرق"[2].

وفي الزيارة عينها، وضع الرئيسان بوتين وأردوغان الحجر الأساس للتعاون المشترك في مجال الطاقة من خلال الإعلان عن مشروع السيل التركي، حيث قال بوتين في تصريح مشترك مع أردوغان إن "هناك تدهوراً لعلاقاتنا مع بعض الدول، لذا ثمة حاجة ماسة لمشروع جديد ينقل طاقتنا عبر تركيا كبديل لمشاريع الخطوط السابقة"[3].

وترجمةً لهذا الموقف، أعلن بوتين خلال الزيارة عينها إلغاء مشروع السيل الجنوبي، الذي كان من المفترض أن يمر من تحت مياه البحر الأسود عبر بلغاريا إلى جمهوريات البلقان والمجر والنمسا وإيطاليا، وتخلت

---

[1] تركيا تشهد بناء محطة للطاقة النووية، وكالة سبوتنيك، 3 شباط 2017.
https://goo.gl/2PRT5H

[2] محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص 7.

[3] السيل الجنوبي والسيل التركي.. أيها سيدخل حيز التنفيذ، موقع ترك برس، 2 أيلول 2016.
https://goo.gl/BFMG78

حينها موسكو عنه بسبب عرقلة المفوضية الأوروبية تنفيذه بحجة أن المشروع لا يفي بمعايير الحزمة الثالثة من الطاقة، التي تحظر احتكار شركة واحدة لإنتاج ونقل وتوزيع الغاز.[1]

هكذا قررت موسكو التعويض عن مشروع السيل الجنوبي بمد أنابيب لنقل الغاز عبر تركيا أو ما يسمى بالسيل التركي، ليصل إلى حدود اليونان، وإنشاء مجمع للغاز هناك، لتوريده فيما بعد لمستهلكي جنوب أوروبا.

إعداد: الطالب مهدي كريّم، تنفيذ: موسى شغري

يتألف هذا المشروع من أربعة خطوط تبلغ قدرتها الإمدادية الإجمالية 63 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً، وتقتصر المرحلة الأولى من المشروع على مد خط وحيد من الخطوط الأربعة بطاقة استيعابية تناهز 16 مليار متر مكعب سوف تذهب كلها لسد احتياجات تركيا من الغاز الطبيعي.[2]

[1] اتفاق بين تركيا وروسيا على تنفيذ خط الغاز، صحيفة العربي الجديد، 12 آب 2016.

[2] نفس المرجع.

إلا أن توتر العلاقات بين البلدين في أعقاب إسقاط الجيش التركي لطائرة السوخوي الروسية، دفع موسكو إلى تعليق المفاوضات مع أنقرة بخصوص تنفيذ المشروع. ومع تخطي هذه الأزمة، عادت المفاوضات من جديد بينهما ليعلن أردوغان عن وجود اتفاق مع موسكو ينص على مساهمة تركيا في تمويل هذا المشروع مناصفة مع الجانب الروسي.

تكمن أهمية المشروع بالنسبة لروسيا أنه يؤمّن لها ممرّاً لإمدادات الغاز إلى أوروبا لا تمر بدولة من دول الاتحاد الأوروبي، فلطالما كانت أوكرانيا البلد الرئيسي الذي تمر عبره الأنابيب التي تمد أوروبا بالغاز الروسي، إذ إن أكثر من 80% من واردات أوروبا الغازية من روسيا كانت تعبر من الأراضي الأوكرانية. لكن تأزم الأوضاع بين موسكو وكييف جعل روسيا تُقدم على قطع إمدادات أوروبا من الغاز بضعة أيام في كانون الثاني 2009، مما حرم عدة بلدان أوروبية مثل: بلغاريا، وصربيا، وكرواتيا، واليونان من الغاز الضروري للتدفئة في فصل الشتاء.

لذا وضعت روسيا هدفاً استراتيجياً يتمثل بالتقليل من أهمية أوكرانيا كبلد عبورٍ رئيسيّ للغاز الروسي لأوروبا، وهكذا عمدت عام 2011 في شراكة مع ألمانيا إلى بناء خط أنابيب بحري باسم نورث ستريم يمر عبر بحر الشمال ويسمح بتوريد 55 مليار متر مكعب من الغاز الروسي سنوياً إلى ألمانيا مباشرة. وبهذا أصبحت كمية الغاز الروسي التي تنقل عبر أوكرانيا أقل من 49% من الكمية الإجمالية للإمدادات الروسية لأوروبا. ومشروع السيل التركي يصب في الهدف نفسه.

من جهة أخرى، سعت الدول الأوروبية للتخلص من الاعتماد على الغاز الروسي، حتى قبل اندلاع الأزمة في أوكرانيا بسنوات، وذلك من خلال تدشين مشروع لنقل الغاز الطبيعي من بحر قزوين عبر أذربيجان، وعلى طول امتداد الأراضي التركية مروراً برومانيا وبلغاريا والمجر، ووصولاً إلى الحدود النمساوية، وذلك بتمويل أوروبي مشترك وبدعم أمريكي، واطلق عليه اسم خط أنابيب نابوكو.

ويُعتبر مشروع السيل التركي مهماً كذلك بالنسبة لتركيا التي تعمل على أن تصبح مركزاً لتسويق الغاز من مناطق آسيا والدول العربية إلى أوروبا، إذ يضمن لها ذلك تلبية احتياجات الطاقة المتزايدة من جهة، ويجعلها دولةً محوريةً في استراتيجية الطاقة الأوروبية من جهة أخرى. وبالتالي يساهم هذا المشروع في ترسيخ مكانتها أوروبياً في ظل سعيها للانضمام للاتحاد الأوروبي، كما أن تركيا في حال نجاح المشروع ستجني مبالغ كبيرة من خلال رسوم الترانزيت إلى أوروبا.

وفي المجال الثقافي، وجدت الدولتان فرصةً للتعاون بينهما حيث جرت عام 2007 في تركيا فعاليات سنة الثقافة الروسية. أما عام 2008 فشهد فعاليات سنة الثقافة التركية في روسيا. كما تقرر ضمن إطار اجتماع مجلس التعاون التركي – الروسي رفيع المستوى الذي عُقد تحت رئاسة أردوغان وبوتين أن يكون عام 2019 عاماً للثقافة والسياحة المتبادلة بين البلدين. حيث سيقوم البلدان طيلة عام 2019 بتبادل النشاطات الثقافية من قبيل تنظيم المؤتمرات الأدبية والمعارض والحفلات الموسيقية والعروض السينمائية والمسرحية والأوبرالية. كما ستُنظم معارض متبادلة لتعريف الفنون التقليدية والمعاصرة لكلا البلدين وستقام مشاريع مشتركة وإجراء تبادل للبرامج بين محطات التلفزة التركية والروسية. ومن المنتظر أن تساهم هذه الخطوات الجديدة في المجال الثقافي في إكساب التعاون السياحي أيضاً بين البلدين قيمةً إضافيةً خلال السنوات المقبلة، مما ينعكس بطبيعة الحال على تطوير مجمل العلاقات الثنائية بينهما.

لقد شكل إعلان الدولتين في كانون الأول 2017 عن التوصل لاتفاقية شراء تركيا منظومة صواريخ اس 400 الدفاعية[1] من روسيا حدثاً بالغ الأهمية، ودلالةً واضحةً على التقارب الذي جمع البلدين أكثر من أي وقت مضى. إذ إن هذه الخطوة حملت العديد من المؤشرات المهمة، خصوصاً أن أنقرة اعتمدت لفترات طويلة وبشكل كامل على الغرب فيما يتعلق بملف التسلح.

لقد اعتبرت هذه الخطوة بمثابة "خرق روسي مهم للناتو"[2]، مما استدعى تحفظات غربية باعتبار أن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي يعتبر روسيا أكبر تهديد له. وتكمن أهمية هذه الصفقة في أنها أعطت زخماً غير مسبوق للعلاقات الثنائية بين البلدين، فلم يعد الحديث مقتصراً على التعاون الاقتصادي والتجاري واستيراد الغاز الطبيعي، ولا عن المشاريع العملاقة مثل محطة أكويو للطاقة النووية ومشروع السيل التركي لنقل الغاز الطبيعي، ولا حتى تلاقي المصالح المشتركة في سوريا مثلاً. بل إن تلك الخطوة تعدت كل ذلك لتصل إلى تعاون ذو بعد استراتيجي واضح يشمل سلاحاً غير عادي لم تُقدم موسكو حتى الآن على بيعه إلا للصين، وهذه إشارة مهمة لموقع تركيا في المنظور الاستراتيجي الروسي مستقبلاً.

---

[1] ستشكل منظومة أس 400 إضافة نوعية للجيش التركي حيث إنها قادرة على تدمير أهداف من مسافات بعيدة، يصل عدد الأهداف التي بإمكانها تتبعها في وقت واحد إلى ثلاثمئة، ويبلغ مدى تدمير الطائرات ما بين ثلاثة و240 كيلومترا، بإمكانها تدمير جميع أنواع المقاتلات واعتراض الصواريخ المجنحة.

[2] مقابلة أجريناها مع الباحث في الشأن التركي محمد نور الدين.

ولدى الطرفين نظرة مشتركة لإقامة منظمة تعاون باسم إتحاد أوراسيا، فهذا المشروع ليس غريباً عن تركيا وسائر دول اسيا الوسطى، فهي على علم به وتدور حوله نقاشات ودراسات كثيرة، ولا شك أن حصول الإتحاد بين دول مختلفة الثقافة واللغة والحضارة في أوروبا، شكّل حافزاً لروسيا الاتحادية وغيرها من دعاة الاتحاد الأوراسي إلى تحقيق هذا المشروع. [1]

ولكن البعض يرى أن هذا التوجه تعترضه العديد من العقبات، إذ إن مصلحة موسكو لا تسمح بوجود أنقرة في مثل هذا الإتحاد، ذلك أن الاتحاد الأوراسي سيكون فيه شعوب ودول من عروق تركية كأذربيجان، والقوقاز الشمالي، وداغستان، والشيشان، وتترستان، واسيا الوسطى. لذا فإن روسيا تخشى من أن يكون للجناح التركي من أوراسيا الغلبة على حساب الجناح السلافي الذي تمثله روسيا وبيلاروسيا وجزء من أوكرانيا. [2]

وأمام هذه المجالات التي تُشكل دافعاً لزيادة حجم التعاون والإلتقاء بين الدولتين، ثمة على الضفة الأخرى عقبات تعترض التقارب المستقبلي بينهما، وتتمثل بالتالي:

أولاً: العلاقات التركية – الأمريكية، فمن المعلوم أن العلاقات التركية الأمريكية ذات خصوصية متميزة، بما يفرض على تركيا أن تحسم خياراتها بشأن تقاربها مع روسيا، فإذا كان صحيحاً أن وقوف تركيا إلى جانب روسيا قد يعزز فرصها في أن تصبح مضخة لتدفقات النفط القادمة من منابع احتياطيات النفط والغاز الكبرى في العالم في آسيا الوسطى، كما سيمنحها العديد من الفوائد على أكثر من صعيد، إلا أنه من الصحيح أيضاً أن تقاربها من موسكو يؤدي أيضاً إلى تعاظم النفوذ الروسي في المنطقة، وهو ما يتعارض بدوره مع مواقف الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة. حيث يؤدي هذا التقارب إلى تراجع للنفوذ الأمريكي وهو ما سيشكل خسارة استراتيجية نوعية لها، بما قد يدفعها إلى استخدام بعض الأسلحة ضد تركيا كتحريك قضية الأكراد التي تُشكل هاجساً أساسياً لأنقرة أو إثارة القضية الأرمينية بتبني الرؤية الأرمنية، وأيضاً دعم الموقف اليوناني إزاء استقلالية قبرص، فضلاً عن الورقة الكبرى وهي نسفها لطموحات تركيا وعرقلة دخولها إلى الاتحاد الأوروبي. [3]

---

[1] وسيم خليل قلعجية، مرجع سابق، ص 188.

[2] مقابلة أجريناها مع الباحث في الشأن التركي محمد نور الدين.

[3] زياد عبدالوهاب النعيمي، "الرؤية الأمريكية في دور تركيا الإقليمي"، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2009.

وبمجمل الأحوال، فإن تصاعد الصراع الأميركي – الروسي قد يدفع تركيا إلى اتخاذ موقفٍ حاسمٍ مع أحد الطرفين مما سينعكس سلباً على علاقتها مع الطرف الآخر.

ثانياً: العلاقات التركية – الجورجية، إذ تربط تركيا مع جورجيا، جارتها من الغرب، علاقات خاصة وتتضامن معها، حيث تعيش جالية أبخازية من أصول تركية مسلمة كبيرة في جورجيا، كما هي المكان الذي يمر منه أنبوب النفط الآذري الواصل إلى ميناء جيهان التركي، فضلاً عن ممر خط الحديد الذي سيربط تركيا وأذربيجان وسيكون منها أيضاً، لذا ترى تركيا أن هذه العلاقة تشكل عنصر توازن مهم في دعم علاقاتها بدول القوقاز. هكذا وجدت تركيا نفسها في موقف صعب عندما قام الروس باجتياح جورجيا في 8 آب 2008، ورغم محاولة أنقرة تبني النهج الحيادي في هذه الأزمة، من خلال البقاء على مسافة واحدة من الجميع. إلا أنه من الصعوبة أن تنجح في الالتزام بحياديتها مع وقوع أزمة مستقبلية.

ثالثاً: الأقلية التتارية في شبه جزيرة القرم، فقد سلّطت الأزمة الأوكرانية عام 2014 وما تلاها من أحداث ولاسيما ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم الضوء على الأقلية التتارية التي تعيش في شبه الجزيرة والتي يبلغ عددها 260 ألفاً من التتار الموالين لأوكرانيا والمعادين لروسيا. [1]

تنظر تركيا إلى هؤلاء التتار على أنهم أقلية تركية وجزء من العالم التركي، ففي الفترة قبل بداية العصر الحديث كان سكان شبه جزيرة القرم ينتمون بشكل شبه كامل للعرق التركي ويتحدثون اللغة التتارية، مما جعل شبه جزيرة القرم ولاية في الكومنولث تحت حكم الإمبراطورية العثمانية. ورغم ذلك، فرضت الامبراطورية الروسية سيطرتها تدريجياً على أقاليم ولاية القرم مع توسعها في حوض البحر الأسود. وفي عام 1774 تخلى العثمانيون عن سيطرتهم على ولاية القرم التي أصبحت بعد ذلك ولاية مستقلة، ولكن سرعان ما ابتلعتها الامبراطورية الروسية. [2]

يُعارض التتار بشدة عودة الحكم الروسي إلى شبه جزيرة القرم، لذا شارك العديد منهم في مسيرات مناهضة لروسيا عقب الإطاحة بالزعيم الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش عام 2014 وذلك على الرغم من أنها تُعتبر حصنًا للموالين لروسيا. [3]

---

[1] ميلاد حنا نمور، مرجع سابق، ص243.

[2] سونر جاغابتاي وجيمس جيفري، "ردود فعل تركيا الخافتة على أزمة جزيرة القرم"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، العدد 2219، 4 آذار 2014.

[3] المرجع نفسه.

وبعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، بقيت قضية الأقلية التتارية تشكل دافعاً أساسياً لرفض أنقرة الاعتراف بالوضع الجديد، إذ أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أنّ بلاده "لم تعترف بضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا، ولن تعترف بذلك الضم غير الشرعي في المستقبل"، وشدد على أن "روسيا ضربت القوانين الدولية بعرض الحائط من خلال ضمها للقرم"[1]. لذا فإن وقوع أي أزمة مستقبلية بين أوكرانيا وروسيا سيشكل تحدياً كبيراً لتركيا، وقد يؤدي بها إلى اتخاذ مواقف معادية لموسكو.

رابعًا: السعي التركي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وما يرافقه من تنازلات قد تُجبَر أنقرة على تقديمها، بالإضافة إلى عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي وما تفرضه هذه العضوية من التزامات واستحقاقات على الجانب التركي الالتزام بها، والتي من الممكن أن تتعارض مع المصالح والأهداف الروسية حيال بعض قضايا المنطقة، وهو ما يضع العلاقات التركية الروسية على المحك. وهذا ما حدث عام 2011، عندما أعلنت أنقرة موافقتها على إنشاء محطة رادار للحلف في محافظة ملاطيا التركية، وظيفته الأساسية مراقبة صواريخ العدو البالستية عند إطلاقها وتحديد نوعها ومسارها والنقطة التي تستهدفها. أي سيساعد هذا الرادار على حماية الأراضي التركية وأراضي الدول الأوروبية الأعضاء في الناتو من الدول التي تمتلك قدرات إطلاق صواريخ باليستية. وبما أن الدول التي تمتلك هذا النوع من الصواريخ هي إيران وروسيا والصين وكوريا الشمالية، إذاً يمكن القول إنّه من الناحية النظرية على الأقل فإن هذا الرادار موجه ضد هذه الدول.

وجدت أنقرة في هذه الصفقة فرصة لتعزيز موقعها السياسي والعسكري داخل الناتو باعتبار أن هذا الدرع سيجعل منها عضواً لا يمكن الاستغناء عنه. كما أنه سيعزز من قدراتها الدفاعية وحماية أمنها القومي، فهي محاطة بدول تتمتع بقدرات صاروخية ونووية، لذا من الواجب عليها تأمين أراضيها ضد أي اعتداء قد يحصل خصوصاً في ظل سباق الدول لتطوير قدراتها الصاروخية والبالستية والنووية، وإذا ما أرادت تركيا إقامة أنظمة الدفاع الصاروخية هذه فإن التكلفة ستكون باهظة جداً وهي ليست مضطرةً لذلك ما دامت عضواً في حلف الناتو. في المقابل، رأت موسكو في هذا الرادار نوعاً من العودة إلى سياسات الحرب الباردة، كما رأت في قبول تركيا نشر الرادار على أراضيها خطراً إضافياً على أمنها القومي.

[1] أردوغان: لم ولن نعترف بضم القرم إلى روسيا، الجزيرة نت، 10-3-2016

https://goo.gl/DtD1Qh

خامساً: قطاع الطاقة، فكما شكل هذا المجال أحد ركائز التعاون بين البلدين، يمكن أن يكون أيضاً سبباً للخلاف والتنافس بينهما، إذ إنّ بروز مصلحة روسية بإيجاد خطوط جديدة لإمدادات الطاقة بعيداً عن الأراضي التركية سيعني نهاية طموح تركيا في أن تصبح جسراً لنقل الغاز الروسي عبر إقليمها إلى أوروبا.

سادساً: أزمة إقليم ناغورني قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان، حيثُ تنعكس هذه الأزمة سلبياً على العلاقات التركية – الروسية منذ عام 1999، فروسيا تدعم أرمينيا في حين أن تركيا تساند أذربيجان، وفي الأول من نيسان 2016 عادت الإشتباكات المسلحة بين الطرفين ليعود الخلاف التركي الروسي حيالها، حيثُ اتهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان روسيا بأنها طرف في نزاع ناغورني قره باغ، في حين أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن موسكو لا تتهم أنقرة بتصعيد التوتر في الإقليم. لذا فإن عودة التوتر إلى هذه القضية قد يؤدي إلى عودة التصعيد التركي الروسي المتبادل.

سابعاً: القضية القبرصية، حيث تدعم تركيا قبرص الشمالية المعروفة بقبرص التركية في حين أن روسيا تنادي بالتسوية العادلة والقابلة للاستمرار، في نظرة تبدو أنها أقرب إلى قبرص اليونانية، وهذا ما بدا واضحاً خلال زيارة وزير الخارجية لافرورف عام 2015 إلى قبرص اليونانية حيث شكر القبارصة اليونانيين على موقفهم الداعم لروسيا، إثر قيام أنقرة بإسقاط الطائرة الروسية على الحدود السورية، مشيراً إلى دعمه لإيجاد حل فدرالي للقضية القبرصية، وبينما التقى لافروف بكل من وزير خارجية القبارصة اليونانيين، ورئيس الجمهورية، رفض رئيس جمهورية قبرص التركية، دعوة لافروف له للقائه في المنطقة العازلة، معتبراً أن مقاربة لافروف للجانبين ليست متساوية.[1]

من الواضح أنّ جزءاً من هذه القضايا له جذور تاريخية سابقة لحزب العادلة والتنمية في تركيا وللرئيس بوتين في روسيا، إلا أنّ الدولتين استطاعتا إدارة هذه الخلافات بشكل يتماشى مع تطوير العلاقة الثنائية بينهما. وبقي هذا التوجه قائماً إلى حين تصادم المشروعين التركي والروسي في سوريا بشكل مباشر مما أعادهما إلى المربع العدائي وأجج القضايا الخلافية مرة أخرى.

لذا فإن أهمية التلاقي الروسي التركي حيال الأزمة السورية في العديد من النقاط التي سبق وأشرنا لها يكمن في أنّ آثاره ستتعدى حدود الأراضي السورية ليشمل قضايا دولية ذات أهمية بالغة لكلا الدولتين.

[1] باسم دباغ، قبرص في قلب الصراع بين روسيا وتركيا، صحيفة العربي الجديد، 4 كانون الأول 2015.

خاتمة:

لقد أدى وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة عام 2000 ووصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002 إلى انتهاج الدولتان سياسة خارجية متقاربة ارتكزت بشكل أساسي على البُعد الاقتصادي، ومن خلال هذه السياسة تطورت العلاقة بينهما بشكل لافت، لذا لم تشهد الفترة الممتدة من عام 2000 إلى بداية الازمة السورية عام 2011 أي نوع من الإختلاف بين الدولتان. بل على العكس من ذلك، تمكنتا من إدارة الخلافات التاريخية بينهما بطريقة إيجابية تمنع من تهديد العلاقة الثنائية المرشحة للتطور، وذلك على الرغم من عضوية أنقرة في حلف شمال الأطلسي الذي يحاول تطويق روسيا واختراق دول الاتحاد السوفياتي السابق.

وفي الوقت الراهن، يبدو واضحاً أن الواقعية السياسية والمصالح الوطنية التي تحرك السياسة الخارجية الروسية والتركية تفرض على الدولتين الالتقاء والتقارب، إلا أنّ هذه الواقعية لم تتمكن من إلغاء الطموحات الذاتية والعداء التاريخي بينهما والذي يظهر بين الحين والآخر في أكثر من منطقة في العالم، فالتوافق المرحلي في بعض الملفات لا يعني بأي حال من الأحوال التحالف التام.

فلطالما حكمت العلاقات الروسية التركية عبر التاريخ معادلة التنافس والمواجهة وتوسيع النفوذ على حساب الطرف الآخر من أجل إضعافه والانقضاض على مناطق نفوذه، وهذا ما ظهر جلياً في السنوات الأولى للأزمة السورية، حيث شكلت الساحة السورية نموذجاً لصراع النفوذ بينهما من خلال الدعم التركي للمعارضة السياسية والعسكرية مقابل الدعم الروسي للدولة السورية، وصولاً للانخراط في تفاصيل الأزمة والتدخل المباشر بها.

كان من الطبيعي أن يؤدي هذا الاختلاف حيال قضية بأهمية الأزمة السورية، والتي يرى البعض أنها ستحدد مستقبل التوازنات الدولية وموقع كل طرف وقوته على الساحة الدولية، إلى الاصطدام وتصعيد المواجهة إلى حدّها الأقصى، وهذا ما تبيّن من خلال تعليق رئيس الوزراء التركي آنذاك أحمد داوود أغلو على إسقاط طائرة السوخوي الروسية بقوله "أنا بنفسي أمرت بإسقاط الطائرة"، بحسب ما أفادنا الباحث بالشأن التركي محمد نور الدين.

لقد اتخذ كل طرف منهما موقفاً واضحاً من الأزمة، روسيا إلى جانب الدولة السورية وتركيا إلى جانب المعارضة، وانخرطت الدولتان بهذه الأزمة بشكل تام، فلم يقتصر الدعم الروسي للنظام على البُعد السياسي

من خلال استخدام حق النقض (الفيتو) داخل أروقة مجلس الأمن، أو من خلال تصريحات المسؤولين الروس الداعية لإيجاد حل سلمي للأزمة، بل تعداه ليشمل دعماً عسكرياً وصل إلى حدّ التدخل المباشر. أمّا تركيا فلم تتردد في تقديم الدعم السياسي للمعارضة من خلال استضافة المؤتمرات والمساهمة في تكوين المجالس السياسية، وكذلك الدعم العسكري من خلال تحويل حدودها مع سوريا إلى نقطة عبور لآلاف المسلحين الآتين من شتّى أصقاع الأرض، والمطالبة بإسقاط النظام بشتّى الطرق والأساليب.

ومع ذلك، عادت الواقعية السياسية لتتحكم بطبيعة العلاقة بينهما، فبعدما أدرك الطرفان حجم الخسائر التي ترتبت على أثر تصادمهما، وبعد أن شعرا بحاجتهما لبعضهما البعض لأسباب كثيرة، وبعد أن فرضت بعض الأحداث الداخلية في تركيا، ولاسيما محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016، إلى اعادة صياغة سياستها الخارجية وعلاقتها بالقوى الكُبرى، لم يترددا في الالتقاء مجدداً وعقد اتفاقات متعددة تتعلق بالأزمة السورية أدت إلى إحداث انعطاف كبير في مسار الازمة.

إنّ التشابك الكبير في المصالح الروسية والتركية في مجالات استرتيجية مثل خطوط الغاز الطبيعي والمشاريع الاقتصادية المشتركة والتبادل التجاري والسعي المشترك لاحتلال مكانةٍ متقدمةٍ في النظام الدولي شكلت وستُشكّل في المستقبل حاجزاً قوياً أمام عودة التصادم والمواجهة بين الطرفين، وستحتّم عليهما الاستمرار في التواصل والتلاقي على الرغم من التوترات التي سيبقى إيقاعها مضبوطاً بما لا يؤثر سلباً على تطور هذه العلاقة.

لا شكّ أن كلا الطرفين يملكان من الأوراق ما يجعل الطرف الآخر يحتاج إليه، فروسيا تملك العديد من مفاتيح القضية الكردية، أي الهاجس الأول للأتراك، وقد شكل الدعم الأميركي للأكراد حافزاً أساسياً لدفع أنقرة نحو الاقتراب من روسيا، أي التهديد بالتوجه شرقاً. أضف إلى ذلك أن النظرة التركية ترى في روسيا بديلاً للاتحاد الأوروبي، أو ربما ورقة ضغط عليه من أجل الدفع بعملية انضمامها له. أما أنقرة فتُشكل بموقعها المميز وإمكاناتها الكبيرة ونفوذها داخل المجموعات المسلحة في سوريا حاجة أساسية لروسيا، وثمة أهمية أخرى تستفيد منها موسكو في علاقتها مع أنقرة تتمثل في الظهور بمظهر المنفتح على العالم الإسلامي الذي تُعتبر تركيا أبرز ركائزه.

في هذا الإطار، أفادنا الباحث في الشأن التركي محمد نور الدين أن روسيا لن تتخلى عن تركيا، بل ستحرص على تعزيز العلاقة معها وتوثيقها أكثر فأكثر، إذ إن الرهان الروسي يتمثّل بإخراج تركيا من حلف

شمالي الأطلسي، ومن أن تكون جزءاً من المعادلة الغربية في مواجهتها أو على الأقل عدم تحويل تركيا إلى منصة عداء غربية – أطلسية لها، بمعنى آخر أن لا تكون تركيا أوكرانيا ثانية في المنطقة.

إلا أن هذا الهدف الروسي تعيقه العديد من العقبات والتحديات، فتركيا تواجه مشكلات كبيرة مع أرمينيا وقبرص وتقف إلى جانب أوكرنيا بمواجهة روسيا، كما أن أمنها القومي يتعرض لخطر كردي لم يسبق له مثيل. أضف إلى ذلك، أنها لم تتخذ بعد قراراً بالخروج من مفاوضات انضمامها للاتحاد الأوروبي، وبالتالي فهي بحاجة للتعاون مع الغرب في مواجهة جميع هذه الاستحقاقات، الأمر الذي يجعل من تحالفها مع روسيا في غاية الصعوبة.

لذا يمكن القول إن الاستراتيجية التركية في الوقت الراهن تهدف إلى الحصول على أكبر قدر من المكاسب من خلال علاقتها بروسيا وإيران، من دون أن تؤدي هذه العلاقة إلى إجبارها على الخروج من المعسكر الغربي، وحتى في حال استطاعت معالجة علاقتها المتوترة مع الولايات المتحدة بسبب دعم الأخيرة للأكراد، فستحاول الإبقاء على علاقة جيدة مع روسيا وإيران ولكن دون أن تصنف ضمن مربع استراتيجي جديد معادٍ للغرب.

أمّا الإستراتيجية الروسية فترتكز على الإنفتاح على تركيا والإستفادة من هذه العلاقة إلى حدّها الأقصى بما يخدم الأهداف والمصالح الروسية، وترجمة هذه العلاقة من خلال دفع تركيا إلى تقديم تنازلات حيال الأزمة السورية، وهذا ما حدث في السنوات الأخيرة للأزمة.

يبقى أنّ المشروعان التركي والروسي قائمين ومستقلين، ولكن كما أنّه ليس بالضرورة أن يتكاملا، فكذلك ليس بالضرورة أن يتواجها، بل يمكن إدراتهما بشكلٍ يلبيّ طموحات الدولتين ويحقق مصالحهما.

إنّ دراسة العلاقات الروسية التركية في إطار الأزمة السورية استدعى منّا الغوص في الاستراتيجيات الخارجية المتّبعة من قبل الرئيسين فلاديمير بوتين ورجب طيب أردوغان المُمسكين بمقاليد الحكم منذ أكثر من ستة عشر عاماً، لذا ثمة سؤال أساسي يتمحور حول طبيعة العلاقة بين الدولتين في حال لم يتمكن أحدهما من البقاء في سدّة الحكم، بمعنى آخر، هل إدارة العلاقة بين تركيا وروسيا محكومة بشخصهما أم أن الدولة العميقة، مهما كان اسم من يرأسها، تدرك أبعاد وأهمية هذه العلاقة لتحقيق مصالحهما؟ كما يُطرح سؤال آخر يتمحور حول قدرة مصالحهما المشتركة على صيانة وحماية علاقتهما في حال حصول اختلاف استراتيجي تجاه قضية معينة بين الغرب وروسيا؟ فهل تمثّل الشراكة التركية مع روسيا مساراً إستراتيجياً

جديداً تتبعه أنقرة؟ أم أن هذا التوجه يتعلق بخطوات تكتيكية إقتضتها الظروف الدولية الحالية عموماً والأزمة السورية خصوصاً نظراً لتأثيرها على الأمن القومي التركي، لاسيما فيما بتعلّق بالخطر الكردي؟

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1-القوانين

- الأحكام العامة للوثيقة العسكرية الروسية.

2-المؤلفات

- أغلو (أحمد داود)، **العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010.
- الامارة (لمى مضر) ، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
- بشارة (عزمي)، **سوريا درب الآلام نحو الحرية:محاولة في التاريخ الراهن**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.
- بن عنتر (عبد النور)، **زيارة أردوغان للمغرب العربي: تعاون إقتصادي وأهداف سياسية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، حزيران 2013.
- الجراد (خلف محمد)، **ندوة حزب العدالة والتنمية**، مركز دراسات والبحوث الإستراتيجية،العدد 11، جامعة دمشق ،2004.
- الجندي (غسان)، **عمليات حفظ السلام الدولية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
- حربا (مالك)، **الثورة السورية(ثورة الكرامة والحرية) الأسباب التطورات التداعيات والأفاق المستقبلية**، المؤتمر العلمي الثاني للخريجين، معهد البحوث والدراسات، جامعة الدول العربية، 2001.
- الخماش (رنا عبد العزيز)، **النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002 – 2014**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان 2016.
- خولي (معمر فيصل)، **العلاقات التركية – الروسية: من إرث الماضي إلى افاق المستقبل**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، نيسان 2014، ص8.

- ديب (كمال)، **الحرب السورية... تاريخ سوريّة المعاصر (1970 – 2015)**، ط1، دار النهار للنشر، بيروت، كانون الأول 2015.
- زيادة (رضوان)، **السلطة والإستخبارات في سوريا**، ط1، رياض الريس للكتب، 2013.
- سري الدين (عايدة العلي) ، **البوابة السورية والعودة السورية**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016.
- السيد حسين (عدنان)، **نظريّة العلاقات الدولية**، ط3، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.
- شيفتسوفا (ليليا) ، **روسيا بوتين**، ط1، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006.
- العلاق (عامر علي راضي)، **ملامح جديدة في العلاقات التركية–الروسية**، العدد الاربعون، دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- قلعجية (وسيم خليل)، **روسيا الأوراسيّة زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016.
- نعمة (كاظم هاشم) ، **روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، آب 2016.
- النعيمي (زياد عبدالوهاب)، "**الرؤية الأمريكية في دور تركيا الإقليمي**"، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2009.
- نور الدين (محمد)، **تركيا والربيع العربي: صعود العثمانية الجديدة وسقوطها**، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، كانون الأول 2015.
- واكيم (جمال)، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيو–سياسية لأزمة 2001**، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012.

3–الدراسات والمقالات

- بشار العكيدي، الاصلاح السياسي في سوريا، مجلة دراسات اقليمية، العدد 14، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2009.

- دمشق: خدّام يحمل على منتقدي الحكم باسم الحرية والديمقراطية، الشرق الاوسط، 18 شباط 2001.
- منير الحمش، رؤية اقتصادية–اجتماعية لحركة الاحتجاجات السورية، أراء ومناقشات، مجلة المستقبل العربي، العدد 397، بيروت 2012.
- بوتين يصف التدخّل بـ«الحملات الصليبيّة»، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 1369، الثلاثاء 22 آذار 2011.
- فادي شامية، الشعب السوري بين خيارَي الأمن.. والذبح، صحيفة المستقبل اللبنانية، 11 شباط 2013.
- محمد أمين، سلاح نوعي" أميركي إلى "قسد": تسليم وديعة أوباما، صحيفة العربي الجديد، 2 شباط .2017
- جاويش أوغلو يتحدّث عن "اتفاق مبدئي" مع أميركا على دعم جوّي، صحيفة النهار اللبنانية، 27 أيار 2015.
- حسين عبدالعزيز، الدور التركي بعد تدخل روسيا في سورية، صحيفة الحياة، 14 تشرين الأول 2015.
- هدى رزق، الربيع العربي وإعادة صياغة التوازنات السياسية بين إيران وتركيا، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 2009، 22 أيار 2013.
- محمود مروة، التقارب التركي ـ الإيراني: دمشق «تحتمي» بالحذر، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 3264، 31 آب 2017.
- بدر الراشد، السعودية والثورة السورية، صحيفة العربي الجديد، 8 كانون الأول 2015.
- دياب (أحمد) ، روسيا والغرب: من المواجهة الى المشاركة، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، 2002.

- مصطفى فحص، بين رجل قريب وآخر بعيد، صحيفة المستقبل اللبنانية، 13 كانون الأول 2017.
- الإتحاد الأوروبي: تنحي الأسد التنحي يسمح بتحوّل سياسي في سوريا، صحيفة الجمهورية اللبنانية، 6 كانون الثاني 2016.

- حسين عبدالعزيز، الدور التركي بعد تدخل روسيا في سورية، صحيفة الحياة، 14 تشرين الأول 2015.
- مركز استخباري في بغداد، صحيفة السفير اللبنانية، 20-10-2015.
- تركيا تؤكد أن صواريخ الـ «باتريوت» دفاعية بحتة.. وروسيا ونظام الأسد يعترضان، صحيفة المستقبل اللبنانية، 24 تشرين الثاني 2012.
- روسيا تتعهّد بدعم العراق لمحاربة "داعش"، صحيفة النهار اللبنانية، 21 أيار 2015
- يلماز أنصار أغلو، "مسألة تركيا الكردية وعملية السلام"، مجلة رؤية تركيا، العدد 3، إسطنبول 2013.
- الساعدي (سلام)، سورية وتركيا: من أعمال بمليارات الدولارات لمعركة "اللائحة السوداء"، صحيفة العربي الجديد، 5 أيار 2014.
- سوريا وإسرائيل تتفاوضان في تركيا... وعبرها، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 530، 22 أيار 2008.
- محمد عجم، مؤتمر المعارضة السورية الأول ينطلق من تركيا اليوم... بدعم من رجال أعمال سوريين، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11873، 1 حزيران 2001.
- خط أحمر تركي للأكراد في أعزاز، صحيفة المستقبل، 16 شباط 2016.
- موريس متى، بوتين يعاقب أردوغان حتى الاعتذار او الانهيار!، صحيفة النهار اللبنانية، 4 كانون الثاني 2016.
- تركيا لروسيا: لا تضايقوا رعايانا.. والأخيرة تفرض العقوبات، صحيفة الديار اللبنانية، 29 تشرين الثاني 2015.
- انباء عن دور كبير للمخابرات الروسية في كشف انقلاب تركيا قبل ساعات وتوتر في العلاقات بين الرياض وأنقرة، صحيفة الرأي اليوم، 19 تموز 2016.
- من تخلّي تركيا عن الأسد إلى المصالحة مع روسيا و"درع الفرات"... هذه أبرز المحطات، صحيفة النهار اللبنانية، 26 آب 2016.
- اردوغان في موسكو: نهاية المغامرات غير المحسوبة، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 2957، 10 آب 2016.

- عِقدة «كفريا والفوعة»: إجلاء مسلحي حلب إلى التأجيل، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 3060، 17 كانون الأول 2016.
- فرص نجاح الاتفاق الروسي – التركي بشأن سورية، صحيفة العربي الجديد، نقلًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2 كانون الثاني2017.
- سوريا: أي عملية قتالية تركية ضد عفرين تعتبر عملا عدوانيا، صحيفة الديار اللبنانية، 18 كانون الثاني 2018.
- الأكراد اقترحوا على روسيا نشر قوات نظامية على الحدود مع تركيا، صحيفة الحياة، 30 كانون الثاني 2018.
- فراس الشوفي، «سوتشي»: حوار لا تفاوض، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 3383، 30 كانون الثاني 2018.
- «فصائل الشمال» الموالية لتركيا تشارك في مؤتمر سوتشي اليوم، صحيفة الحياة، 30 كانون الثاني 2018.

- سامر إلياس، خلافات وانسحابات في مؤتمر سوتشي وحضور «خجول» لدي ميستورا، صحيفة الحياة، 31 كانون الثاني 2018.
- غسان ملحم، قراءة للدور الروسي في الأزمة السورية، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 3072، 5 كانون الثاني 2017.
- موريس متى، إستثمارات بالمليارت تدفع في روسيا لدعم الأسد!، صحيفة النهار اللبنانية، 2 كانون الأول 2015.
- سوريا توقع مع روسيا وإيران مشاريع بـ460 مليون دولار، صحيفة النهار اللبنانية، 20 كانون الأول 2017.
- علي محمود سليمان، قرار رسمي روسي ثابت بدعم سورية اقتصادياً ... الملحق التجاري الروسي في سورية: شركات الطاقة الروسية تنتظر البدء بمشاريع النفط والغاز، صحيفة الوطن السورية، 14-9-2015.
- موريس متى، الأسد حسمها... روسيا ستعيد بناء سوريا!، صحيفة النهار اللبنانية، 13 نيسان 2016.

- شدوى بسيوني، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية فى الفترة 2011–2016، المركز الديمقراطي العربي، 13 تموز 2016.
- سوريا: نتلقى دعماً شهرياً ب500 مليون دولار من إيران وروسيا والصين، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12632, 29 حزيران 2013.
- تفاصيل زيارة بوتين حميميم في سوريا ولقائه الأسد، صحيفة الديار اللبنانية، 11 كانون الاول 2017.
- الأركان الروسية تعلن تنفيذ مهمة القضاء على "داعش" في سوريا، صحيفة الديار اللبنانية، 7 كانون الأول 2017.
- واشنطن ترسم بالنار والدم خطاً أحمر شرق الفرات، صحيفة النهار، 9 شباط 2018.
- اتفاق بين تركيا وروسيا على تنفيذ خط الغاز، صحيفة العربي الجديد، 12 آب 2016.
- سونر جاغابتاي وجيمس جيفري، "ردود فعل تركيا الخافتة على أزمة جزيرة القرم"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، العدد 2219، 4 آذار 2014.
- باسم دباغ، قبرص في قلب الصراع بين روسيا وتركيا، صحيفة العربي الجديد، 4 كانون الأول 2015.

4–مواقع الكترونية

- **باللغة العربية**

- خطاب الرئيس بشار الأسد، الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، 10 كانون الثاني 2012.
https://goo.gl/DWrXs

- كلمة الرئيس بشار الأسد في دار الأوبرا في وسط دمشق، الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، 6 كانون الثاني 2013.
https://goo.gl/DWrXs8

- الأزمة السورية: دليل الجماعات المسلحة في سوريا، موقع قناة بي بي سي، 21 كانون الثاني 2014
https://goo.gl/sa1Sp5
- إحصاء لأعداد المقاتلين الأجانب بسوريا والعراق، موقع الجزيرة الإلكتروني، 25 اذار 2016
https://goo.gl/2EeMJY
- المجلس الوطني السوري، موقع الجزيرة نت، 3 تشرين الأول 2011
https://goo.gl/rnpQoz
- دليل المعارضة السورية، موقع بي بي سي، 21 كانون الثاني 2014.
https://goo.gl/XJZiDu
- هيئة التنسيق الوطنية في سوريا، موقع الجزيرة نت، 13-11-2011.
https://goo.gl/Qn4miD
- البيان التأسيسي لهيئة التنسيق الوطنية، الموقع الرسمي لهيئة التنسيق الوطنية.
https://goo.gl/yyVQym

- تصريح الناطق الرسمي باسم "الجيش السوري الحر" الرائد المظلي ماهر اسماعيل النعيمي لإذاعة مونت كارلو الدولية، 5- 12-2011.
https://goo.gl/szTtWY
- الولايات المتحدة تتخلى عن فصائل لـ"الجيش السوري الحر" بعد فشلها، وكالة سبوتينك، 19-11-2017.
https://goo.gl/nZrGzJ
- عبد الباري عطوان، انهيار الجيش السوري الحر.. وهروب الجنرال ادريس يرجحان كفة الدور السعودي على حساب قطر وتركيا، صحيفة "رأي اليوم"، 12 كانون الأول 2013 .
https://goo.gl/qsXA2d
- جبهة النصرة تنفصل عن القاعدة وتغير اسمها، موقع الجزيرة نت، 28-7-2016
https://goo.gl/nVgwjZ

- كيف جرت معركة كسب في ريف اللاذقية وما هي تداعياتها؟"، فرانس 24، 25 آذار 2014
- https://goo.gl/NAmKyY
- لافروف: مهمتنا الرئيسية الآن بسوريا هي تدمير "النصرة"، موقع قناة العربية، 27 كانون الأول 2017
https://goo.gl/mcmAuw
- لافروف: مؤتمر الحوار الوطني يجب أن تشارك فيه كافة أطياف المعارضة السورية، وكالة سبوتنيك، 20-11-2017
https://goo.gl/fXxWQ5
- روسيا تستقبل وفدين من المعارضة السورية الشهر الجاري، موقع قناة العالم، 5 تشرين الأول 2011
https://goo.gl/LDriVQ
- المعارضة السورية تنفي مزاعم بوتين حول تعاون الجيش الحر مع سلاح الجو الروسي، موقع هوف بوست الإخباري، 13-11-2015
https://goo.gl/djd13j
- لافروف: ساعدنا السعودية لتوحيد المعارضة السورية، موقع قناة الجزيرة، 24-11-2017
https://goo.gl/3fefPX
- أوباما يدعم الانتقال السياسي في تونس ويقدم القروض، موقع قناة العربية، 5 نيسان 2014.
https://goo.gl/45GnTn
- وكالة فرنس 24، روسيا تستخدم الفيتو للمرة الثانية خلال 24 ساعة بشأن سوريا، 18-11-2017
https://goo.gl/bfxRfP
- ترامب يتهم أوباما وكلينتون بتأسيس تنظيم الدولة، موقع قناة الجزيرة، 11-8-2016
https://goo.gl/9oq3ZC
- بيان اتفاق بين بوتين وترامب بشأن سوريا، وكالة سبوتنيك، 11-11-2017
https://goo.gl/vGbkY8

- ترامب: نحن لن نذهب إلى سوريا، وكالة سبوتنيك، 12-4-2017
https://goo.gl/uqSdMu

- ترامب يشيد بدوره في تحرير الرقة... ويعلن عن "مرحلة جديدة" في سوريا، موقع قناة سي أن أن، 21 تشرين الأول 2017
https://goo.gl/14y4gh

- اتفاق ثلاثي لمساندة وقف إطلاق النار جنوبي سوريا، موقع قناة الجزيرة، 7-7-2017
https://goo.gl/v4h7Ne

- روحاني للأسد: إيران ستساهم في إعمار سوريا، الجزيرة نت، 25-11-2017
https://goo.gl/AfFkMq

- إيران وراء دعم المالكي للأسد، الجزيرة نت، 14-8-2011
https://goo.gl/cFaoud

- إيران تتمسك بالأسد وتهدد بالانسحاب من محادثات سوريا، الجزيرة نت، 2-11-2015
https://goo.gl/YNyirT

- أردوغان يهاجم إيران لأول مرة بعبارة "التوسع الفارسي"، العربية نت، 17حزيران 2017
https://goo.gl/YnGg7e

- أردوغان: عملياتنا في سوريا تهدف لإنهاء حكم الأسد، وكالة سبوتنيك، 29-11-2016
https://goo.gl/9Cskwu

- أقوى رد لإيران على تصريحات أردوغان تجاه الأسد، وكالة سبوتنيك، 30-11-2016
https://goo.gl/F3hSZe

- الملك عبد الله في خطاب تاريخي: مستقبل سوريا بين خيارين إما الحكمة أو الفوضى، العربية نت، 8 آب 2011.
https://goo.gl/LWsoqM

- الوثائق التي سربها موقع ويكيلكس

https://wikileaks.org/saudi-cables/doc73251.html

https://wikileaks.org/saudi-cables/doc11706.html

- تركيا: تدريب المعارضة السورية يستكمل بالأردن والسعودية وقطر، الجزيرة نت، 3-6-2015.

https://goo.gl/nnNRd7

- توافق تركي – سعودي حول الموقف من حل الأزمة السورية، القدس برس، 8 أيلول 2016.

https://goo.gl/XwAWBx

- نورهان الشيخ، وجهة نظر: روسيا في عيون العرب، موقع بي بي سي، 8 شباط 2012.

https://goo.gl/BVUDi1

- وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 3 نيسان 2012

https://goo.gl/PXEuqp

- هشام جابر، روسيا في سوريا.. الأهداف والقدرات والنتائج، موقع الجزيرة نت.

https://goo.gl/WqWEav

- أردوغان: سأبحث مع الإدارة الأمريكية الجديدة إقامة حظر جوي في سوريا، العربية نت، 24-12-2016.

- الاقتصاد في عهد أردوغان، موقع ترك برس،28 آب 2014.

https://goo.gl/zNVvru

خورسيد دلي، "السلام التركي الكردي في الإمتحان الصعب"، العربي الجديد، 2014/1/24.

https://goo.gl/hWioQB

- سورية : واشنطن تبحث تشديد العقوبات وأنقرة تطالب بوقف قتل المدنيين، موقع بي بي سي، 10 آب 2011.

https://goo.gl/p8DkZt

- تركيا والتركمان السوريون، مركز دراسات كاتيخون، 10 آب.

https://goo.gl/kzvkt2 2016

- الناتو يحذر تركيا بعدم الوقوف إلى جانبها في حال التصعيد العسكري مع موسكو، الميادين نت ، 19 شباط 2016.

https://goo.gl/Bq7kce

- قوات سوريا الديمقراطية تحرر سد تشرين من تنظيم "الدولة الإسلامية"، فرانس 24، 26 كانون الاول 2015.

https://goo.gl/5szYWH

- تركيا تستدعي السفير الروسي وبوتين يرجئ زيارته لأنقرة، العربية نت، 11 تشرين الأول 2012.

https://goo.gl/ryiuji

- روسيا تحافظ على مكانتها في سوق السلاح العالمية، موقع روسيا اليوم، 8-2-2017.

https://goo.gl/3nGWkr

- بوتين: إسقاط تركيا للطائرة الروسية "طعنة في الظهر من شركاء الإرهابيين"، موقع بي بي سي، 24 تشرين الثاني 2015.

https://goo.gl/e4kMw8

- أردوغان وبوتين: اغتيال السفير الروسي في أنقرة يستهدف العلاقات بين البلدين، فرنس 24، 20-12-2016.

https://goo.gl/c2TBqE

- تركيا وروسيا...علاقات وثيقة تتخللها أزمات عابرة، الجزيرة نت، 2016/12/20.
- https://goo.gl/bZt7SZ
- الناتو يتحدى روسيا بتعزيز تواجده في البحر الأسود، الموقع الالكتروني لصحيفة العرب، 7 آب 2017.

https://goo.gl/kHuUsg

- محمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، 11 كانون الأول 2014، ص https://goo.gl/89PpSC.7

- بن علي يلدريم: روسيا تعتبر عملية "درع الفرات" خطوة معقولة وعادلة، وكالة سبوتنيك، 10 تشرين الأول .2016

https://goo.gl/c6t4MQ

- اتفاق هدنة وإخلاء شرق حلب، الجزيرة نت، 13-12-2016.

https://goo.gl/2XhiBH

- كيف بدأت محاولة الانقلاب بتركيا وكيف انتهت؟، الجزيرة نت، 18 تموز 2016.

https://goo.gl/NdjDwg

- أردوغان الخارجية الروسية: توريد الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية إلى سوريا يتطابق مع القانون الدولي، وكالة سبوتنيك، 9-9-2015.

https://goo.gl/wpnber

- مجلس الدوما الروسي يصادق على اتفاقية توسيع القاعدة العسكرية الروسية في طرطوس، وكالة سبوتنيك، 21-12-2017.

https://goo.gl/6xSsjn

- حميميم... قاعدة روسية، الجزيرة نت، 17 تشرين الأول 2015.

https://goo.gl/SnFCHp

- تركيا تشهد بناء محطة للطاقة النووية، وكالة سبوتنيك، 3 شباط 2017.

https://goo.gl/2PRT5H

- السيل الجنوبي والسيل التركي.. أيها سيدخل حيز التنفيذ، موقع ترك برس، 2 أيلول 2016.

https://goo.gl/BFMG78

- لم ولن نعترف بضم القرم إلى روسيا، الجزيرة نت، 10-3-2016

https://goo.gl/DtD1Qh

- أنقرة: "غصن الزيتون" ضد الوحدات الكردية ولصالح سوريا، الجزيرة نت، 23 -1- 2018.

https://goo.gl/pi31ke

- تركيا تسقط طائرة بدون طيار... وموسكو تؤكد: طائراتنا سليمة، موقع قناة العربية، 16 تشرين الأول 2015.

- أحمد علو، العقيدة العسكرية الروسية الجديدة، موقع الجيش اللبناني، العدد 356، شباط، 2015

- **باللغة الاجنبية**

- Manna (Haytham),"**Syria's opposition has been led astray by violence**", The Guardian, 22 June 2011

https://www.theguardian.com/commentisfree/2012/jun/22/syria-opposition-led-astray-by-violence

- Mariam Karouny, “Islamist fighters seize Syria's Jisr al-Shughour, army says redeploys”, Reuters, April 25, 2015.

https://goo.gl/cuafZ8

- Gulsah Gurez, “Security Dimension of Turkey’s Relations With Russia:2000-2001,” A Thesis Submitted to The Graduate School of Social,Sciences of Middle East Technical University, January 2001.

https://goo.gl/JM44N5

- Loveday Morris, “Iraqi prime minister says he would ‘welcome’ Russian airstrikes in Iraq,” The Washington Post, October 1, 2015

https://goo.gl/ttLHiW

- **المقابلات**

- مقابلة مع الباحث في الشأن التركي محمد نور الدين.
- مقابلة مع المتحدث الرسمي باسم الكتلة البرلمانية لحزب الشعوب الديمقراطي المعارض في تركيا النائب محمد علي أصلان.
- مقابلة الباحث التركي حسين علي.
- مقابلة مع العميد المتقاعد في الجيش اللبناني حليل الحلو.

- **الرسائل والأطروحات**
- أبوصلاح (أحمد سالم)، **السياسة الروسية والأمريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الأقليمي**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016.
- نمور(ميلاد حنا)، **سياسة الاتحاد الروسي–استعادة دور القوة العظمى من البوابة السورية**، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية.
- فتح الله (زهراء غازي)، **انعكاسات الأزمة السورية على العلاقات الإيرانية – السعودية**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة بغداد، نشرت بواسطة:المركز الديمقراطى العربي.

ثانياً:المراجع باللغة الأجنبية:

1– المؤلفات

- Delanoe (Igor), **the Kurds: A Channel of Russian Influence in the Middle East? (Paris, French Institute of International Relations**, June 2015)
- Karayel (Gurlperi), **"Rivals or partners? Turkish–Russian Relations in the greater black sea region since 1999,"** thesis, Istanbul Bilgi University) 2006).
- Mankoff (Jeffrey), **Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics (Maryland: Rowman and Littlefield Publishers**, 2012.
- Patricia foucar et Bruno ruffin, **la russie en recompositionK zoon geo, Paris: ellirse Marketing**, 2004.
- Schmidt (Eric), **"Republicans Step Up Attack On Clinton's Russia Policy",** The New York Times, 15/8/1999

- Yalansiz (Nedim), **Turkey middle East Relations in the Cold War Era and Great Powers**, International Journal of History, Vol.4, no.2(1212).

الفهرست

الإهداء.....2

شكر وتقدير.....3

الملخص.....4

التصميم.....6

المقدمة..... 7

الفصل الأول: تطور الأزمة السورية ودور السياسة الخارجية الروسية والتركية فيها.....12

القسم الأول: مسارات الأزمة السورية ومواقف بعض القوى الإقليمية والدولية منها.....13

المبحث الأول: بداية الأزمة وتطورها وأطرافها وتداعيتها.....14

المبحث الثاني: مواقف القوى الدولية والإقليمية منها.....27

القسم الثاني: محددات السياسة الخارجية الروسية والتركية وتوجهاتها في الأزمة السورية.....42

المبحث الأول: أسس ومرتكزات السياسة الخارجية الروسي.....43

المبحث الثاني: أسس ومرتكزات السياسة الخارجية التركية وإنعكاسها على الأزمة...53

الفصل الثاني: التقارب والتباعد الروسي – التركي حول الأزمة ونتائج تدخلهما فيها.....65

القسم الأول: قضايا ومواقف محل إتفاق وإختلاف بين روسيا وتركيا.....66

المبحث الأول: قضايا ومواقف محل اختلاف بين البلدين.....67

المبحث الثاني: قضايا ومواقف محل اتفاق بين البلدين.....76

القسم الثاني: نتائج التدخل الروسي– التركي في الأزمة السورية وانعكاسها على مستقبل علاقتهما...87

المبحث الأول: نتائج التدخل الروسي – التركي في الأزمة.....**88**

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الروسية – التركية.....**99**

الخاتمة.....**108**

قائمة المراجع.....**112**